سماحة آية الله الشيخ
محمد مهدي شمس الدين

عهد الأشتر





عهد الأشتر

الطبعة الاولى

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م

مؤسسة الوفاء

الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة

١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر



بيـــروت: مستديرة شاتيلا ـ قرب المعهد الفني الإسلامي

تلفـــون: ٠٣/٧٧٧٠٧٢ ـ ٠٣/٨٦٦٠٤٤ خلبوي

فاكـــس: ٨٢٦٥٠٤ ـ ٠٠٩٦١١

ص. ب: ٢٥/٨٦ الغبيري

عهد الأشتر

سماحة آية الله الشيخ
محمد مهدي شمس الدين



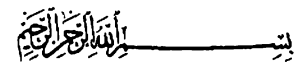
بسم الله الرحمن الرحيم

الامام علي يقدم الأشتر إلى أهل مصر

أما بعد: فقد بعثت اليكم عبداً من عبيد الله لا ينام أيام الخوف ولا ينكل عن الأعادي حذار الدوائر أشد على الكفار من حريق النار وهو مالك بن الحارث أخو مذحج فاسمعوا له وأطيعوا فإنه سيف من سيوف الله لا نابي الضريبة ولا كليل الحد.

علي
أمير المؤمنين

مقدمة الناشر



وله الحمد والصلاة والسلام على اشرف الخلق وأعز المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين ومن اتبعهم بإحسان إلى قيام يوم الدين.

إن من المسائل المهمة في حياة الامم والشعوب وتاريخ البشر هي مسألة العدالة وإحقاق الحق والمساواة بين الناس التي حرص الاسلام على تثبيت دعائمها من خلال نظام الحكم الاسلامي والأسس التي جعلها من ضروريات الادارة وحسن سيرها عدالة الراعي مع الرعية فكانت وصايا القرآن والسيرة النبوية والأئمة الاطهار عليهم السلام كلها تؤكد على تلك الضروريات من خلال ممارسة النبي أو الأئمة الاطهار من بعده التي نراها عبر كل التاريخ ظاهرة وجليّة في أعمالهم ومواقفهم وأقوالهم وإرشاداتهم للناس عامة وللولاة من قبلهم خاصة بعد أن كانوا لا يختارون إلا من كان الأصلح والأتقى والأفضل علمّاً وعملاً وورعاً وتقى.

فمن أصدق المصاديق ما نراه في الامام علي عليه أفضل الصلاة والسلام في وصيته لأبنائه أو لولاته ومنهم التقي العظيم مالك الاشتر النخعي عندما كتب له عهداً بعد أن ولاه على مصر عندما اضطربت على محمد بن أبي بكر. هذا العهد البعيد الزمن والعهد ولكنه يبقى حديث

العهد والعهد الحديث لما تضمنه من وصايا وبصائر لمالك الاشتر المستبصر ولكل من يريد أن يتعهد حكم الناس وسياسة الرعية، عهد فيه من القوانين والسنن هي روح الاسلام وعبق الرسالة فيه من الوصايا المهمة والعظيمة، ولأهميته كان لسماحة الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين المضطلع والقدير في فهم نظرية الادارة والحكم في الاسلام والذي ألف وكتب الكثير منها نظام الحكم والادارة في الاسلام، ومنها شروح ودراسات في نهج البلاغة، والعلمانية، والاحتكار، وغيرها من الدراسات والمناهج. وقد شرح هذه الوثيقة السياسية الاسلامية الهامة (عهد الاشتر) شرحاً وافياً ومعمقاً في كتابه دراسات في نهج البلاغة. وهنا شرح ميسر ومبسط له. وكان قد كتبه منذ سنين ونشر في سنة ١٩٨٤.

والمؤسسة الدولية للدراسات والنشر تفخر بأن تعيد طباعته ونشر هذا الكتاب.

هذه الطبعة التي تمتاز بزيادات من المؤلف في شرح النص وإضافة مُهمة أنه كتب وبحث عن سند العهد المبارك والمؤسسة الدولية رأت من أجل إتمام الفائدة أن قدمت للكتاب بنبذة عن حياة هذا الرجل الجليل مالك الاشتر ولبعض مواقفه الايمانية والجهادية سائلين الله العلي القدير أن يطيل عمر صاحب السماحة الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين ذخراً وحافظاً لدين الله من كل زيغ وضلالة له إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين

نيسان ٢٠٠٠ م ـ محرم الحرام ١٤٢١ هـ

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر

بيروت

ترجمة مالك الأشتر وذكر بعض فضائله[1]

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن خزيمة ابن سعد بن مالك بن النَّخع بن عمرو بن عُلَة بن خالد بن مالك بن أدَد. وكان فارساً شجاعاً رئيساً من أكابر الشِّيعة وعُظمائها، شديدَ التحقّق بوَلاء أميرِ المؤمنين عليه السلام ونصره، وقال فيه بعد موته: رحم الله مالِكاً، فلقد كان لي كما كنتُ لرسول الله صلى الله عليه وآله![2]

إن من عادة القدماء من العرب أن يحتفظوا لأنفسهم بسلسلة من النسب تربطهم بمن يعرفون بالانتساب إليه، وهذه العادة نجدها الآن شائعة بين القبائل الريفية العربية والعراقية على الأخص، ولعل العلة في ذلك ترجع إلى عادات اجتماعية كانت متأصلة في نفوسهم، إذ ذاك يعود معظمها إلى الاعتزاز بالنسب الصراح لدلالته على الخلوص من شوائب الهجنة والبغاء، ومن هنا نجد الشعر العربي حافلاً بهذا اللون من الفخر.

وهذه الظاهرة هي التي استفزت أنظار المؤرخين والنسابين من

(١) هذه الترجمة من اعداد المؤسسة الدولية للدراسات والنشر التي استأذنت من سماحة المؤلف الجليل بنشرها.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

القدماء، فاحتفظوا للعظماء من الرجال في حنايا الترجمة بسلسلة النسب الطويلة.

ولكن هذه الظاهرة لا تهم المؤرخ الحديث بقدر ما يهمه من الاحتفاظ بتلك السلسلة، معرفة بعض الخصائص الفردية التي يمتاز بها بعض الأشخاص، ليعرفوا مقدار ما أثروا على المترجم بسبب الوراثة، ومقدار ما تقبل من تلكم التأثيرات.

ومن هنا، نريد ان نلتمس في هذه السلسلة التي يذكرها المؤرخون لسيدنا مالك بعض خصائصها لنعرف مقدار تأثيرها عليه[1].

وذكر السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة عن ولادته التي يظهر منها ومن غيره من المؤرخين، أن مالكاً ولد قبل بعثة رسول الله ﷺ بسنوات قليلة فقال:

ولد هذا البطل المشهور قبل الإسلام بقليل، وقد عاصر النبي ﷺ ولكنه لم يره ولم يسمع حديثه، غير ان مالكاً ذكر عند النبي فقال فيه: «إنه المؤمن حقاً». وهذه شهادة تعدل شهادة الدنيا بأسرها، لأنها صدرت عن أعظم إنسان في الدنيا، وهي دليل على أن مالكاً قد كان شاباً في عهد النبي له وزن وله رأي في قومه، وأنه دخل في الاسلام كما دخل فيه غيره من عظماء هذا العهد المبارك.

نشأته:

نشأ مالك في بيئة عربية وقبيلة عربية عريقة النسب وهي من القبائل

---

(١) مالك الاشتر ـ للسيد محمد تقي الحكيم.

التي كانت في اليمن وانتقلت إلى العراق ثم إلى الكوفة، وهي من القبائل المشهورة. فقد كان بين أفراد تلك القبيلة، الكريم المغدق، والشجاع الفتاك، والخطيب القدير، والشاعر الصوال، وقد عدّ لنا التاريخ أبطالاً من رجالات هذه القبيلة ومنهم مالك الأشتر الذي عاش في البادية، وتربى تربية كريمة، كما كانت العادة آنذاك أن يتربى أولاد الزعماء تربية أصيلة تحمل معها كل القيم والمزايا، من محافظة على الأصل والعرض والموطن. يتعلم الفروسية والقتال والأدب والشعر. فهي من المزايا المهمة التي حافظ عليها العرب للبقاء على لغتهم العربية، فكانوا يهتمون كثيراً بها وقد اكتسب مالك ما يختص بالعرب من الخصائص الاجتماعية العظيمة والكريمة، وسيدنا الأشتر عربي كريم له ما للعرب من الخصائص الاجتماعية العظيمة.

فهو عربي، في نسبه عربي، في بيئته، عربي في تربيته، عربي في عاداته وتقاليده، نشأ في العرب، وربي بتربية العرب، وكانت فيه استعدادات نفسية تتقبل كل هذه الايحاءات بقبولها الحسن مدة أيام تربيته. فكان مثال العربي الصحيح في كل تلكم الصفات، وسنرى في الاحاديث الآتية كيف تغلغلت فيه هذه الصفات والعادات، وكيف مهدت لبلوغه هذه المكانة الرفيعة.

ويشب مالك ويدرج، ثم يشب ويدرج، فيصادف الإسلام ويدخل فيه ويتأثر بتعاليمه التي تعاهدت بعض تلكم العادات بالنماء من ناحية، ولطفت من بعضها الآخر من ناحية أخرى ـ ويكون هو [المؤمن حقاً] كما يقول النبي ﷺ، وقد حصل في سبيل الذود عن الإسلام على لقب (الأشتر) المشرف الذي طغى على اسمه فأغفله (اسمه الحقيقي) عند بعض

الناس، كما يظهر من حديث مالك مع ابن الزبير، وذلك عندما صرعه يوم الجمل وجلس على صدره واخذ ابن الزبير يصيح ـ اقتلوني ومالكاً اقتلوا مالكاً معي.

يقول مالك إن سبب سلامتنا، أن القوم لم يكونوا يعرفون مالكاً ولو قال والاشتر لقتلنا الناس.

شهرته بالاشتر

والشتر اختلال في العين حدث بضربة جاءته من عدو له في احد ميادين القتال[1].

أما سبب تلقيبه بالأشتر: فقد نقل الأمير أسامة بن منقذ الكناني المتوفى سنة (٥٤٤) في كتابه الموسوم بالاعتبار ص ٣٧: انه لما ارتدت العرب في أيام أبي بكر (رضي الله عنه)، وعزم الله سبحانه على قتالهم، جهز العساكر إلى قبائل العرب المرتدين. فكان أبو مسيكة الايادي مع بني حنيفة وكانوا أشد العرب شوكة، وكان مالك الأشتر في جيش أبي بكر، فلما تواقفوا برز مالك بين الصفين وصاح: يا أبا مسيكة بعد الإسلام وقراءة القرآن رجعت إلى الكفر؟ فقال: إياك عني يا مالك إنهم يحرمون الخمر ولا صبر لي عليها، قال: فهل لك في المبارزة؟ قال: نعم، فالتقيا بالرماح، والتقيا بالسيوف، فضربه أبو مسيكة فشق رأسه وشتر عينه، وبتلك الضربة سمي الأشتر، فرجع وهو معتنق رقبة فرسه إلى رحله، واجتمع له قوم من أهله وأصدقائه يبكون، فقال لأحدهم: ادخل يدك في فمي فأدخل إصبعه في فمه، فعضها مالك، فالتوى الرجل من الوجع،

---

(١) مالك الاشتر ـ للسيد محمد تقي الحكيم.

فقال مالك: لا بأس على صاحبكم، يقال: (إذا سلمت الأضراس سلم الرأس) احشوها ـ يعني الضربة ـ سويقاً وشدوها بعمامة، فلما حشوها وشدوها قال: هاتوا فرسي، قالوا: إلى أين؟ قال: إلى أبي مسيكة، فبرز بين الصفين وصاح: يا ابا مسيكة، فخرج إليه مثل السهم، فضربه مالك بالسيف على كتفه فشقها إلى سرجه، فقتله ورجع مالك إلى رحله فبقي أربعين يوماً لا يستطيع الحراك، ثم أبل وعوفي من جرحه ذلك. انتهى.

وقد ذكر هذه الحادثة صاحب كتاب لباب الاداب ايضاً.

وقد اختلف المؤرخون في تعيين الواقعة، فقال جماعة منهم: إنها شترت في واقعة اليرموك ويذكرون لها قصة. وقال الآخرون: إنها شترت في بعض حروب الردة، والقصة المتقدمة التي يذكرها صاحب لباب الآداب تنص على ذلك في تتمتها حيث يقول: والتقيا ـ يعني مالكاً وأبا مسيكة ـ فتطاعنا بالرمحين، وتضاربا بالسيفين، وسبق سيف أبي مسيكة إلى رأسه، فنزل فيه إلى عينه فشترها بالسيف، وينسحب مالك من الميدان ريثما يطمئن من سلامة رأسه ويعود وقد عصب رأسه، ويدعوه للمبارزة ويقبل عليه، ويتصاولان ويتجاولان، ولكن سيف مالك كان في هذه المرة أسبق إلى رأس غريمه، وهكذا يعود وقد قتل غريمه وحصل على لقب الأشتر.

ولا يهمنا الآن ان نرجح احد القولين على الآخر، وما ندري لعل عينه الشتراء كانت قد تشرفت بمصافحة السيف مرتين في سبيل الذود عن الاسلام. وإنما الذي يهمنا أن نسجل لمالك هذه المفخرة، وأن نسجل له بأنه ساهم في توسعة الرقعة الاسلامية في زمن أبي بكر وعمر. والتاريخ ان لم يحدد مقدار مساهمته في تلكم الحروب ولا مقدار علاقته بالخليفتين،

فقد سجل له كما سمعت بعض مواقفه في الردة واليرموك، وسجل انه كان من قواد حرب القادسية، وكانت له في هذه الحروب جولات وجولات ترتهب من صولتها الشجعان[١].

والحديث عن حياة مالك الأشتر رضوان الله عليه صاحب التاريخ الحافل والمشرق والمشرف في كل مواقفه، ولا مجال لكثير من التوسعة. ولكن نذكر بعض من هذه المواقف حيث ذكر المؤرخون انه شارك في بعض حروب الردة بعد وفاة النبي ﷺ، ودار بينه وبين زعيمهم أبي مسيكة حديث تدل لهجته على أن صاحبه كان من رجال العرب المعدودين، وكانت له في الحروب صولات وجولات. قال صاحب لباب الاداب: لما تواقف الجمعان في قتال الردة، دعا مالك الأشتر أبا مسيكة الأيادي فخرج له. قال: ويحك يا أبا مسيكة أبعد الاسلام والتوحيد ارتددت ورجعت إلى الكفر؟ فقال أبو مسيكة: يا مالك إياك عني انهم يحرمون الخمرة، ولا صبر لي عنها. فقال: فهل لك بالمبارزة؟ فقال: نعم الخ ـ والذي يدعو الزعيم للمبارزة عادة، ويحدثه بما سمعت ويجده الزعيم كفؤاً ويبارزه، لا بد وأن يكون في سني الشباب على الأقل، ولا بد وان تكون شهرته قد سبقته إلى ذلك الزعيم[٢].

---

(١) مالك الاشتر للسيد محمد تقي الحكيم.

(٢) مالك الاشتر للسيد محمد تقي الحكيم.

بداية الثورة على عثمان

الاشتر زعيم الثورة الشعبية

قال سعيد بن العاص الاموي والي عثمان على الكوفة لسماره: السواد: «يقصد سواد العراق بما فيه من مزارع وبساتين» بستان لقريش وبني أمية!.

فقال له الأشتر: أتزعم ان السواد الذي أفاءه الله على المسلمين بأسيافنا بستان لك ولقومك!. والله ما يزيد أوفاكم فيه نصيباً إلا ان يكون كأحدنا، وتكلم معه القوم، فقال عبد الرحمن الأسدي وكان على شرطة سعيد: أتردون على الأمير مقالته!. وأغلظ لهم، فقال الاشتر: من ها هنا؟ لا يفوتنكم الرجل. فوثبوا عليه، فوطئوه وطأ شديداً حتى غشي عليه.

ثم ان سعيداً نفى الأشتر مع تسعة آخرين إلى الشام بأمر عثمان، ثم ردوهم إلى الكوفة، وكان فساد الحكم قد بلغ ذروته، فلم يطق الأشتر وصحبه السكوت. فنفوهم مرة ثانية إلى حمص، وكتب عثمان إلى الأشتر وصحبه: أما بعد فاني سيرتكم إلى حمص فإذا أتاكم كتابي هذا، فاخرجوا إليها، فإنكم لستم تألون الإسلام وأهله شراً والسلام. فلما قرأ الأشتر

الكتاب قال: اللهم اسوؤنا نظراً للرعية، وأعملنا فيهم بالمعصية، فعجل له النقمة.

فكتب بذلك سعيد بن العاص إلى عثمان، وسار الأشتر وأصحابه إلى حمص. ثم عادوا إلى بلدهم.

واستمر استهتار الحكام وعبثهم بالناس. قال الطبري: اجتمع ناس من المسلمين (في الكوفة) فتذاكروا أعمال عثمان وما صنع. فاجتمع رأيهم على ان يبعثوا إليه رجلاً يكلمه ويخبره بأحداثه. فارسلوا إليه عامر بن عبد الله التميمي وهو الذي يدعى عامر بن عبد قيس، فأتاه فدخل عليه، فقال: ان ناساً من المسلمين اجتمعوا فنظروا في أعمالك فوجدوك قد ركبت اموراً عظاماً، فاتق الله عز وجل، وتب إليه، وانزع عنها.

فقال له عثمان: انظر إلى هذا فإن الناس يزعمون انه قارىء، ثم يجيء فيكلمني في المحقرات، فوالله ما يدري أين الله. قال عامر: أنا لا ادري أين الله؟! قال: نعم والله ما تدري اين الله. قال عامر: بلى والله إني لأدري إن الله بالمرصاد لك.

وكان سعيد بن العاص ومعظم عمال عثمان الذين ضج الناس من عسفهم موجودين في المدينة. فعقد عثمان منهم مؤتمراً للنظر في أمر النقمة الشعبية. فكان من رأي سعيد بن العاص القضاء على الزعماء. ومن رأي عبد الله بن عامر قوله: «تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك وان تجمرهم في المغازي حتى يذلوا لك فلا يكون همة أحدهم إلا نفسه».

ثم رد عثمان عماله إلى بلدانهم، وأمرهم بالتضييق على الناس، وأمرهم بتجمير الناس في البعوث «أي إرسالهم إلى الغزو»، وعزم على

تحريم أعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا إليه.

ورجع سعيد بن العاص أميراً على الكوفة يحمل هذه التعليمات، فخرج أهل الكوفة عليه بالسلاح، فتلقوه فردوه وقالوا: لا والله لا يلي علينا حكماً ما حملنا سيوفنا.

فرجع سعيد بن العاص إلى عثمان مطروداً، فأرسل عثمان مكانه أبا موسى الأشعري[١].

رأيه في علي بن أبي طالب

قال من خطبة له: معنا ابن عم نبينا وسيف من سيوف الله، علي بن أبي طالب، صلى مع رسول الله لم يسبقه إلى الصلاة ذكر حتى كان شيخاً. لم يكن له صبوة، ولا نبوة، ولا هفوة، ولا سقطة، فقيه في دين الله تعالى، عالم بحدود الله، وعليكم بالحزم والجد. واعلموا انكم على حق، وان القوم على الباطل. انما تقاتلون معاوية وانتم مع البدريين، قريب من مائة بدري سوى ما حولكم من أصحاب محمد، أكثر ما كان معكم رايات فقد كانت مع رسول الله، وعدونا مع رايات قد كانت مع المشركين على رسول الله، فمن يشك في قتال هؤلاء الا ميت القلب، أنتم على احدى الحسنيين، إما الفتح أو الشهادة، عصمنا الله واياكم بما عصم به من أطاعه واتقاه، وألهمنا وإياكم طاعته وتقواه واستغفر الله لي ولكم.

وله من خطبة أخرى في صفين: الحمد لله الذي جعل فينا ابن عم نبيه أقدمهم هجرة واولهم اسلاماً، سيف من سيوف الله، صبه الله على

---

(١) أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٤٠.

أعدائه. فانظروا اذا حمي الوطيس، وثار القتال، وتكسر المران، وجالت الخيل بالأبطال، فلا أسمع الا غمغمة أو همهمه، فاتبعوني وكونوا في اثري[1].

وقال مالك بن الحارث الأشتر: لما بويع أمير المؤمنين عليه السلام (أيها الناس هذا وصي الأوصياء، ووارث علم الأنبياء، العظيم البلاء، الحسن العناء، الذي شهد له كتاب الله بالإيمان، ورسوله بجنة الرضوان، من كملت فيه الفضائل، ولم يشك في سابقته وعلمه وفضله الأواخر، ولا الأوائل)[2].

وكان مالك يثور امام الناس جميعاً، إلا الامام عليه السلام فقد كان يحبه حباً غير من طبيعته الثائرة، وهذب من طبعه العرم، ورفق من نفسه المزمجرة المحنقة، فكان إذا سمع الأمر من علي تلقاه كأمر عسكري لا تجوز مناقشته ولا تحق مداورته، وهكذا تراجع مالك يوم صفين نزولاً عند رغبة الامام، وهكذا قبل أن يكون والياً في منطقة الجزيرة، وهي منطقة تافهة، إلا أنها واقعة على حدود الشام. وهكذا أيضاً قبل أن يكون والياً على مصر بدلاً من محمد بن أبي بكر، حتى لقي حتفه في الطريق على أغلب الروايات.

---

(١) أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٤٠.

(٢) مصادر نهج البلاغة واسانيده ج ١ ص ١٤٠، تاريخ ابن واضح ج ٢ ص ١٦٨

يوم صفين

بطولته في القتال

من الصور التي نقلها نصر بن مزاحم عن بسالة الأشتر يوم صفين قوله: كان الأشتر في ميمنة الناس، وابن عباس في الميسرة، وعلي في القلب. والاشتر في هذه الحال، يسير ما بين الميمنة والميسرة. فيأمر كل قبيلة أو كتيبة من القراء بالإقدام على التي تليها. فلم يزل يفعل ذلك حتى أصبح والمعركة خلف ظهره. وجعل يقول لأصحابه وهو يزحف بهم: ازحفوا قيد رمحي هذا. فإن فعلوا قال: ازحفوا قاب هذا القوس. ثم دعا بفرسه، وركز رايته، وكانت مع حيان بن هوذة النخعي، واقبل الأشتر على فرس له كميت محذوف، قد وضع مغفرة على قربوس السرج وهو يقول: اصبروا يا معشر المؤمنين فقد حمي الوطيس!

وخرج يسير في الكتائب ويقول: ألا من يشتري نفسه لله ويقاتل مع الأشتر حتى يظهر أو يلحق بالله، فلا يزال الرجل من الناس يخرج إليه ويقاتل معه.

ويقول واحد في تلك الحال: أي رجل هذا لو كان له نية!. فيقول له صاحبه: وأي نية أعظم من هذه ثكلتك أمك وهبلتك، ان رجلاً فيما قد ترى قد سبح في الدماء، وما اضجرته الحرب، وقد غلت هام الكماة من الحر، وبلغت القلوب الحناجر، وهو كما ترى يقول هذه المقالة!

ثم نادى الأشتر في أصحابه فقال: شدوا فدى لكم عمي وخالي شدة

ترضون بها لله، وتعزون بها الدين، فإذا شددت فشدوا، ثم نزل وضرب وجه دابته، ثم قال لصاحب رايته: أقدم فأقدم بها. ثم شد على القوم، وشد معه أصحابه يضرب العدو حتى رمى بهم إلى معسكرهم، فقاتلوا عند المعسكر قتالاً شديداً فقتل صاحب رايته. واخذ علي لما رأى الظفر قد جاء من قبله يمده بالرجال.

موقفه يوم رفع المصاحف

لما رفع اصحاب معاوية المصاحف يدعون إلى حكم القرآن، قال أمير المؤمنين: انهم والله ما رفعوها حقاً، انهم يعرفونها ولا يعملون بها، وما رفعوها لكم الا خديعة ومكيدة، أعيروني سواعدكم وجماجمكم ساعة واحدة، فقد بلغ الحق مقطعه، ولم يبق إلا أن يقطع دابر الذين ظلموا.

فجاءه زهاء عشرين ألفا مقنعين بالحديد، وشاكي السلاح سيوفهم على عواتقهم، وقد سودت جباههم من السجود، يتقدمهم مسعر بن فدكي، وزيد بن حصين، وعصابة من القراء الذين صاروا خوارج من بعد، فنادوه: يا علي أجب القوم إلى كتاب الله اذ دعيت إليه وإلا قتلناك!

فقال لهم: أنا أول من دعا إلى كتاب الله، وأول من أجاب إليه، وليس يحل لي ولا يسعني ان أدعى إلى كتاب الله فلا أقبله، اني انما أقاتلهم ليدينوا بحكم القرآن، فإنهم قد عصوا الله فيما أمرهم، ونقضوا عهده، ونبذوا كتابه، ولكني قد اعلمتكم انهم قد كادوكم، وأنهم ليسوا بالعمل بالقرآن يريدون.

قالوا: فابعث إلى الأشتر ليأتيك، وكان الأشتر صبيحة ليلة الهرير قد

أشرف على معسكر معاوية ليدخله. فأرسل اليه يزيد بن هانىء فأتاه فبلغه. فقال الاشتر: قل له ليس هذه الساعة ينبغي لك ان تزيلني فيها عن موقفي، اني قد رجوت ان يفتح الله بي فلا تعجلني. فرجع يزيد بن هانىء إلى علي فأخبره. وارتفع الرهج وعلت الأصوات من قبل الاشتر، وظهرت دلائل الفتح والنصر لأهل العراق، ودلائل الخذلان والادبار على أهل الشام. فقال له القوم: والله ما نراك إلا أمرته بقتال القوم، قال: رأيتموني ساررت رسولي؟ أليس انما كلمته على رؤوسكم علانية وانتم تسمعون!

قالوا: فابعث إليه فليأتك وإلا والله اعتزلناك! قال: ويحك يا يزيد، قل له أقبل فإن الفتنة قد وقعت.

فأتاه فأخبره. فقال الأشتر: ألرفع هذه المصاحف؟! قال: نعم. قال: أما والله لقد ظننت انها حين رفعت ستوقع اختلافاً وفرقة، وقال الله لنا: أينبغي ان ندع هذا أو ننصرف عنه!

فقال له يزيد: أتحب انك ظفرت ها هنا، وأمير المؤمنين بمكانه الذي هو به يفرج عنه ويسلم إلى عدوه! قال: سبحان الله، والله ما أحب ذلك. قال: فإنهم قالوا: لترسلن إلى الاشتر فليأتينك أو لنقتلنك كما قتلنا عثمان، او لنسلمك إلى عدوك!

فأقبل الأشتر، فصاح: يا أهل الذل والوهن، أحين علوتم القوم فظنوا انكم لهم قاهرون، رفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها، وقد والله تركوا ما أمر الله فيها وسنة من انزلت عليه، فلا تجيبوهم. أمهلوني فواقاً فإني قد احسست بالفتح، قالوا: لا، قال: فأمهلوني عدو الفرس، فإني قد طمعت في النصرة. قالوا: اذن ندخل معك في خطيئتك. قال: فحدثوني عنكم، وقد قتل أماثلكم، وبقي أراذلكم. متى كنتم محقين حيث كنتم

تقتلون اهل الشام، فأنتم الآن حين امسكتم عن القتال مبطلون أم الآن محقون، فقتلاكم الذين لا تنكرون فضلهم وكانوا خيراً منكم في النار! قالوا: دعنا منك يا أشتر، قاتلناهم في الله وندع قتالهم في الله، إنا لسنا نطيعك فاجتنبنا، قال: خدعتم والله فانخدعتم، ودعيتهم إلى وضع الحرب فأجبتم، يا اصحاب الجباه السود كنا نظن ان صلاتكم زهادة في الدنيا، وشوق إلى لقاء الله، فلا أرى فراركم إلى الدنيا من الموت إلا قبحاً، يا اشباه النيب الجلالة ما انتم برائين بعدها عزاً أبداً، فابعدوا كما بعد القوم الظالمون.

فسبوه وسبهم، وضربوا بسياطهم وجه دابته، وضرب بسوطه وجوه دوابهم. فصاح بهم علي فكفوا.

ولما كتبت صحيفة التحكيم دعي لها الأشتر ليوقعها فيمن وقعها فقال: لا صحبتني يمين، ولا نفعتني بعدها الشمال إن كتب لي في هذا الصحيفة اسم على صلح أو موادعة، أو لست على بينة من ربي، ويقين من ضلالة عدوي، أو لستم قد رأيتم الظفر إن لم تجمعوا على الخور! فقال له رجل: إنك والله ما رأيت ظفرا، ولا خورا، هلم فاشهد على نفسك، واقر ربما في هذه الصحيفة فإنه لا رغبة بك عن الناس. قال: بلى والله إن لي لرغبة عنك في الدنيا للدنيا، وفي الآخرة للآخرة، ولقد سفك الله بسيفي هذا دماء رجال، ما انت بخير منهم عندي، ولا احر دماً. ثم قال: لكن رضيت بما صنع علي أمير المؤمنين، ودخلت فيما دخل فيه، وخرجت مما خرج منه، فإنه لا يدخل إلا في هدى وصواب[1].

---

(١) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٣٩/ ٤٠.

دفنه للصحابي الجليل أبي ذر رضوان الله عليه

رَوَى المحدِّثون حديثاً يدلّ على فضيلة عظيمة للأشْتَر رحمه الله، وهي شهادةٌ قاطعةٌ من النبي ﷺ بأنّه مؤمن، روى هذا الحديث أبو عمر ابن عبد البرّ في كتاب «الاستيعاب» في حرف الجيم، في باب «جُندب» قال أبو عمر:

لما حضرت أبا ذرّ الوفاة وهو بالرَّبذة بكت زوجته أم ذرّ، فقال لها: ما يُبكِيك؟ فقالت: ما لي لا أبكي وأنت تموت بفَلاةٍ من الأرض، وليس عندنا ثوب يسعك كَفَناً، ولا بد لي من القيام بجهَازِك! فقال: أبشري ولا تبكي، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يموت بينَ امرأين مُسلمين وَلَدان أو ثلاثة، فيصبران ويحتسِبان فيريان النار أبداً»؛ وقد مات لنا ثلاثةٌ من الولد. وسمعت أيضاً رسول الله ﷺ يقول لنفرٍ أنا فيهم: «لَيموتَنَّ أحدكم بفَلاةٍ من الأرض يشهده عصابة من المؤمنين»، وليس من أولئك النّفر أحد إلا وقد مات في قرية وجماعة فأنا ـ لا أشك ـ ذلك الرجل، والله ما كَذَبتُ ولا كُذّبت، فانظري الطريق. قالت أم ذرّ: فقلتُ: أنّى وقد ذهبت الحاجّ، وتقطّعت الطُرق! فقال: اذهَبي فتبصّري. قالت: فكنت أشتدّ إلى الكَثِيب، فأصعَد فأَنظُر، ثم أرجع إليه فأُمرّضه، فبينا أنا وهو على هذه الحال، إذ أنا برجال عَلَى رِكابهم كأنّهم الرَّخم تَخُبُّ بهم رواحِلُهم، فأسرعوا إليّ حتى وَقَفوا عليّ وقالوا: يا أَمَةَ الله، ما لك؟ فقلتُ: امرُؤ من المسلمين يموت، تكفّنونه؟ قالوا: ومن هو؟ قلتُ: أبو ذَرّ، قالوا: صاحب رسول الله ﷺ؟ قلتُ: نعم، ففدّوه بآبائهم وأمّهاتهم،

وأسرعوا إليه حتى دخلوا عليه، فقال لهم: أبشروا، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول لنفر أنا فيهم: «ليموتَنّ رجل منكم بفَلاةٍ من الأرض تَشهده عِصابة من المؤمنين»، وليس من أولئك النفر إلاّ وقد هلك في قرية وجماعة، والله ما كذبت ولا كذِّبت، ولو كان عندي ثوب يَسعُني كفناً لي أو لامرأتي لم أكفَّن إلا في ثوب لي أو لها، وإني أنشدكم الله ألاّ يكفّنني رجل منكم كان أميراً أو عريفاً وبريداً أو نقيباً! قالت: وليس في أولئك النفر أحد إلا وقد قارَف بعض ما قال، إلا فتى من الأنصار قال له: أنا أكفّنك يا عم في ردائي هذا، وفي ثوبين معي في عَيْبَتي من غَزْلِ أُمّي، فقال أبو ذَرّ: أنت تكفّنني، فمات، فكَفّنه الأنصاريّ، وغَسّله النّفرُ الذين حضروه، وقاموا عليه ودفَنوه؛ في نفر كلُّهم يمان.

روى أبو عمر بن عبد البرّ قبل أن يروي هذا الحديث في أول باب جُندَب: كان النّفرُ الذين حضروا موت أبي ذَرّ بالرّبذة مصادفة جماعة؛ منهم حُجْر بن الأدْبَر، ومالك بن الحارث الأشتر.

قلت: حُجر بن الأدْبَر هو حُجْر بن عدِيّ الذي قتَلَه معاويةُ، وهو من أعلام الشّيعة وعظمائِها، وأما الأشتر فهو أشهرَ في الشيعة من أبي الهُذَيل في المعتزلة[1].

وكان الأشتر صاحب دين، وكان معدوداً في التابعين، وكان على جانب كبير من التقشف والزهادة. ودليل ذلك، إعجابه الشديد بأبي ذر الغفاري، وكان مالك احد الذين زاروا الصحابي الجليل رغم غضب الخليفة عليه، حتى لقد مات أبو ذر بين يديه، وتولى مالك دفنه وابنه تأبيناً ينم على الألم لما لقيه من عنت وغبن، كما ينم على الاستياء والحقد على

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١٥ ص ٥٩ ـ ٦٠.

أولئك الذين آذوا صاحب الرسول الاعظم فلم يعرفوا له قدره ومكانته، ولقد وضع الشيخ أبا ذر في حفرته الأخيرة ثم جرد سيفه فمسح به القبر ثم تكلم عن صاحبه فقال: إن أبا ذر رأى منكراً فغيره بلسانه وقلبه حتى جفي ونفي وحرم واحتقر، ثم مات وحيداً غريباً، ثم تثور حفيظة مالك فيدعوا على المعتدين بقوله: اللهم فاقصم من حرمه ونفاه[١].

توليته على مصر

وكان أمير المؤمنين عليه السلام حين رجع عن صفين، ردّ الأشتر إلى عمله بالجزيرة، فلما اضطربت مصر على محمد بن أبي بكر، استدعى أمير المؤمنين عليه السلام الأشتر اليه، وأرسل اليه هذا الكتاب:

أما بعد، فإنك ممن أستظهر به على إقامة الدين وأقمع به نخوة الاليم، وأسد به الثغر المخوف.

إلى أن يقول: فأقدم علي للنظر فيما ينبغي، واستخلف على عملك أهل الثقة والنصيحة من أصحابك والسلام.

فأقبل الأشتر إلى علي. فلما دخل عليه، حدثه حديث مصر، وخبره خبر أهلها، وقال له: ليس لها غيرك، فاخرج إليها رحمك الله فإني لا أوصيك اكتفاء برأيك، واستعن بالله على ما اهمك، واخلط الشدة باللين، وارفق ما كان الرفق ابلغ، واعزم على الشدة حين لا يغني عنك إلا شدة.

فخرج الأشتر من عنده فأتى رحله. وأتت معاوية عيونه فأخبروه بولاية الأشتر مصر، فعظم ذلك عليه، وقد كان طمع في مصر، فعلم ان

---

(١) أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٣٩.

الاشتر إن قدم عليها، كان أشد من محمد بن أبي بكر، فبعث إلى رجل من أهل الخراج يثق به، وقال له: إن الأشتر قد ولي مصر، فإن كفيتنيه لم آخذ منك خراجاً ما بقيت وبقيت. فاحتل في هلاكه ما قدرت[1].

ويلتفت إلى أهل الشام فيقول: إن علياً وجه الأشتر إلى مصر، فادعوا الله أن يكفيكموه ـ يقول الراوي ـ فكان أهل الشام يدعون عليه في كل يوم، وهي حيلة لمعاوية تعرف تأثير خداعها على الجماهير. ويسير الأشتر إلى مصر ومعه حاشيته، ويُقبل على القلزم وفيها هذا الجايستار (صاحب معاوية)، وقد جلس هناك وأعد عدته للقضاء عليه. ويقبل على الأشتر فيعرض عليه أن يقوم بضيافته ـ وهو رجل من أهل الخراج ـ والأشتر رجل عربي كريم ومن صفات العربي الكريم أن لا يمتنع من الضيافة، لأن الامتناع عندهم من علائم البخل. فكان من الطبيعي ان يلبي دعوة هذا الفقير، ومالك رجل متواضع شديد التواضع لا تهمه هذه الانانيات التي يغنى فيها غيره من الولاية ـ ويقدم له عسلها فيه السم بعد أن يقدم الطعام فيأكله ويشرب السم ويسري السم إلى فؤاده، فيعانق الشهادة التي طلبها له الامام عليه السلام[2]

وفاة الأشتر

وذكر ابن أبي الحديد وجوهاً أخرى لموته منها أن قالوا: إن الأشتر قُتل بمصر بعد قتال شديد. والصحيح أنه سُقي سُماً فمات قبل أن يبلغ مصر[3].

---

(١) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٣٨.

(٢) مالك الاشتر للسيد محمد تقي الحكيم.

(٣) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٦ ص ٤٩.

وذكر السيد الحكيم في كتابه مالك الأشتر والأرجح هو ما ذكرناه (أي موته وشهادته كانت بالسم قبل وصوله إلى مصر ـ ثم يقول وبهذا يفقد العالم الإسلامي سيفاً من سيوف الإسلام، ويفقد شخصية كانت من أعظم الشخصيات التي جاهدت في سبيل استنقاذ الدين الإسلامي من براثن أعدائه، فرحمة الله عليه ويكون ذلك في سنة ٣٨ هجرية).

وقد ذكر السيد محسن الأمين أن وفاته كانت سنة ٣٩ هجرية والله أعلم.

ويشيع خبره في الآفاق، فتقال كلمات في موته، في مختلف الأصقاع، وفي مختلف الأزمان.

ومما قاله معاوية لما بلغه ذلك، وقد صعد المنبر وجمع الناس من أهل الشام: أما بعد فإنه كانت لعلي يمينان قطعت إحداهما بصفين وهو عمار، وقطعت الاخرى وهو مالك ـ وهي كلمة قد لا يخفى ما فيها من الشماتة في الإمام.

ويقول ابن العاص ـ وقد سر بموته: إن لله جنوداً من العسل. ويقول الامام عليه السلام في تحديد علاقته به: كان لي كما كنت لرسول الله ولكنه مع ذلك فقد ظهر عليه التألم لفقد ذلك القائد الجبار، ولعل قسماً من تألمه يعود إلى شماتة الأعداء به، فمصابه ـ كما ذكر الإمام ـ يهد عالماً، ويفرح عالماً، وقد رأيت مقابلة معاوية لهذا المصاب بتلكم الشماتة كانت لعلي يمينان. وهنا أحب ان نقف عند قوله: لو كان من حجر الخ ـ فهي كلمة وحدها تمثل لك المثل الاعلى مجسماً في شخص مالك الاشتر، فهو لا يكون الا صلداً أو فنداً لو كان من اقسام الاحجار أو الجبال.

ويقول أخيراً في كتابه إلى محمد بن أبي بكر بعد هذه الحادثة:

ألا إن الرجل الذي كنت وليته مصر كان رجلاً لنا مناصحاً وهو على عدونا شديد، فرحمة الله عليه، فقد استكمل أيامه، ولاقى حمامه ونحن عنه راضون، فرضي الله عنه، وضاعف له الثواب، وأحسن له المآب[1].

ولما بلغ علياً موت الأشتر، قال: إنا لله وإنا إليه راجعون والحمد لله رب العالمين، اللهم إني احتسبه عندك فإن موته من مصائب الدهر، ثم قال: رحم الله مالكاً، فقد كان وفياً بعهده، وقضى نحبه، ولقي ربه. مع انا قد وطنا أنفسنا ان نصبر على كل مصيبة بعد مصابنا برسول الله، فإنها من أعظم المصائب.

وحدث أشياخ النخع قالوا:

دخلنا على أمير المؤمنين حين بلغه موت الأشتر، فوجدناه يتلهف ويتأسف عليه، ثم قال: لله در مالك وما مالك؟! والله لو كان من جبل لكان فنداً، ولو كان من حجر لكان صلداً، اما والله ليهدَّن موتك عالماً، وليفرحن عالمًا، على مثل مالك فلتبك البواكي، وهل موجود كمالك.

---

(١) مالك الاشتر للسيد محمد تقي الحكيم.

قال علقمة بن قيس النخعي: فما زال يتلهف ويتأسف حتى ظننا أنه المصاب به دوننا، وعرف ذلك في وجهه اياماً.

ومن اقوال أمير المؤمنين فيه:

كان لي كما كنت لرسول الله. وسئل بعضهم عن الأشتر فقال: ما اقول في رجل هزمت حياته أهل الشام، وهزم موته أهل العراق.

وقد وصفه أمير المؤمنين لأهل مصر حين ولاه عليها في كتاب كتبه إليهم:

لقد وجهت اليكم عبداً من عباد الله لا ينام في الخوف، ولا ينكل من الأعداء، حذر الدوائر، أشد على الكافرين من حريق النار، فاسمعوتا وأطيعوا فإنه سيف من سيوف الله، لا نابي الضريبة، ولا كليل الحد..

وقد قيل فيه من كلمات التأبين والمدح والثناء الكثير الكثير منها ما قاله الأستاذ احمد الجندي:

من شخصيات التاريخ الاسلامي النادرة، ومن أبطال الحرب البارزين في أيام العرب، جمع البطولة إلى النجدة، والشجاعة إلى الدين، والفصاحة والبلاغة إلى الكرم والأدب، ورغم ما مر بك من صفات الرجل فان التاريخ لم ينصفه، ولم يحص مآثره وأمجاده، لأن ما به من صفات لا يمكن حصرها ولا يتأتى تعدادها. انه يمثل العربي الصحيح، العربي الذي

لا يقرب العيوب ولا يداني الدنس، العربي الذي يرخص الروح في سبيل الذود عن الكرامة والدفاع عن الحياض، هذه الكلمات المعسولة التي مرت بك ليست الفاظاً تقال في معرض الحديث عن مالك الاشتر، وإنما هي كلمات لها معانيها، ومدلولاتها، وآثارها في شخص بطل طبق على نفسه القواعد الموضوعة، والحدود المرسومة، حتى بلغ مرتبة المثل الاعلى للرجل الكامل[1].

ولكن كلمات علي أمير المؤمنين عليه السلام هي الأصدق والأبلغ والأعظم وقد رثاه الشعراء نذكر شاعرتين الأولى سلمى أم الأسود بن الأسود النخعي ترثي مالكاً.

نبا بي مضجعي ونبا وسادي ... وعيني ما تهم الى رقاد
كأن الليل أوثق جانباه ... وأوسطه بأمراس شداد
أبعد الاشتر النخعي نرجو ... مكاثرة ويقطع بطن وادي
أكر إذا الفوارس محجمات ... وأضرب حين تختلف الهوادي

وهنا أرجو ان لا يفوتنا ما في بيتيها الاولين من الجمال والتأثر الذي انبعث حسبما اعتقد عن عاطفة شديدة، وانفعال مهم.

والثانية أخت الأشتر فقد روى أبو العباس المبرد في «الكامل» لأخت الأشتر مالك بن الحارث النخعي تبكيه:

أبعد الأشتر النخعي نرجو ... مكاثرة ونقطع بطن وادِ!
ونصحب مذحِجاً بإخاء صدقٍ ... وإن ننسب فنحن ذُر إيادِ
ثقيف عمنا وأبو أبينا ... وإخوتنا نزار أولو السداد

---

(١) أعيان الشيعة ج ٩.

وانتهت بموت مالك حياة حافلة بالدين والإيمان والشجاعة والنجدة. فعد بذلك من الأبطال الميامين في تاريخ الفترة الأخيرة من خلافة الراشدين.

ولقد سر معاوية بمقتله، فقال: كانت لعلي يمينان، قطعت إحداهما بصفين (يقصد عمار بن ياسر)، وقطعت الاخرى بمصر (ويقصد مالكاً).

أما الإمام علي المحب المفجوع بصديقه الأمين فقد قال فيه: ـ كان لي مالك كما كنت لرسول الله[1].

وقال ايضاً وقد جاء خبره ـ إنا لله وإنا أليه راجعون، اللهم إني احتسبه عندك فإن موته من مصائب الدهر ـ

وقال: ـ لله در مالك، أما والله ليهدَّن موتك عالماً، وليفرحن عالماً، على مثل مالك فلتبك البواكي، وهل موجود كمالك ـ.

وقال عليه السلام وقد جاءه نعي الأشتر رحمه الله: مالك وما مالك، والله لو كان جبلاً لكان فنداً، ولو كان حجراً لكان صلداً لا يرتقيه الحافر، ولا يوفي عليه الطائر.

قال الرضي: والفند: الجبل المنفرد من الجبال.

في كتاب (الولاة والقضاة) لأبي عمرو محمد بن يوسف الكندي المتوفى قبل صدور (النهج) بخمسين عاماً ص ٣٥٠ بإسناده عن علقمة بن قيس قال: دخلت على علي في نفر من النخع حين هلك الاشتر، فلما رآني قال: (لله مالك، لو كان جبلا لكان فنداً، ولو كان حجراً لكان

(١) أعيان الشيعة ج ٩ ص ٤١.

صلداً، على مثل مالك فلتبك البواكي، فهل موجود مثل مالك) فوالله ما زال متلهفاً عليه، ومتأسفاً حتى رأينا انه المصاب دوننا[1].

بقي أن نذكر لك ناحية أخرى هامة عند هذا الرجل الكبير، فقد كان شاعراً من شعراء البطولة، ولكن البطولة غلبت عليه رغم موهبته الشعرية.

يبرز شاب في معركة الجمل لمالك فيلقيه مالك أرضاً، ويهم بقتله، فيذكره الشاب الصريع بالقرآن ويتلو عليه حاميم ـ والشاب يعلم ان مالكاً لا يؤخذ بأمر كما يؤخذ بالقرآن ـ فيقول الاشتر مجيباً:

يذكرني حاميم والسيف مصلت ... فهلا تلا حاميم قبل التقدم
هتكت له بالرمح جيب قميصه ... فخر صريعاً لليدين وللفم
على غير شيء غير أن ليس تابعاً ... علياً ومن لا يتبع الحق يندم

وقد اختصر الاشتر مذهبه السياسي في البيت الاخير وذلك: (إن من لا يتبع علياً مخالف للحق، وحقت عليه الندامة، ووجب قتاله) وهي أبيات ـ على بساطتها ـ تدل على قوة في الشكيمة، وبلاغة في الأداء، لا تأتيان إلا للشعراء.

ويدعو عبد الله بن الزبير إلى البراز، فينزل إليه وهو شاب في عنفوان الشباب، ويلتقي بمالك وقد بلغ الثمانين من العمر على قول بعض الروايات، وكان رغم سنه يصوم في الحرب، فيصرع عبد الله، ويجثم على صدره، فيصيح عبد الله مستغيثاً:

اقتلوني ومالكاً ... واقتلوا مالكاً معي

---

(١) مصادر نهج البلاغة واسانيده للسيد عبد الزهراء الخطيب ج ٤ ص ٣٥٠.

فيهيب مالك عن فريسته ثم يروي الحكاية مخاطباً عائشة:

أعائش لولا انني كنت طاويا ثلاثا لألقيت ابن اختك هالكا
غداة ينادي والرماح تنوشه كوقع الصياصي اقتلوني ومالكا
فنجاه مني شبعه وشبابه واني شيخ لم أكن متماسكا

وابن اخت عائشة هو عبد الله بن الزبير، وامه أسماء بنت أبي بكر (ذات النطاقين).

وكان يصور نفسه في الحرب تصويراً صادقاً فيقول:

لأوردن خيلي الفراتا شعث النواصي أو يقال ماتا

كما يقول لأحد مبارزيه محذراً مخوفاً:

بليت بالأشتر ذاك المذحجي بفارس في حلق مدجج
كالليث ليث الغابة المهيج إذا دعاه القرن لم يعرج

وانظر إلى قوله يخاطب عمرو بن العاص حين همَّ بمبارزته وهو ملآن حنقاً عليه، لأنه في رأيه ـ مورث النار، ومحرك للخلاف، وأنه أيضاً صاحب الحيلة في الحرب:

يا ليت شعري كيف لي بعمرو ذاك الذي أوجبت فيه نذري
ذاك الذي أطلبه بوتري ذاك الذي فيه شفاء صدري
ذاك الذي ان ألقه بعمري تغل به عند اللقاء قدري

وليس خافياً أني إنما أتيت بشعر هذا الفارس البطل، لأدلل على أنه كان مطبوعاً على قول الشعر، وأن أيامه الرهيبة المخوفة لم تترك له الفرصة الكافية للتجويد في هذا الفن وإتقانه، الإتقان اللازم لكل فن، ولكن نفسه ـ بالفتح ـ في شعره يدل على أن وراءه طبعاً شاعراً أصيلاً،

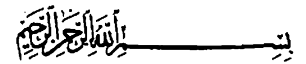
وأن الشعر بالنسبة له صديق ورفيق، يلجأ إليه للتنفيس عن صدره كلما حزبه امر او نبا به منزل.

والشعراء الفرسان لا يستطيعون ان ينصرفوا إلى فنهم انصرافاً تاماً، لانشغالهم بمزية اخرى غير مزية الشعر ولأن شهرتهم في الشجاعة والبطولة تغلب على شهرتهم الفنية، فهم يظلون في المرتبة التالية بالنسبة للشعراء المتفرغين ـ ان صحت التسمية ـ.

هذا هو مالك الأشتر البطل المعروف والسيد المشهور، فهو فارس وسياسي وشاعر[1].

(١) مصادر نهج البلاغة وأسانيده للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب ج ٤، ص ٤٢.

مقدمة المؤلف للطبعة الاولى



تعتبر مسألة التنظيم السياسي للمجتمع، وتمظهر السلطة السياسية في نظام حكم، وهيئة حاكمة، وحاكم، من أعقد المسائل التي واجهها الفكر الانساني منذ نشوء المجتمع البشري وتطوره إلى مجتمع سياسي. ولعلها أعقد المسائل على الإطلاق، لأن ما عداها من مسائل التنظيم المجتمعي في الاجتماع والاقتصاد والثقافة يتأثر بها تأثراً عميقاً، ويتكيّف في كثير من وجوهه وفقاً لها.

وقد عالجت هذه المسألة الأديان، والمدارس الفلسفية منذ أقدم العصور التي وصل إلينا تاريخها، ولا تزال حتى الآن أحد أكبر وأخطر أسباب النزاع بين البشر وفي داخل كل أمة من الأمم وشعب من الشعوب.

لقد أدت الصراعات والنزاعات التي ولّدتها الاختلافات بين الأشخاص والجماعات، والمدارس الفلسفية، والأديان في هذه المسألة إلى حروب كبيرة ومحدودة بين الأمم والشعوب تركت آثارها الشنيعة الفاجعة على التاريخ الإنساني برمّته.

وقد جاء الإسلام بنظرية للحكم، فريدة، جعلت الحكم لله من خلال تشريع الله في الإسلام، وممثلي هذه الشريعة. وليس هنا مورد شرح الخطوط العامة لهذه النظرية.

وقد كانت إحدى التجارب الفذة الرائدة والرائعة في الحكم الإسلامي، تجربة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، في فترة قصيرة وعاصفة من حياته وحياة المسلمين انتهت باستشهاده.

وقد سجل التاريخ السياسي للإسلام بعض معالم هذه التجربة، ولم تصلنا صورتها التاريخية الكاملة بسبب ما أعقبها من سيطرة الحكم الأموي والعباسي اللذين عملا بكل قدراتهما على طمس معالمها، لئلاّ تكون شاهد إدانة لسياستهما المخالفة في كثير من وجوهها لمبادىء الإسلام وتشريعاته. كما سجل التراث الفقهي لأئمة أهل البيت عليهم السلام بعض معالم هذه التجربة. وإلى جانب ذلك فقد اشتمل نهج البلاغة على نصوص تضمنت بعض جوانب الفكر السياسي للإمام علي، وهذا الفكر يعكس بالضرورة بعض ملامح هذه التجربة الرائدة في الحكم الإسلامي.

وأشمل هذه النصوص السياسية في نهج البلاغة، وأجمعها لمسائل السياسة والإدارة، هو العهد الذي زود به الإمام علي واليه على مصر مالك ابن الحارث الاشتر حين ولآه عليها بعد محمد بن أبي بكر.

وقد وصف الشريف الرضي «عهد الأشتر» بأنه أطول عهد كتبه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحد من عماله على بلد من بلدان الخلافة الإسلامية.

وربما يكون من الأسباب التي حملت الإمام علياً على كتابة هذا

العهد بهذه الصورة من البسط والتفصيل أن مصر عريقة في التنظيم المجتمعي والحضارة منذ عشرات القرون، وأن تقاليدها في السياسة والإدارة عريقة في القدم، وأن مجتمعها الأصلي، مجتمع مكتمل التكوين في عاداته وتقاليده وفئاته الاجتماعية.

وقد ظهر وعي الإمام علي لهذه الحقيقة في ثنايا هذا العهد نفسه، وذلك في قوله:

«.. ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك، من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم».

ومن المعلوم، أن هذا الواقع يستدعي ملاحظة جميع وجوه حياة المجتمع وأنشطته، وتركيبه الداخلي، وتفاعلات القوى الاجتماعية في داخله، لأجل وضع خطوط كبرى ثابتة في سياسة هذا المجتمع تؤمن له الاستقرار والازدهار من جهة، وتنقله، من جهة اخرى، برفق من مناخه الثقافي القديم إلى المناخ الثقافي الجديد، وهو الإسلام، بكل ما يستتبع ذلك من تغيير في طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية، ونقلها من الحالة الرجعية المتخلفة التي كانت عليها، إلى حالة حضارية إنسانية وفقاً لمبادئ الإسلام وتشريعاته.

وقد شرحنا هذه الوثيقة السياسية الإسلامية الهامة شرحاً وافياً معمّقاً في كتابنا «دراسات في نهج البلاغة»، وهذا شرح مبسط سهل التناول لهذه

الوثيقة، اردنا به تيسير فهمها لناشئتنا العزيزة، في وقت يستعيد الفكر الإسلامي اعتباره بعد طول تنكر وهجران.

عسى أن يكون في إعادة نشره ما يحقق الفائدة المرجوة منه. والحمد لله رب العالمين.

محمد مهدي شمس الدين

بيروت ٢/ ربيع أول ١٤٠٤ هـ

٦ كانون أول ١٩٨٣ م

مالك الأشتر في سطور

ـ مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمة بن جذيمة بن مالك، النخعي.

ـ أدرك رسول الله ﷺ. وهو من ثقات التابعين. وكان رئيس قومه.

ـ شهد معركة اليرموك، فشترت عينه بها (الشتر: انقلاب في جفن العين الاسفل) فلقب بـ «الأشتر».

ـ كان من أشد الناس إخلاصاً لأمير المؤمنين علي عليه السلام. واشترك في معركتي الجمل وصفين، وله مواقف شهيرة فيهما. وفي صفين كاد أن يسجل انتصاراً نهائياً على جيش معاوية لولا فتنة التحكيم.

ـ ولاه الإمام على مصر سنة ٣٨ هجرية وزوده بهذا العهد، فلما وصل إلى القلزم (مدينة السويس الحالية) دس إليه معاوية بن أبي سفيان السم في شراب العسل، فتوفي في سنة ٣٨ هـ متأثراً بالسم.

ـ ومن هنا الكلمة المشهورة التي قالها معاوية حين بلغه موت الأشتر «لله جنود من عسل».

ـ أما أمير المؤمنين علي عليه السلام، فإنه لما بلغه استشهاد مالك حزن

عليه حزناً شديداً، وأبنه في خطاب قال فيه: **«ألا إن مالك بن الحارث قد قضى نحبه، وأوفى بعهده، ولقي ربه، فرحم الله مالكاً: لو كان جبلاً لكان قداً، ولو كان حجراً لكان صلداً، لله مالك، وما مالك، وهل قامت النساء عن مثل ذلك، وهل موجود كمالك»**.

ومما يكشف عن منزلته العظيمة عند الإمام علي عليه السلام كتابه إلى أهل مصر لما ولاه عليهم.

«أما بعد فقد بعثت اليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف ولا ينكل عن الاعداء ساعات الروع، أشد على الفجار من حريق النار، وهو مالك بن الحارث أخو مذحج، فاسمعوا له، واطيعوا أمره فيما طابق الحق، فإنه سيف من سيوف الله، لا كليل الظبة، ولا نابي الضريبة، فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن امركم أن تقيموا فأقيموا، فإنه لا يقدم ولا يحجم ولا يؤخر ولا يقدم إلا عن أمري وقد أمرتكم به على نفسي لنصيحته لكم، وشدة شكيمته على عدوكم».

بسمه تعالى

بحث حول سند عهد الاشتر

إن عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام إلى الاشتر بن الحارث النخعي يعتبر من أهم الوثائق السياسية التي تعالج قضية الحكم والإدارة وشؤون الدولة وعلاقتها مع الأمة والحقوق والواجبات المترتبة على الحاكم تجاه الأمة. وواجبات الأمة تجاه الحاكم من لزوم الطاعة للإمام العادل والحاكم المفترض الطاعة، أو الوالي المُنصب من قبل ولي الأمر.

لقد اعتنى الباحثون والمحققون بهذا العهد ـ الدستور ـ العناية الكاملة على مدى العصور والأزمنة. وكان محطة كبرى من المحطات التي تعالج مسألة الحكم فكانت محل الاهتمام بالشرح والتوضيح والاستدلال به لمواجهة أي مشكلة من مشاكل الحكم والإدارة.

والناحية المهمة التي نحاول أن نعرض لها في هذا الكتاب ـ البحث والتي من المفترض أن تبحث قبل كل شيء، هي ناحية ثبوت صدور هذا العهد عن الامام عليه السلام من حيث السند، وذلك من أجل التأكد بنسبة هذه

الوثيقة الهامة إلى أمير المؤمنين عليه السلام والواجب علينا البحث عنه بالتفصيل، الذي يستحقه لما له من الأهمية القصوى.

وإن كان مضمون العهد ومنطوقه يساعد كثيراً على اعتبار كون هذه الوثيقة صادرة منه عليه السلام، لأنه نفس نسيج واسلوب كلامه وواقع عمله وتوجهاته تنصب كلها في هذا العهد الذي اراد به لمالك الأشتر أن يجسد كل احكام الدين الاسلامي الحنيف والشريعة المحمدية الغراء في ممارسة الحاكم في حكمه للناس والأمة.

ولا ندري أن أحداً كتب مثل هذا العهد قبل أمير المؤمنين عليه السلام بل ربما كتب مثل هذا العهد أو الوصايا مشابهة له أو مقتبسة منه أو على شاكلته، فكان هو النموذج الاول مثال على ذلك العهد الذي كتبه الطاهر بن الحسين لولده عبد الله حين ولي ديار ربيعة وذلك في عهد المأمون سنة ٢٠٦ هجرية[١]، ولكن عهد الطاهر لولده مختلف من حيث الألفاظ والمعاني والأسلوب بشكل واضح إن على المستوى الأدبي أو العلمي.

مصادر العهد

روى هذا العهد (عهد الاشتر) واشار إليه غير واحد من المحدثين والمؤرخين والعلماء، وقد اشار إليه النجاشي والشيخ الطوسي كما سيأتي. وورد نصه في نهج البلاغة (قسم الكتب) الكتاب رقم ٥٣ وفي معادن الحكمة ج ١ ص ١٠٩ وتحف العقول ص ١٢٦ ودعائم الاسلام ج ١ ص ٣٥٠، والبحار ج ٨ ص ٦٠٩ ثم شرحه، وج ٧٧ ص ٢٤٠ عن

(١) تاريخ الطبري ص ٦١٧ ج ٨ احداث السنة ٢٠٦ هـ.

النهج والتحف، ومستدرك الوسائل ج ٣ ص ١٩٥، وأضاف العلامة المحقق الأحمدي: إنه قد نقل بعضه في كنز العمال ج ١٥ ص ١٦٥/ ١٦٦ عن الدينوري، وابن عساكر، ومآثر الأنافة ج ٣ ص ٦ عن صبح الأعشى، ومفتاح الأفكار.

وأشار إليه النجاشي في رجاله ص ٧ وذكر سنده أيضاً الشيخ في الفهرست وسيأتي السندان معاً، وقال في معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٢٢٢ طريق الشيخ إلى عهد مالك الأشتر صحيح.

وذكره في نهج السعادة ج ٥ ص ٥٨ عن جمع ممن تقدم، وقال: وروى قطعة منه مسنداً من تاريخ الشام ج ٣٨ ص ٨٧ وفي النسخة المرسلة ص ١٩٣.

وذكر في خاتمة المستدرك ص ٢١٨ عن مجلة المقتطف ٤٢ ص ٢٤٨: إنه نقله باختصار عن نسخة السلطان بايزيد الثاني. وفي دستور معالم الحكم ص ١٤٩ شواهد لهذا العهد، وذكره في مصادر نهج البلاغة عن جمع ممن تقدم، وعن نهاية الإرب للنويري ج ٦ ص ١٩.

حول العهد[1]:

لقد كان عهد الإمام لمالك موضع العناية، منذ اقدم العصور إلى يوم الناس هذا عند الكثير من رجال العلم، وأعلام الأدب، وأساتذة القانون، لذلك تراهم قد تناولوه درساً وبحثاً، وأوسعوه شرحاً وتعليقاً، وأفردوا فيه

---

(١) مصادر نهج البلاغة واسانيده للسيد عبد الزهره الحسيني الخطيب، دار الاضواء، ط ٣، ١٤٠٥ هـ، ١٩٩٥ م.

المؤلفات، وترجموه إلى بعض اللغات، وقد ذكر في مصادر نهج البلاغة بعض من شرح هذا العهد وإليك نماذج من ذلك:

١ ـ آداب الملوك[١]:

للسيد الجليل نظام العلماء الميرزا رفيع الدين الطباطبائي التبريزي المتوفى سنة (١٣٢٦) هـ، وهذا الكتاب من الكتب المفردة في شرح عهد مالك.

٢ ـ اساس السياسة في تأسيس الرياسة[٢]:

للواعظ الماهر الشيخ محمد بن المولى اسماعيل الكجوري الطهراني الملقب بسلطان المتكلمين المتوفى ١٤ شعبان ١٣٥٣ شرح في اوله عهد امير المؤمنين عليه السلام الى مالك الاشتر النخعي ثم عقبه ببيان سائر الاخلاق والآداب.

٣ ـ التحفة السليمانية[٣]:

للسيد ماجد البحراني المتوفى بعد سنة (١٠٩٧) شرح للعهد المذكور في ستين فصلاً، وقد طبع في طهران.

٤ ـ الراعي والرعية[٤]:

للعلامة الاستاذ توفيق الفكيكي رحمه الله، وهو شرح يمتاز عن غيره

---

(١) الذريعة: ١٣/ ٣٧٤.
(٢) الذريعة: ٢/ ٧.
(٣) الذريعة: ٣/ ٤٤١ و١٣/ ٣٧٤ وانظر مقدمة السيد الشهرستاني لكتاب «الراعي والرعية».
(٤) الذريعة: ١٣/ ٣٧٤، والإمام الصادق والمذاهب الاربعة ٢/ ٢٨٠.

من شروح العهد بكثير من النواحي اهمها تطبيقه تلك القواعد على نظم العصر الحاضر من القوانين الحديثة، وقد طبع الكتاب مرتين الأولى في مجلدين، والثانية في مجلد واحد.

٥ ـ السياسة العلوية[١]:

في شرح عهد مالك الاشتر للعلامة الحجة الشيخ عبد الواحد آل مظفر، وهو من جملة مؤلفاته الخطية الكثيرة.

٦ ـ شرح عهد أمير المؤمنين[٢]:

للعلامة المجلسي المولى محمد باقر الاصفهاني المتوفى سنة (١١١١ هـ) فارسي ذكر في عداد تصانيفه الفارسية.

٧ ـ شرح عهد أمير المؤمنين[٣]:

للمولى محمد باقر بن محمد صالح القزويني، فارسي. قال شيخنا الطهراني دامت بركاته: رأيته في (مكتبة السيد نصر الله التقوى) في طهران.

---

(١) الذريعة: ٢/ ٢٧٢.

(٢) الذريعة: ١٣/ ٣٧٣.

(٣) المصدر السابق ١٣/ ٣٧٤. هذا وقد ذكر كل من الامام السيد الشهرستاني في مقدمة «الراعي والرعية» والعلامة الشيخ اسد حيدر في «الامام الصادق والمذاهب الأربعة» ٢/ ٢٨٠ شرحاً للعهد باسم محمد صالح الروغني القزويني ولعله المذكور وقد سقط من القلم اسم الابن وبقي اسم الاب فنسب إليه يضاف إلى ذلك أن شيخنا الطهراني لم يتعرض لذكر محمد صالح المذكور ولا لشرحه عندما ذكر شروح العهد.

٨ ـ شرح عهد أمير المؤمنين[١]:

للسيد الميرزا حسن بن السيد علي القزويني المولود سنة ١٣١٩، والمتوفى ليلة الفطر سنة ١٣٥٨ هـ رتبه على واحد وعشرين فصلاً، وهو الجزء الثاني من كتابه (تاريخ مصر قديماً).

٩ ـ شرح عهد أمير المؤمنين[٢]:

للميرزا محمد بن سليمان التنكابني ذكره في كتابه (قصص العلماء).

١٠ ـ شرح عهد أمير المؤمنين[٣]:

للشيخ هادي بن محمد حسين القائيني البيرجندي، فارسي ألفه سنة (١٣٣٣ هـ)، وطبع مع (ترجمة الأدب الكبير) لابن المقفع، له في سنة ١٣١٥ شمسية.

١١ ـ شرح الفاضل بدائع نكار المثبت في (المآثر والآثار)[٤]:

١٢ ـ فرمان مبارك[٥]:

شرح للعهد المذكور بالفارسية للكاتب القدير جواد فاضل احد شراح «نهج البلاغة» مطبوع.

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الذريعة: ١٣/ ٣٧٥.
(٣) انظر مقدمة العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني لكتاب (الراعي والرعية).
(٤) الذريعة: ١٣/ ٣٧٤.
(٥) الذريعة: ١٣/ ٣٧٣.

١٣ ـ نصائح الملوك[١]:

للمولى أبي الحسن العاملي صاحب (الأنساب) وغيره، ذكره ابن يوسف في (نهج البلاغة جيست).

١٤ ـ مقتبس السياسة، وسياج الرئاسة:

كتاب صغير في شرح عهد مالك الاشتر لا يقاس بغيره من الشروح، إذ إنه مقتصر على إيضاح بعض الكلمات، وقد انتزعه احمد محمد (كاتب مكتبة الأزهر سابقاً) من شرح الشيخ محمد عبده «على النهج» وطبعه على حده، وقال في تقديمه: وبعد فلما كانت وظيفتي الاشتغال بالكتابة في مكتبة الجامع الأزهر الشريف من شأنها أني اطلع على معظم ما في المكتبة من الأسرار الجليلة، وأتصفح كثيراً من كتبها المفيدة فبينما أطالع في كتاب منها اذا عثرني حسن حظي على عهد جليل لفارس حلبة البيان أمير المؤمنين، وخليفة رسول الله رب العالمين سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى الاشتر النخعي لما ولاه على مصر حين اضطرب أمر محمد بن أبي بكر، ورأيت أنه جمع أمهات السياسة، وأصول الإدارة، في قواعد حوت من فصاحة الكلم، وبلاغة الكلام، وحسن الأسلوب، ما لا يمكن لعاجز مثلي أن يصفه، فدهشت جداً لما لم أجد لهذا الكتاب تداولاً على ألسنة المتكلمين بالعربية، خصوصاً، المشتغلين بتعلمها من طلبة الأزهر، والمدارس الأخرى، مع أنه كان من الواجب أن مثل هذا الكتاب يحفظ في الصدور، لا في السطور...» الخ.

---

(١) الذريعة: ١٣/ ٣٧٤. ومقدمة السيد الشهرستاني الراعي والرعية.

وقد وهم من نسب هذا الكتاب للشيخ محمد عبده، وقد طبع بالمكتبة الأدبية بمصر سنة ١٣١٧ هـ.

١٥ ـ القانون الاكبر في شرح عهد الإمام للأشتر:

من مؤلفات الخطيب البارع السيد مهدي السويج، مخطوط.

١٦ ـ مع الإمام علي في عهده لمالك الاشتر.

للعلامة الشيخ محمد باقر الناصري قال في مقدمته: «لما كان العهد من الوثائق التاريخية المهمة، وهو بمثابة ثورة اصلاحية، لسير القادة والولاة مع شعوبهم، ومن تحت أيديهم، ولرسم الطريق، وتجديد العلائق بين الفئتين، وكان من الأهمية القصوى أن يوضع أمام مسيرة البشرية، وتمكن الاجيال من تدارسه، والانتفاع بمضاميه ليؤدي دوره في مجال البناء والتوجيه. فقد بادرت لضبط العهد، وشرح بعض معانيه مع تسجيل جوانب ملأت نفسي...» الخ.

والكتاب كبير الفائدة مع صغر حجمه، طبع في بيروت سنة ١٣٩٣ هـ.

١٧ ـ عهد الاشتر:

شرح سماحة الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وقد طبع الطبعة الاولى سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

هذا مضافاً إلى ما تعرض له عامة شراح (نهج البلاغة) بشروح مبسوطة ومختصرة كل بحسب طريقته في شرح (نهج البلاغة) ولو أنها انتزعت من تلك الشروح لكانت عدة مجلدات.

وقد نظم العهد المذكور في غير واحدة من اللغات، فقد نظمه بالفارسية الميرزا وقار الشاعر الشيرازي المتوفى سنة (١٢٧٤)، وقد طبع بشيراز ونظمه الفاضل محمد جلال الدين باللغة التركية. وكذلك ما أورده السيد هبة الدين الشهرستاني في مقدمته لكتاب الراعي والرعية ص ٨ ـ ٩. والشيخ آقا بزرك الطهراني في كتابه الذريعة ص ٣٧٣ ـ٣٧٥ وج ١٥ ص ٣٥٣، حيث أضافا إلى شروح العهد[١].

شرح الحسين الهمداني الموسوم بهدية الحسام لهداية الحكام.

وشرح محمد صالح الروغني القزويني، من علماء القرن الحادي عشر. ودستور حكمت.

وقد ترجم الوصال الشاعر الشيرازي المتوفى سنة ١٢٧٤ ونظمه شعراً بالفارسية.

وترجمه محمد جلال هذا العهد إلى التركية ونظمه شعراً بالتركية.

وفرمان مبارك لجواد فاضل.

وعنوان رياست (ترجمة لعهد أمير المؤمنين للأشتر للسيد علي أكبر ابن سلطان العلماء السيد محمد النقوي اللكنهوي).

هذا كله عدا عن شرح شراح النهج له في ضمنه كالمعتزلي، وابن ميثم وغيرهما..

بقي أن نشير إلى أن صاحب الذريعة قال في ج ١٥ ص ٢٦٢:

---

(١) هذا ما ذكره العلامة الشيخ علي الاحمدي في كتابه مكاتيب الامام علي عليه السلام (لم يطبع بعد) نقلنا ذلك كله من كتاب دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام، ج ٢ ص ١٣٠، للعلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي.

«نسخة (العهد) بخط ياقوت المستعصمي موجودة في المكتبة الخديوية بمصر. تاريخ فراغها سنة ثمانين وستمائة كما في فهرسها[1].

هذا.. بالإضافة إلى أن الشريف الرضي قد ألّف كتابه الذي فيه نسخة عهد الأشتر بمرأى ومسمع من الشيخ والنجاشي معاً، وطول هذا العهد وجامعيته للمحاسن مما يرجح الالتفات إليه، وارتكازه في الأذهان في مقابل الوصية المطولة أيضاً بحيث يسبق الذهن إليه، بحيث نجد النجاشي حينما أراد من كلمة عهد تلك الرسالة الأخرى.. قد ألزم نفسه بإيرادها على خلاف عادته في كتابه..

السند:

سند النجاشي والشيخ للعهد:

ومهما يكن من أمر، فإننا لم نجد سنداً للعهد متصلاً إلى أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام إلا عن الشيخ النجاشي، والشيخ الطوسي رضوان الله تعالى عنهما...

وسند النجاشي هو كما يلي:

أخبرنا:

١ ـ ابن الجندي.

٢ ـ عن علي بن همام.

٣ ـ عن الحميري.

(١) راجع فيما تقدم كتاب دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام العلامة المحقق السيد جعفر مرتضى.

٤ ـ عن هارون بن مسلم.
٥ ـ عن الحسين بن علوان.
٦ ـ عن سعد بن طريف.
٧ ـ عن الأصبغ بالعهد[١].

أما عن طريق الشيخ إلى عهد الأشتر، فهو كما يلي:

أخبرنا بالعهد:

١ ـ ابن أبي جيد.
٢ ـ عن محمد بن الحسن.
٣ ـ عن الحميري.
٤ ـ عن هارون بن مسلم والحسن بن طريف جميعاً عن:
٥ ـ الحسين بن علوان الكيني (الصحيح: الكبي، على الظاهر).
٦ ـ عن سعد بن طريف.
٧ ـ عن الأصبغ بن نباتة.
٨ ـ عن أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

سند النجاشي:

١ ـ ابن الجندي واسمه أحمد بن عمران (أو عمر) والمتوفى

---

(١) رجال النجاشي ص ٧ ط مركز نشر الكتاب وص ٦ ط مكتبة الداوري في قم.. ولكننا سوف نعتمد في ما ننقله عن هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا البحث على طبعة مركز نشر كتاب، فليلاحظ ذلك.

(٢) الفهرست للشيخ ص ٦٣ ط جامعة مشهد ـ إيران.

سنة ٣٩٦، وقد قال عنه آية الله الخوئي إنه ثقة[١] استناداً إلى أنه من شيوخ النجاشي.

وقال النجاشي: «أستاذنا رحمه الله ألحقنا بالشيوخ في زمانه له كتب... الخ»[٢].

والشيخ لا يركن إليه في الإجازة إلا إذا كان ثقة، أو حسن الظاهر ممدوحاً، فيحصل من وصفه بالمشيخة وثوق باعتباره.

وإن الشيخ النجاشي قد وثق مشايخه إجمالاً حسبما أشير إليه آنفاً.. وكان رحمه الله كثير التحرز من الرواية عن الضعفاء بغير واسطة كما فهمه غير واحد[٣].

ومهما يكن من أمر، فإن الرجل ممن يمكن الاعتماد على روايته، ولا سيما بملاحظة كونه من مشايخ الإجازة، وكثرة نقل النجاشي عنه وتعهد النجاشي بأنه لا ينقل إلا عن الثقات.

٢ ـ علي بن همام:

الظاهر أن الصحيح: (أبو علي بن همام)، فإنه هو الذي يروي عنه

---

(١) معجم رجال الحديث ج ٢٢ ص ١٧١.

(٢) رجال النجاشي ط مركز نشر كتاب ص ٦٧ وعنه في معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٢٩٤، وفي رياض العلماء ج ١ ص ٦٣ وفي منتهى المقال ص ٤٤ وفي تنقيح المقال ج ١ ص ٩٠ وفي جامع الرواة ج ١ ص ٦٩ وفي رجال العلامة ص ١١ وقاموس الرجال ج ١ ص ٤١٥ وبهجة الآمال ج ٢ ص ١٤٦ و ١٤٧.

(٣) راجع: تنقيح المقال ج ١ ص ٥٨ ومعجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٠/ ٥١ وقواعد الحديث ص ١٨٤ و١٨٥ وخاتمة مستدرك الوسائل ج ٣ ص ٥٠٢/ ٥٠٣ وعن رجال السيد بحر العلوم ج ٤ ص ١٤٥/ ١٤٦ ورياض العلماء ٣/ ٣٥١.

ابن الجندي[١]، فسقطت كلمة «أبو»، وقد ورد نص النجاشي عند القهبائي بإضافة لفظ (أبو) ونسخته كانت مصححة على الظاهر وقد استظهر التستري ذلك أيضاً وقال: «لكن الظاهر كونه محرف عن: (أبي علي بن همام)، وهو محمد ابن همام»[٢]، وقد قال عنه النجاشي: «محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي شيخ أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة كثير الحديث[٣] الخ..»، وقد توفي سنة ٣٣٦ أو ٣٣٢. وقال الشيخ: «محمد بن همام الاسكافي يكنى أبا علي، جليل القدر، ثقة، لروايات كثيرة»[٤]، ووثقه النجاشي أيضاً في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك[٥].

وقال المامقاني: «وعلى كل حال فقد وثقه في الوجيزة والبلغة والمشتركاتين، بل والحاوي أيضاً، ولا غمز فيه من أحد بوجه»[٦].

وقال العلامة: «شيخ أصحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة كثير

---

(١) رجال النجاشي ط مركز نشر كتاب ص ٢٩٤ وص ٩٤ وراجع معجم رجال الحديث ج ١٤ ص ٢٣٣ وقاموس الرجال ج ٨ ص ٤٢٨.

(٢) قاموس الرجال ج ٢ ص ١٠٥.

(٣) رجال النجاشي ط مركز نشر كتاب ص ٢٩٥ والفهرست ص ٣٢٤ وعنه في معجم رجال الحديث ج ١٤ ص ٢٣٣ وقاموس الرجال ج ٨ ص ٤٢٧ وراجع جامع الرواة ج ٢ ص ٢١٢ وتنقيح المقال ج ٢ قسم ٢ ص ٥٨ ونقد الرجال ص ٣٣٨.

(٤) الفهرست ص ٣٢٤/٣٢٥ وراجع رجال الشيخ ص ٤٩٤ وعنه في معجم رجال الحديث ج ١٤ ص ٢٣٣ وعنهما في قاموس الرجال ج ٨ ص ٤٢٧.

(٥) رجال النجاشي ص ٩٤ وعنه في قاموس الرجال ج ٨ ص ٤٢٨ وتنقيح المقال ج ٢ قسم ٢ ص ٥٨.

(٦) تنقيح المقال ج ٢ قسم ٢ ص ٥٨.

الحديث جليل القدر ثقة»[1]. وقال ابن داود: «ثقة جليل القدر»[2].

٣ ـ الحميري:

واستظهر التستري أنه[3]: «عبد الله بن أحمد بن جعفر بن الحسن بن مالك بن جامع الحميري أبو عباس القمي» شيخ القميين ووجههم[4]، فإنه هو الذي يروي عنه محمد بن الحسن بن الوليد الذي ورد في سند الشيخ المتقدم، وهو الذي يروي عن هارون بن مسلم، ولا إشكال في وثاقته وابنه محمد ثقة أيضاً.

ومهما يكن من أمر، فقد عرفت ما قاله عنه النجاشي والشيخ رحمهما الله تعالى.

وقال في مشكا «ابن جعفر بن الحسين الحميري الثقة»[5].

وقال عنه الشيخ أيضاً: ثقة[6]، وقال أيضاً: «عبد الله بن جعفر الحميري قمي ثقة»[7].

---

(١) رجال العلامة ص ٧١ ومنتهى المقال ص ٢٩٦ عنه.

(٢) رجال ابن داود ص ٣٣٩.

(٣) قاموس الرجال ج ٢ ص ١٠٥.

(٤) رجال النجاشي ص ١٦٢ والفهرست للشيخ ص ١٨٩ ورجال ابن داود ص ٢٠٠ ونقد الرجال ص ٢٩٦ وراجع معجم رجال الحديث ج ١٠ ص ١٣٩ وقاموس الرجال ج ٥ ص ٥١٣/ ٥١٤ وجامع الرواة ج ١ ص ٤٧٨ عنه ومنتهى المقال ص ١٨٣ وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٤.

(٥) منتهى المقال ص ١٨٣.

(٦) الفهرست ص ١٨٩ وعنه في منتهى المقال ص ١٨٣ وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٤ ونقد الرجال ص ١٩٦.

(٧) رجال الشيخ ص ٤٣٢ ونقد الرجال ص ١٩٦ وكذا في جامع الرواة ج ١ ص =

وقال العلامة: «شيخ القميين ووجههم قدم الكوفة سنة نيف وتسعين ومائتين ثقة»[١].

وقال المامقاني: «ووثقه في فرج المهموم لابن طاوس والوسائل والوجيزة والمشتركاتين والحاوي وغيرهما أيضاً ولا غمز فيه من أحد بوجه من الوجوه»[٢].

٤ ـ هارون بن مسلم:

قال عنه النجاشي ثقة وجه[٣] وقال في الوجيزة: ثقة[٤]. وذكره في الحاوي في قسم الثقات[٥].

ووصف العلامة طريق الصدوق (ره) إلى القاسم بن عروة بالصحة وهارون بن مسلم هذا في الطريق[٦]؟ ووثقه البحراني في البلغة[٧] ثم تنظر فيه، ولعل سببه قول النجاشي له مذهب في الجبر والتشبيه، والظاهر أن

= ٤٧٨ عنه ومنتهى المقال ١٨٣ وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٤.

(١) رجال العلامة ص ٥٢ ومنتهى المقال ص ١٨٣ عنه وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) تنقيح المقال ج ٢ ص ١٧٤.

(٣) رجال النجاشي ص ٣٤٢ ورجال العلامة ص ٨٧ وعنهما جامع الرواة ج ٢ ص ٣٠٧ ومنتهى المقال ص ٣٢٠ وتنقيح المقال ج ٣ ص ٢٨٥ وقاموس الرجال ج ٩ ص ٣٨٣ ونقد الرجال ص ٣٦٦ ومعجم رجال الحديث ج ١٩ ص ٢٢٩.

(٤) منتهى المقال ص ٣٢٠ وتنقيح المقال ج ٣ ص ٢٨٥.

(٥) نفس المصدر.

(٦) المصدران المتقدمان.

(٧) تنقيح المقال ج ٣ ص ٢٨٥.

هذه التهمة لذكرهم الروايات الدالة على ذلك في كتبهم[1].

٥ ـ الحسين بن علوان:

قال النجاشي: «الحسين بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي، وأخوه الحسن يكنى أبا محمد ـ ثقة رويا: عن أبي عبد الله عليه السلام.

وقال ابن عقدة: «إن الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا»[2].

قال الخوئي: «أقول في كلام ابن عقدة دلالة على وثاقة الحسين وكونه محموداً»[3].

٦ ـ سعد بن طريف:

قال الشيخ عنه: «سعد بن طريف الحنظلي، الإسكاف، مولى بني تميم الكوفي، ويقال سعد الخفاف، روي عن الأصبغ بن نباتة، وهو صحيح الحديث»[4].

---

(١) راجع منتهى المقال ص ٣٢٠ وتنقيح المقال ج ٣ ص ٢٨٥ وقاموس الرجال ج ٩ ص ٣٨٤، فإن الصدوق يذكر أن سبب نسبتهم إلى ذلك، هو ذلك، وكذا الشيخ يذكر هذا في العدة.

(٢) رجال العلامة ص ١٠٣ وراجع جامع الرواة ج ١ ص ٢٤٧ ونقد الرجال ص ١٠٧ ومنتهى المقال ص ١١١ وتنقيح المقال ج ١ ص ٣٣٦ وقاموس الرجال ج ٣ ص ١٩٢ و٣٠١.

(٣) معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٣١.

(٤) رجال الشيخ ص ٩٢ وعنه في المصادر التالية: رجال العلامة ص ١٠٨ ومنتهى المقال ص ١٤٤ وجامع الرواة ج ١ ص ٣٥٤ ونقد الرجال ص ١٤٨ وتنقيح =

وقد فهم الشهيد الثاني من هذه العبارة كونه «ثقة ضابطاً، ففيه زيادة تزكية»[1]. وكذا فهم المامقاني منها حيث قال:

وهنا كلام مطول وأخذ ورد حول هذا الرجل فمن أراد فليراجع.

فيكفي في ترجيح كلام الشيخ أننا نجد جمعاً كبيراً ممن يروي عن هذا الرجل، بل أكثر من يروي عنه هم من كبار العلماء والثقات. ويعتبر هذا من مرجحات الوثاقة كما هو معلوم.

٧ ـ اصبغ بن نباتة:

أما أصبغ بن نباتة، فلا نرى أننا بحاجة إلى الإسهاب في إثبات وثاقته، وحسبه أنهم يعبرون عنه: إنه «من خاصة أمير المؤمنين»[2] وأضاف العلامة قوله: «وهو مشكور»[3].

وجاء في حديث، أن أمير المؤمنين عليه السلام قد اعتبره أحد ثقاته[4].

وقال نصر ما ملخصه «والعبارة للتستري»: «كان اصبغ من ذخائر

= المقال ج ٢ ص ٥ ومعجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٢ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٣٢٤ و٣٢٥.

(١) الدراية ص ٧٦.

(٢) الفهرست للشيخ الطوسي ص ٦٢ وجامع الرواة ج ١ ص ١٠٦ ورجال العلامة ص ١٣ ونقد الرجال ص ٤٩ ورجال ابن داود ص ٦٠ ورجال النجاشي ص ٧ وقاموس الرجال ج ٢ ص ١٠٤ و١٠٣.

(٣) رجال العلامة ص ١٣ وجامع الرواة ج ١ ص ١٠٦.

(٤) قاموس الرجال ج ٢ ص ١٠٤/١٠٥ عن الوسائل ومعادن الحكمة. وقال ص ١٠٧: إن هذا الخبر هو خبر رسائل الكليني والأصل في نقله ابن طاوس في آخر كشف المحجة، وراجع كشف المحجة ص ١٧٤.

أمير المؤمنين عليه السلام ممن قد بايعه على الموت، وكان من فرسان أهل العراق، وكان عليه السلام يضن به على الحرب والقتال، وكان شيخاً ناسكاً عابداً وحضض علي عليه السلام أصحابه، فقام إليه الاصبغ فقال: إنك جعلتني على شرطة الخميس وقدمتني في الثقة دون الناس، وإنك اليوم لا تفقد مني صبراً ولا نصراً الخ. . [1].

وإتضح مما تقدم، أن سند النجاشي إلى عهد الأشتر معتبر ويمكن التعويل عليه. وهو إن لم يكن موثقاً، فلا أقل من كونه حسناً.

سند الشيخ:

وأما سند الشيخ إليه، فهو أيضاً كذلك. . بل لقد نص السيد الخوئي حفظه الله تعالى: على أن سند الشيخ إلى هذا العهد صحيح[2].

والحق أنه موثق أو حسن لوجود من هو عامي في سنده، ولعل مراده بالصحيح الأعم منه ومن الموثق.

ومهما يكن من أمر. . . فإن عدداً من الرواة في سند الشيخ هم أنفسهم قد وردوا في سند النجاشي، وذلك ابتداء من الحميري فصاعداً. . نعم. . يوجد ثلاثة أشخاص في سند الشيخ لا بد من البحث عنهم وهم:

١ ـ ابن أبي جيد.

٢ ـ محمد بن الحسن.

---

(١) راجع شرح النهج ج ٨ ص ٨٢ وصفين ص ٢٤٢/٢٤٣ و ٤٠٦ والنص مختلف، واخترنا نص قاموس الرجال ٢/١٠٧.

(٢) معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٢٢٢.

٣ ـ الحسن بن ظريف.

فلا بد من الإشارة الموجزة إلى حالهم أيضاً.

١ ـ ابن أبي جيد:

وهو علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد.

قال الاصبهاني: «كان من مشايخ النجاشي والشيخ الطوسي كما صرحا بذلك في مواضع عديدة من رجاليهما وفي سائر كتب الشيخ وباقي الأصحاب أيضاً.

وهو يروي عن جماعة منهم محمد بن الحسن بن الوليد.. الخ، كما يظهر من مطاوي فهرس الشيخ ورجال النجاشي وغيرهما[١].

وقال الميرزا محمد الأسترابادي: «ظاهر الأصحاب الاعتماد عليه ويعد طريق هو فيه حسناً أو صحيحاً كما هو لا يخفى، وفي نص قال المحقق البحراني: اكثار الشيخ الرواية عنه في الرجال وكتابي الحديث يدل على ثقته وعدالته وفضله، كما ذكره بعض المعاصرين يعني خالي، والمحقق الداماد رحمهما الله انتهى[٢].

وقال ميرزا عبد الله أفندي: «وأقول: الحق أن هذا الشيخ من الثقات الموثوق بهم»[٣].

ونقل البهائي أن العلامة في المنتهى والمختلف، وشيخنا الشهيد في

---

(١) رياض العلماء ج ٣ ص ٣٤٩/ ٣٥٠.
(٢) منتهى المقال ص ٣٥٦ وراجع رياض العلماء ج ٣/ ٣٥٠.
(٣) رياض العلماء ج ٣ ص ٣٥١.

الذكرى وصفا روايته بالصحة.. إلى أن قال: والمستفاد بعد التتبع: أن الرجل من وجوه أصحابنا من رجال العسكري عليه السلام. وقد روى عنه أكابر هذه الطائفة كالشيخ الجليل أحمد بن عبد الله الأشعري وغيره، وظني عدد روايته من الحسان»[1].

٢ ـ محمد بن الحسن:

أي محمد محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد(كما ذكره التستري وغيره)[2] شيخ القميين وفقيههم. ولعل شهرته تغني عن التعريف به، ولكننا مع ذلك نشير إلى قول كل من الشيخ والنجاشي فيه وكفى.

قال النجاشي: «شيخ القميين وفقيهم ووجههم، ويقال: إنه نزيل قم، وما كان أصله منها، ثقة ثقة عين مسكون إليه»[3].

وقال الشيخ: «جليل القدر عارف بالرجال موثوق به»[4]. وقال: «جليل القدر بصير بالفقه ثقة»[5].

٣ ـ الحسن بن ظريف:

قال النجاشي وغيره: ثقة[6].

---

(١) هامش جامع المقال ص ١٨٠.
(٢) قاموس الرجال ج ٢ ص ١٠٥ وراجع جامع المقال ص ١٨٠ وغير ذلك.
(٣) رجال النجاشي ص ٢٩٧.
(٤) الفهرست ص ٣٨٤.
(٥) رجال النجاشي ص ٤٩٥.
(٦) رجال النجاشي ص ٤٨ وراجع: الفهرست ص ٩٠ ونقد الإيضاح بهامش نفس الصفحة ورجال العلامة ص ٤٣ وجامع الرواة ج ١ ص ٢٠٤.

وقد اتضح من كل ما تقدم، أن سند كل من الشيخ والنجاشي معتبران ولا غبار عليهما. . وحسبنا ما ذكرناه، فإن فيه الكفاية لمن أراد الرشد والهداية.

وتعرض السيد عبد الزهراء الخطيب في كتابه مصادر نهج البلاغة وأسانيده ج ٣ ص ٤٣٠ ـ ٤٣١ فقال:

لقد روى هذا العهد قبل الشريف الرضي رحمه الله الشيخ الثقة الجليل ابو محمد الحسن بن علي بن شعبة المتوفى سنة ٣٣٢ هـ. في (تحف العقول) باب ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام ص ١٢٦ تحت عنوان «عهده عليه السلام إلى الاشتر حين ولاه مصر وأعمالها»، وذكر العهد بزيادة بعض الفقرات، واختلاف في بعض الالفاظ، مما يدل على أن الشريف الرضي رحمه الله نقل ما اختاره من هذا العهد عن غير هذا الكتاب.

كما روى منه القاضي النعمان في كتاب (دعائم الاسلام): ١ ـ ٣٥٠، ورواه النويري في (نهاية الارب) ج ٦ ص ١٩ باختلاف بسيط جداً، ولكنه يدل على أنه منقول عن غير (نهج البلاغة) ومهد له النويري بقوله: «ولم أر فيما طالعته في هذا المعنى (يعني وصايا الملوك) أجمع في الوصايا ولا أشمل من عهد كتبه علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى مالك بن الحارث الاشتر حين ولاه مصر، فاحببت أن أورده على طوله وآتي على جملته وتفصيله، لأن مثل هذا العهد لا يهمل، وسبيل فضله لا يجهل». ثم ذكر العهد.

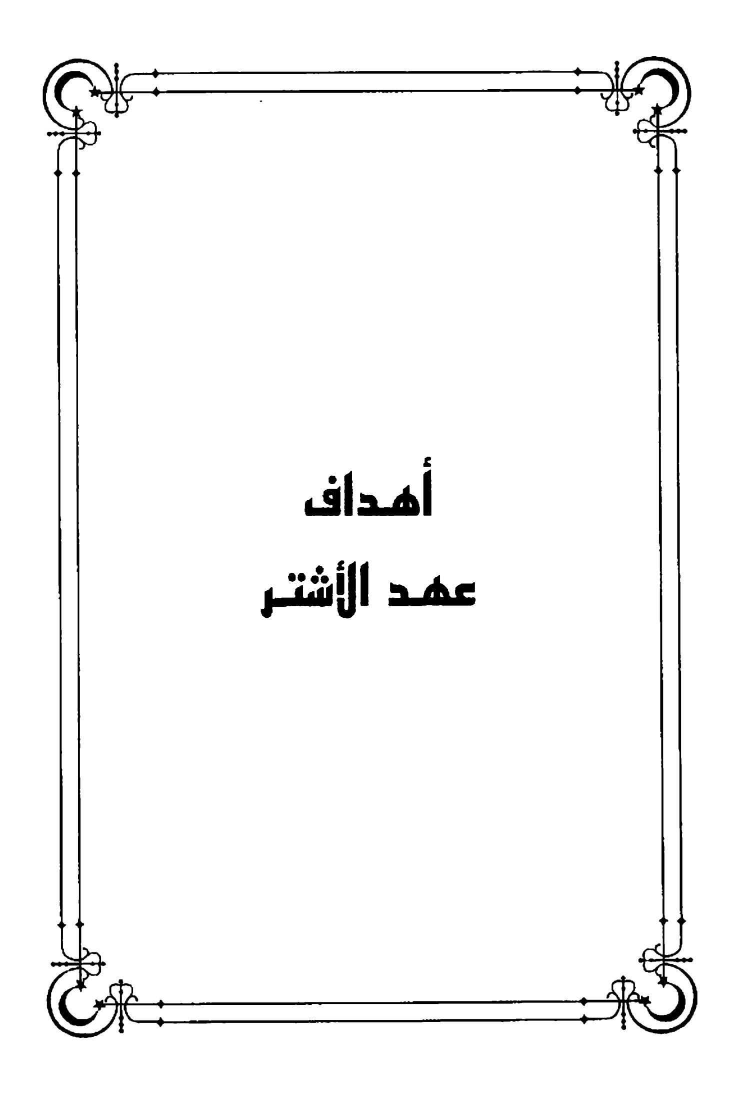
وأما اسانيد هذا العهد، فقد ذكر الشيخ النجاشي اعلى الله مقامه في

فهرسته ص ٦ عند ذكر الاصبغ بن نباتة المجاشعي قال: كان من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام ، وعمر بعده روى عنه عهد مالك الأشتر، الذي عهد إليه أمير المؤمنين عليه السلام لما ولاه مصر ووصيته إلى محمد ابنه، ثم ذكر سند العهد فقال:

أخبرنا ابن الجندي عن علي بن همام عن الحميري عن هارون بن مسلم عن الحسين بن علوان عن سعد بن طريف عن الاصبغ بالعهد.

وذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في الفهرست ص ٦٢ عند ذكره للأصبغ بن نباتة رحمه الله فقال: كان الاصبغ بن نباتة من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام وعمر بعده وروى عهد مالك الاشتر الذي عهده إليه أمير المؤمنين عليه السلام لما ولاه مصر وروى وصيته إلى ابنه محمد ابن الحنفية، اخبرنا بالعهد ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الحميري عن هارون بن مسلم والحسن بن طريف عن الحسين بن علوان الكلبي عن سعد بن طريف عن الاصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام .

وأنت عند المقارنة بين السندين ترى كيف يلتقيان في طريق واحد. كما روى ابن عساكر في (تاريخ دمشق) في المجلد الثاني عشر من مخطوطة الظاهرية طريقاً لهذا العهد ينتهي إلى مهاجر العامري، قال: كتب علي بن أبي طالب عهداً لبعض اصحابه على بلد فيه: فلا تطولن حجابك عن رعيتك.. الخ.



أهداف عهد الأشتر

١ ـ أهداف العهد

قال عليه السلام :

«هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر :

١ ـ جباية خراجها .

٢ ـ وجهاد عدوها .

٣ ـ واستصلاح أهلها .

٤ ـ وعمارة بلادها» .

هذا العهد هو دليل عملٍ لمالك الأشتر في حكم مصر، ويتضمن أربعة أهداف :

١ ـ الدفاع والأمن «جهاد عدوها» .

٢ ـ الاصلاح الاجتماعي «استصلاح أهلها» .

٣ ـ التنمية الاقتصادية «عمارة بلادها» .

٤ ـ مالية الدولة التي تنفق على هذه الأبواب، وتقوم على جباية الخراج وسائر الضرائب الاخرى .

٢ ـ توجيهات في السلوك الشخصي:

قال عليه السلام:

«أمره بتقوى الله، وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه: من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها، وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنه ـ جلّ اسمه ـ قد تكفل بنصر من نصره، وإعزاز من أعزه، وأمره أن يكسر نفسه عند الشهوات، ويزعها[١] عند الجمحات، فإن النفس أمارة بالسوء إلا ما رحم الله».

هذه توجيهات تتعلق بالسلوك الشخصي للحاكم:

أ ـ الأمر بالتقوى وإيثار طاعة الله، فإن الحاكم إذا كان مجرداً عن التقوى لا بد أن ينحرف بتأثير شهواته ومطامعه وأهوائه، والتقوى هي الرقيب الداخلي الذي يقوّم سلوك الإنسان عن الإفراط في الزيغ والانحراف.

(١) يزعها: يمنعها عندما تجمح.

ب ـ إن دليل العمل، ومنهاج الحكم يجب أن يكون هو كتاب الله تعالى، فإن أحكام الله هي التي ترسم أفضل السبل لهذه الحياة في جميع مجالاتها وميادينها.

ج ـ إن الهدف الكبير هو نصرة الله. ما معنى نصرة الله؟ إن معنى نصرة الله هو إقامة الحق والعدل بين الناس في الحكم. إن نصرة الله هي تحقيق إرادة الله في المجتمع، وذلك بالسعي إلى بناء مجتمع تسوده العدالة والطمأنينة والرحمة.

د ـ إن الحاكم إنسان محكوم بشهواته، وجمحات نفسه، وعليه بحكم المسؤولية الكبيرة التي يقوم بها أن يتجاوز شهواته وعواطفه، وأن يتعالى على نفسه ليستطيع أن يمارس مهمة الحكم بجدارة.

٣ ـ الرأي العام:

قال عليه السلام:

«ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وإن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاة قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم. وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح. فاملك هواك، وشح[1] بنفسك عما لا يحل لك، فإن الشح بالنفس الانصاف منها فيما أحبَّت أو كرهت».

في هذه الفقرات يثير الامام علي عليه السلام اهتمام متوليه إلى الاعتبار بالتجارب التاريخية، وذلك لتجنب الاخطاء التي وقع فيها الحكام السابقون وعدم تكرارها. وهنا يرشد إلى الرأي العام: «وإن الناس ينظرون من امورك في مثل ما كنت تنظر فيه». إن هذه الملاحظة، هي من

(١) شح بنفسك: ابخل بها عن الوقوع في الاعمال المحرمة.

الملاحظات المبكرة جداً في الفكر الإنساني السياسي، بصورة خاصة في الفكر الإسلامي، التي تدعو إلى اعطاء قيمة سياسية فعلية للرأي العام، واحترامه وضرورة التجاوب مع توجهاته، وهي تستلزم ايضاً اعطاء فرصة للرأي العام ليعبر عن نفسه في النقد وفي ترشيد أعمال الحاكمين.

كما نبه الإمام عليه السلام في هذه الفقرات إلى نقاط هامة وهي رقابة الرأي العام للأمة على الحاكم وأسلوبه في الحكم، ووجوب احترام الرأي العام وتلبية مطالبه. فمالك الأشتر في مصر يمثل حكومة ثورية، ومنهاجاً ثورياً في الحكم والسياسة، ويجب أن يكون أميناً للمبادئ التي رسمتها الثورة، ولا يجوز ابداً سحق الإرادة الشعبية وتجاهل مطالب الجماهير كما كان يحدث في عهد ولاة عثمان قبل الثورة. وفي آخر الفقرة يصرح الإمام عليه السلام بأن رأي الأمة هو المقياس في صلاح الحاكم «.. وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على السن عباده».

ثم يعود الإمام في آخر كلامه إلى التنبيه على خطر سيطرة النوازع الشخصية والشهوات على الحاكم، وان من ضرورات الحكم الصالح ان يملك الحاكم هواه، وان يكف نفسه عما لاحق له فيه.

٤ ـ طبيعة علاقة الحاكم بالرعية

قال عليه السلام:

«وأشعِر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننَّ عليهم سبعاً[١] ضارياً[٢] تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق، يفرطُ[٣] منهم الزلل[٤]، وتعرض لهم العلل، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، فإنك فوقهم، ووالي الأمر عليك فوقك، والله فوق من ولاك. وقد استكفاك[٥] أمرهم، وابتلاك بهم، ولا تنصبن نفسك لحرب الله[٦]، فإنه لا يد لك بنقمته، ولا غنى بك عن

---

(١) الحيوان: المفترس.

(٢) مفترسة.

(٣) يفرط: يسبق منهم.

(٤) الزلل: أي الخطأ.

(٥) استكفاك: طلب منكم كفاية امرهم.

(٦) أي مخالفة شريعته.

عفوه ورحمته، ولا تندمن على عفو، ولا تبجحن[١] بعقوبة، ولا تسرعن إلى بادرة[٢] وجدت منها مندوحة[٣]، ولا تقولن إني مؤمر آمر فأطاع، فإن ذلك إدغال[٤] في القلب، ومنهكة[٥] للدين، وتقرب من الغِيَر»[٦].

في هذه الفقرات يعالج الإمام (ع) العلاقة الوجدانية بين الحكومة والرعية (المواطنين)، أو بين الحاكم ورعيته، فيلاحظ أنه يجب أن تكون هذه العلاقة ايجابية تتوخى منفعة المواطنين وسعادتهم، كما في قوله (ع) «ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم»، وكأن هذه الفقرة تعالج نظام الضرائب والإتاوات، وتعتبر ان هذا النظام يجب أن يأخذ بالاعتبار الحد المعقول من حياة المواطنين، ومن صيانة دخلهم لأنفسهم وعدم استغلالهم، وعدم فرض ضرائب تزيد عن طاقتهم وتفسد عليهم حياتهم. ثم يأتي إلى بيان نقطة مهمة في الاجتماع الإنساني السياسي بقوله: «**فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق**».

يوضح الإمام عليه السلام في هذه الفقرة مبدأً إسلامياً في أسلوب ممارسة الحكم، ويطلب من مالك الأشتر تطبيقه، وهذا المبدأ هو

---

(١) بجح بمعنى فرح: أي لا تفرح بعقوبة الناس.
(٢) ما يبدر من الحياة عند الغضب في القول أو الفعل.
(٣) مندوحة: فرصة: لا ترتكب شيئاً في حق الرعية تستطيع أن تعفيهم منه.
(٤) ادغال: إدخال ما يفسده.
(٥) المنهكة: الاضعاف.
(٦) الغير تقلبات الزمان.

أن الحاكم أب وليس طاغية، وإن الحكم رعاية وليس استبداداً، ولذلك فلا يجوز للحاكم أن يمارس الطغيان، وإنما يجب أن يستهدي بمبدأين هما: العدل والرحمة.

والشعب يتألف من فئتين من الناس كلتاهما جديرة بالعدل والرحمة: هما الأخ في الدين، والأخ في الخلق والإنسانية، وإذاً فلا مبرر أبداً للطغيان.

وهؤلاء بشر يصدر منهم الخطأ، وإذن فيجب أن يطبق عليهم العدل ولكن مع الرحمة أيضاً.

ثم بين الإمام عليه السلام تسلسل المسؤوليات، وإن الحاكم مسؤول أمام الحاكم الأعلى منه، وهذا مسؤول أمام الله تعالى. وإذن فلا يتصرف الحاكم وكأنه لا رقيب عليه يحاسبه على أعماله وتجاوزاته.

وأخيراً يعود الإمام عليه السلام فيثير خشية الله في قلب الحاكم وعقله، وذلك لأجل تأمين الرقابة الباطنية على أعماله، وتربته على الورع والتقوى.

ثم أمر الإمام عليه السلام الحاكم بالتروي في الأمور وعدم التسرع ونهاه عن الاغترار بالسلطة، فإن الغرور يؤدي إلى الانحراف الأخلاقي والديني، ويؤدي أيضاً إلى إثارة مشكلات الصراع الاجتماعي «الغِيَر».

٥ ـ توجيهات في السلوك الشخصي

قال عليه السلام:

«وإذا أحدث لك ما أنت فيه من سلطانك أبهة أو مخيلة[١]، فانظر إلى عظم ملك الله فوقك وقدرته منك على ما لا تقدر عليه من نفسك، فإن ذلك يطامن[٢] إليك من طماحك، ويكف عنك من غربك[٣]، ويفيء إليك بما عزب من عقلك». «إياك ومساماة الله في عظمته، والتشبه به في جبروته، فإن الله يذل كل جبار ويهين كل مختال».

في هذه الفقرة يعود الإمام عليه السلام إلى تنبيه الحاكم إلى واقعه، وإنه مهما عظم واشتدت قوته وعظم سلطانه، إنسان محدود، محكوم لإرادة الله تعالى، وإن كل السلطان الذي يتمتع به لا يحميه من إرادة الله فيه وحكمه عليه. فليحذر من الغرور.

---

(١) الأبهة: الكبرياء، والمخيلة: الخيلاء والعجب.
(٢) يطامن يخفض: أي يجعلك متواضعاً.
(٣) الغرب: الحدة والغضب، وعزب: غاب من عقلك.

وحذره من الاغترار بطاعة الناس له والتفافهم حوله، فيحمله ذلك على الطغيان والبغي، لأن عاقبة البغي والطغيان هي السقوط والخسران.

٦ ـ المحسوبية والظلم

قال عليه السلام :

«انصف الله وانصف الناس من نفسك، ومن خاصة أهلك، وممن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلاّ تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده ومن خاصمه الله ادحض حجته، وكان لله حرباً حتى ينزع ويتوب. وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد».

تشير الفقرة الاولى إلى قضية اساسية في الانظمة السياسية التي تقوم على حكم الفرد، والتي لا تخضع لمؤسسات الشورى، ولهذا فإن الامام عليه السلام ينبه على أن تقوية السلطان لا تكون بسياسة القمع، وإنما تكون بسياسة الاستجابة لمصالح الناس وتطلعات الشعب، وإحدى اسوأ المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية في العالم المعاصر، وخاصة في المناطق المتخلفة، هي السكوت عن المحسوبيات والقرابات واستعمال

القمع. إما القمع السافر، كما في الأنظمة الديكتاتورية، أو القمع المقنع والذي يغشى تارة بغشاء القضاء، واخرى بغشاء الآمن ووظيفته الأساسية تكون قمع تطلعات المواطنين. يقول الإمام عليه السلام: إن هذا لا يعطي حكماً مستقراً بنحو معافى، وإنما يكون استقراراً صناعياً مفروضاً من الخارج لا يدوم، وتكاليفه تهلك المجتمع والدولة، لأن الاستقرار المفروض من الخارج يحتاج إلى نفقات اقتصادية كبرى، وإلى تحالفات مكلفة أيضاً.

من هنا، فإن الحاكم حينما يخضع للمحسوبيات يقع في الظلم، فالمحسوبية والظلم متلازمان، لأن الحاكم حين يميل إلى إنسان أو جماعة من الناس في أمر من الأمور، فلا بد أن يكون ذلك على حساب إنسان أو جماعة من الناس. وهذا ما ينبه إليه الإمام عليه السلام.

إن الإمام يوصي الحاكم الذي يجور على الناس من أجل نفسه، أو من أجل عشيرته، أو من أجل اصحابه المقربين، يوصيه بأن يكف عن التحيز والمحسوبية، وأن يرد الحقوق على أصحابها، لأنه إذا لم ينصف يكون ظالماً، والظالم خصم لله تعالى، ومعنى كون الظالم خصماً لله تعالى أنه يجب على الشعب مقاومة ظلمه حتى يرجع عن الظلم.

وليس معنى كونه خصماً لله تعالى أن يصبر الناس على ظلمه ويسكتوا عنه.

إن الفكر الذي يدعو إلى التسليم والاستسلام للظالمين ليس من الإسلام في شيء. إن الإسلام يجعل من أبسط واجبات المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجعل من أفضل الجهاد عند الله «كلمة حق عند سلطان جائر».

٧ ـ الشعب لا الارستقراطية

قال عليه السلام:

«وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل، وأجمعها لرضا الرعية، فإن سخط العامة يجحف[١] برضا الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف وأسأل بالألحاف[٢]، وأقل شكراً عند الإعطاء وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبراً عند ملمات الدهر من أهل الخاصة وإنما عماد الدين، وجماع المسلمين، والعدة للاعداء العامة من الأمة، فليكن صغوك[٣] لهم، وميلك معهم».

(١) يجحف: يذهب.
(٢) الالحاف: الالحاح في السؤال.
(٣) صغوك: سماعك.

في هذه الفقرات يبين الإمام عليه السلام أن الحكم الاسلامي، هو حكم شعبي، تنبع شرعيته من رضا الناس ومن اختيارهم، فهو ليس حكماً مفروضاً عليهم من أعلى، وإنما هو حكم ينبع من قناعاتهم الداخلية.

وهنا نلاحظ أن الإمام علي عليه السلام إمام معصوم، وهو منصوب من قبل الله تعالى، بمعنى أن شرعيته شرعية ثابتة بالنصب الإلهي ولكنه عليه السلام يلاحظ أن هذا الموقع يتعامل مع قضية الحكم الواقعي من منطلق قناعات الناس ورضاهم، لأن تنفيذ الاحكام الإلهية في الاجتماع البشري، هو ليس تنفيذاً يقوم على القصر والارغام في مجال الحكم السياسي، وادارة شؤون المجتمع وإنما يقوم على الرضا استجابة لمبدأ الشورى، حيث قال تعالى **﴿وامرهم شورى بينهم﴾**[1] من جهة، **﴿وشاورهم في الأمر﴾**[2] من جهة ثانية. فالشورى بمستواها العمودي من الحاكم مع الرعية، وبمستواها الافقي مع الرعية بنفسها، تنتج أن الدولة في الاسلام، وأن المجتمع السياسي، هو لا يمكن أن يكون مجتمعاً سلطوياً بالمعنى الكامل، بل هو مجتمع مؤسسات ومجتمع اختيارات. وهنا لسائل أن يسأل: ما هي أهداف السياسة التي يجب أن ينتهجها الحاكم؟

يبين الإمام عليه السلام هنا بشكل قاطع حاسم أن هدف هذه السياسة بجميع مجالاتها يجب أن تستهدف رضى الشعب وتحقق مصالحه ولا يجوز أبداً أن يضحي الحاكم بمصالح الشعب من أجل رضى حفنة قليلة من الناس هم الطبقة الارستقراطية «الخاصة»، فإن رضى هؤلاء لا قيمة له أمام غضب العامة «الشعب». أما غضبهم، فلا يؤثر شيئاً مع رضى عامة

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٣٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

الشعب. ثم بين الإمام عليه السلام ملامح طبقة الخاصة الارستقراطية.

فهم في أوقات السلام والأمن عبء كبير على الدولة بما يأخذونه من خيراتها بما لهم من امتيازات، أما في أوقات الشدة والبلاء فلا يفيدون بشيء. وذلك لأنهم طبقة رخوة منحلة لا تقدر على تحمل المكاره والشدائد. هم طبقة تأخذ ولا تعطي.

أما الذين يجب أن تتوجه الدولة بجميع أجهزتها لخدمتهم وتحقيق مصالحهم، فهم عامة الشعب، لأنهم عماد الأمة وعمود الدين.

٨ ـ المستشارون

قال عليه السلام :

«وليكن أبعد رعيتك منك، وأشناهم[1] عندك أطلبهم لمعائب الناس، فإن في الناس عيوباً الوالي أحق من سترها، فلا تكشفن عما غاب عنك منها، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك، والله يحكم على ما غاب عنك، فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك».

«أطلق عن الناس عقدة كل حقد، واقطع عنك سبب كل وتر، وتغاب عن كل ما لا يصلح لك، ولا تعجلن إلى تصديق ساع، فإن الساعي غاش وإن تشبه بالناصحين».

«ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الأمور، ولا

(١) أشنأهم: أبغضهم.

حريصاً يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله».

تحيط بالحاكم عادة زمرة تسعى لديه بذم الناس، وتشويه صورهم عنده، وكشف أسرارهم لديه.

وهذه البطانة خطر على الدولة، لأنها تجعل الحاكم يرى بعينها، ويفكر بعقلها، وهذا ما نبه إليه الإمام عليه السلام فنهى الحاكم عن أن يصغي إلى هذه الزمرة وإلى أساليبها في الدس والوقيعة.

وإذن، فعلى الحاكم ألا يأخذ الناس بالظنون والوشايات، وأن يحترم الحرية الشخصية لكل إنسان، وأن لا يعتدي على حياة الناس الخاصة بأساليب التجسس التي تسلكها هذه الزمرة التي تتقرب إلى الحاكم بفضح أسرار الناس.

وبهذه المناسبة يتعرض الإمام عليه السلام إلى تحديد بعض الملامح التي يجب أن يكون المستشار للحاكم بريئاً منها، وهذه العيوب هي: الحرص، والجبن، والبخل.

٩ ـ الوزير

قال عليه السلام:

«إن شر وزرائك من كان للأشرار قبلك وزيراً ومن شركهم في الآثام، فلا يكونن لك بطانة[١]، فإنهم أعوان الأثمة، وإخوان الظلمة، وانت واجد منهم خير الخلف، ممن له مثل آرائهم ونفاذهم، وليس عليه مثل آصارهم[٢] وأوزارهم ممن لم يعاون ظالماً على ظلمه، ولا آثماً على إثمه، أولئك أخف عليك مؤونة وأحسن لك معونة، وأحنى عليك عطفاً، وأقل لغيرك إلفاً، فاتخذ أولئك خاصة لخلواتك وحفلاتك، ثم ليكن آثرهم عندك اقولهم بمر الحق لك، وأقلهم مساعدة فيما يكون منك مما كره الله لأوليائه واقعاً ذلك من هواك حيث وقع».

---

(١) بطانة الحاكم: خاصة اصحابه.

(٢) الاصار: الآثام.

بين الإمام عليه السلام للحاكم أنه لا يجوز أن يكون وزراؤه وأعوانه هم الذين سبق وعملوا مع الظالمين، الذين رفضهم الشعب لظلمهم وجورهم، فإن هذا الحاكم ـ وهو يمثل حكومة ثورية ـ لا يجوز أن يستعين بأعوان الظالمين، فان صورتهم لدى الشعب صورة كريهة، وقد ذاق الشعب على أيديهم ألوان الظلم؛ فكيف يمكن أن يطمئن إلى عدالتهم وانصافهم، وهم وقد تعودوا على الظلم والطغيان؟ فهؤلاء لا يصلحون لتولي مهمات الحكم الثوري العادل. وإذن، فلا بد من استبدالهم بأعوان صالحين يفهمون روح الحكم الجديد ومنهاجه، ومؤهلين لتطبيق ذلك بدقة.

وأفضل هؤلاء الوزراء الصالحين أكثرهم صراحة، وأبعدهم عن المجاملة، وأشدهم في تطبيق العدالة، حتى على الحاكم نفسه، لأن أسلوب الصراحة مع الحاكم من الأعوان المخلصين الصالحين، هو الذي يصحح مسيرة الحكم حين تنحرف، ويقيها من الوقوع في العثرات.

١٠ ـ الحاشية

قال عليه السلام:

«والصق بأهل الورع والصدق[١]، ثم رضهم[٢] على أن لا يطروك[٣] ولا يبجحوك بباطل لم تفعله[٤] فإن كثرة الاطراء تحدث الزهو[٥] وتدني[٦] من العزة».

في هذا النص يقول الامام(ع) للحاكم اجعل بطانتك وحاشيتك من الرجال الأتقياء وعودهم على الصراحة معك، وعلى أن يذكروا لك عيوبك وأخطاءك، ولا تعودهم على المدح والتزلف، فإن هذا يؤدي بك إلى الزهو والغرور، ويحجب عنك رؤية الحقيقة.

وأحوج ما يحتاجه الحاكم، هو رؤية واقعية وموضوعية للأمور

(١) أي صادق أهل التقوى وأهل الصدق.
(٢) رضهم: أي عودهم.
(٣) يطروك: يمدحوك.
(٤) يبجحوك: يفرحونك بنسبة عمل إليك لم تفعله.
(٥) الزهو: أي التكبر.
(٦) تدني: تقل.

ليستطيع معالجتها بصورة صحيحة. وأسلوب التملق الذي تتبعه بطانة الحاكم يحرم الحاكم من هذه الرؤية الموضوعية والواقعية ويدفع به إلى الوقوع في المزيد من الأخطاء.

١١ ـ العدالة

قال عليه السلام:

«ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء[١]، فإن في ذلك تزهيداً[٢] لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً[٣] لأهل الإساءة على الإساءة، ولزم كلا منهم ما ألزم نفسه»[٤].

لأجل أن تشجع على الاستقرار الاجتماعي والتقدم لا بد من اقامة العدالة، فالمحسن لا بد أن ينال جزاء احسانه ليزيد احساناً، وليكون حافزاً لغيره على الاحسان، والمسيء لا بد أن ينال عقوبته ليتأدب، وليكون عبرة لغيره في الارتداع عن الإساءة.

وغالباً ما تكون التسوية بين المحسن والمسيء من قبل الحاكم ناشئة من أحد أمرين: إما ضعف الحاكم وعدم مقدرته على معاقبة المسيء، وإما ممالأة الحاكم للمسيء، وكلا الأمرين يؤدي إلى فساد الحكم وسيطرة

---

(١) أي بمنزلة واحدة.
(٢) أي تقليلاً في خفهم.
(٣) أي تعويداً.
(٤) أي الزم المسيئ استحقاق العقاب والمحسن استحقاق الكرامة.

أهل المسيئين على مقاليد الأمور. وتفادياً لذلك لا بد من اتباع مبدأ الثواب والعقاب، وإلزام أهل الاساءة بنتيجة عملهم، ومعاقبتهم على الاساءة، وإثابة أهل الاحسان على إحسانهم.

١٢ ـ الاحسان إلى الرعية

قال عليه السلام:

«واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من احسانه إليهم، وتخفيفه المؤونات[١] عليهم وترك استكراهه اياهم على ما ليس له قبلهم. فليكن منك في ذلك امر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك فإن حسن الظن يقطع عنك نصباً[٢] طويلاً، وإن احق من حسن ظنك به لمن حسن بلاؤك عنده، وإن احق من ساء ظنك به لمن ساء بلاؤك عنده».

من اركان الحكم الصالح أن تقوم ثقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم، وفي هذه الفقرة نبه الإمام عليه السلام على هذه المسألة، فبين ان اتباع سياسة رشيدة واعية تلبي حاجات الشعب ولا ترهقه بالضرائب، ولا تحمله على السخرة كفيلة بإيجاد هذه الثقة الضرورية لسير المجتمع نحو التقدم.

(١) المؤونات: التكاليف.
(٢) نصباً: تعباً.

وقد كانت الأنظمة الحاكمة قبل دخول الاسلام إلى مصر تتبع سياسة ضرائبية ظالمة، وتعتمد إلى جانب ذلك على نظام السخرة، فكانت الضرائب ترهق ميزانية المزارع الذي كان يفاجأ في بعض الاحيان بأن المطلوب منه قد زاد كثيراً عما كان مقرراً في الماضي، لأن الحاكم احتاج إلى المزيد من المال ففرض مبلغاً إضافياً على المزارع الذي كان يجد نفسه قد جرد من جميع انتاجه، وربما من بعض ممتلكاته ايضاً.

كما أن نظام السخرة كان مقصاً على نطاق واسع في جميع الأعمال والمشاريع التي تخص النظام الحاكم ورجاله، فكان الناس يساقون بالألوف إلى حيث يقدمون بأعمال شاقة خطرة دون أن يتلقوا أي أجر على عملهم، ويموت منهم الألوف دون أن يهتم لهم أحد ودون أن تتلقى عائلاتهم أي معونة.

إن هذه السياسة الظالمة تؤدي بطبيعة الحال إلى نشوء حالة البغضاء بين الرعية والحاكم، ومن ثم إلى ضعف الحكم وعزلته عن شعبه وتزايد إمكانات تغييره.

١٣ ـ مسألة التغيير

قال عليه السلام :

«ولا تنقض سنّة صالحة عمل بها صدر هذه الأمة واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية، ولا تحدثن سنّة تضر بشيء من ماضي تلك السنن فيكون الأجر لمن سنّها، والوزر عليك بما نقضت منها».

هنا يتحدث الإمام عليه السلام عن ضرورة وعي الحاكم للانجازات التي حققها سلفه من الحكام، فلا تغلبه النزعة الشخصية في الغاء الانجازات التي حققتها الأمة في عهود سابقة حسداً منه للحكام السابقين ورغبة منه في أن يضع بصماته على بنية المجتمع. وهذه احدى العلل التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة، حيث نجد أن كل حاكم يلغي ما عمله من سبقه من حكام من دون مراعاة للانجازات الصحيحة التي يجب المحافظة عليها، بل يريد كل حاكم أن يجعل المجتمع صيغته الخاصة، وأن يبدو وكأن التاريخ قد بدأ عند عهده هو! وهذا سبب عظيم من اسباب تخلف المجتمعات، فالامام في هذا النص يحذر من ذلك، ويدعو إلى الافادة من

التجارب الصالحة والنافعة.

كما بين الإمام عليه السلام في هذه الفقرة نقطة هامة جداً في عملية الحكم عندما تتغير العهود، وهي أن بعض الحكام يندفع إلى التغيير لمجرد التغيير، فيلغي كثيراً من الاساليب والقوانين لمجرد أن العهد الماضي قد سار عليها. وهذا خطأ. والإمام عليه السلام هنا يوضح بأن على الحاكم أن يميز بين القوانين والاجراءات الصالحة وغيرها، فما كان منها صالحاً يجب أن يتمسك به ويستمر على تطبيقه، لأن رائد الحاكم الصالح ليس التغيير لمجرد التغيير، وإنما رائده الحكم الصالح العادل، فإذا كان ثمة سنن صالحة سابقة فيجب أن يحافظ عليها.

وهنا نكرر القول بأن من اخطر ما يمكن أن يعترض حركة تقدم المجتمع ونموه السياسي والعمراني نقض كل حاكم لأثار من سبقه من الحكام سواء كانت حسنة أو سيئة، فتبقى المشاريع غير مكتملة، ويجيْ في كل عهد موظفون جدد عديمو الخبرة، أو خبراء يطبقون خططاً جديدة في الادارة تربك الناس وتعوق حركة التقدم.

إن الإمام عليه السلام يقول لمالك الأشتر: إن السنن في الادارة والسياسة والانماء اذا كانت صالحة ومستقيمة فيجب أن تستمر، ولا يجوز نقضها، فإن الثورة لا تعني محو جميع آثار الماضي، وإنما هي تصحيح له بإزالة الفاسد من السنن والابقاء على الصالح منها.

١٤ ـ الاعتماد على الخبراء

قال عليه السلام:

«وأكثر مدارسة[١] العلماء، ومنافثة[٢] الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، واقامة ما استقام به الناس قبلك»[٣].

يثير الامام عليه السلام في هذا النص قضية عظيمة الأهمية في نظام الاجتماع السياسي، إذ إنه حينما ينفصل الجسم السياسي عن الثقافة وعن الفكر، فإنه يتخبط في مجاهل كثيرة، ويؤول امره إلى فقدان العنصر الإنساني في الحكم، ويغدو الحكم مجرد عملية قمع خالية من أي احساس روحي، ومن أي بعد إنساني، وتغدو الثقافة من غير غطاء، ومن غير حماية، حيث تقع الكراهية والاتهام بين المثقفين والحاكمين.

فالإمام عليه السلام يدعو الحاكم السياسي الى أن يرى تأثير الثقافة وتأثير الفكر ورجالهما في بنية المجتمع، وفي ترشيد الحاكم، وقد كان من علل الاجتماع الاسلامي أن الحاكم إما ان يستعبد المثقف، وإما أن

(١) أي مجالستهم والاشتراك في البحث معهم والأخذ برأيهم.
(٢) المنافثة: المحادثة.
(٣) أي اقامة الحق الذي به استقامت الامور.

يعاديه، فلم تحدث إلا نادراً صيغة ان المثقف يكون بمثابة المرشد والمستشار للحاكم، لم يحدث إلا قليلاً ان المثقف كان له دور في ترشيد القرار السياسي والقرار الاداري والمالي. ومن هنا، فقد عانى المجتمع الاسلامي على مدى عصوره المتعاقبة من فقر وتخلف في هذا المجال.

لا شك في أن ملاحظة الامام علي عليه السلام هي الملاحظة المبدعة التي تنم عن عبقرية في رؤية وظيفة الحاكم واسلوب الحكم الرشيد.

ومن جملة ما بينه الامام عليه السلام في هذه الفقرات، هو أن عملية الاصلاح لا بد أن تتم بمشورة الخبراء، ولا بد لها من تخطيط وتنسيق ولا يصح ان تسير الاعمال بشكل عشوائي.

وهذا المبدأ (الاستعانة بالخبراء)، هو أحد المبادئ الاساسية التي اعتمدها أمير المؤمنين علي في حكومته، وحاول أن يضع بذلك حداً للمحسوبيات التي كانت تحكم ادارات الدولة قبله، حيث سيطرت على تلك الادارة الروح العائلية، بحيث غدا اقارب الخليفة عثمان بن عفان وأصهاره هم الذين يوجهون الدولة وفقاً لمصالحهم وأهوائهم، دون أن تكون لديهم الخبرة والدراية اللازمة، وخاصة في مصر التي يتميز مجتمعها بالحضارة العريقة والتعقيد الاجتماعي.

١٥ ـ الطبقات والفئات الاجتماعية

قال عليه السلام :

«واعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الانصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة. وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حدِّه فريضته في كتابه أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله عهداً منه عندنا محفوظاً».

نلاحظ أن الامام علي عليه السلام في هذا النص يستخدم مصطلح الطبقات. ولعل الامام عليه السلام هو أول من وضعه واستخدمه في الفكر الاسلامي. إذ لا نعرف هذا التعبير بما له من مضمون اجتماعي سياسي قبل الامام عليه السلام وتحديداً قبل انشائه لعهد الاشتر. وهذا المصطلح «طبقات» يختلف في المفهوم الفكري الإسلامي عنه في الفكر الحديث، لأن الطبقة

في الفكر الحديث عرفت من قبل البخاري وغيره على الشكل التالي: «انها وحدة اجتماعية من الاشخاص الذين يؤدون دوراً واحداً في الانتاج ويقيمون علاقات واحدة مع غيرها من الوحدات الجماعية التي تسهم معها في عملية الانتاج». فهي تشكيل يقوم على اساس المستوى الاقتصادي وعلاقته بملكية ادوات الانتاج ورأس المال.

أما في المصطلح الاسلامي، فالطبقة هي عبارة عن انتماء مهني واحد. انتماء المنتمين إلى نشاط واحد قد يكونون مماثلين لغيرهم في المستوى الاقتصادي وقد يكونون متفاوتين، ولكنهم يشكلون طبقة واحدة على اساس انتمائهم المهني. فالطبقة في المفهوم الاسلامي هي تشكيل انساني. اما في المفهوم الحديث، فهي تشكيل اقتصادي. مثلاً الجنود يعتبرهم الاسلام، او فكر الامام علي عليه السلام طبقة، بينما هم في الفكر الحديث لا يشكلون وحدهم طبقة. فهم ينتمون إلى طبقة العمال مثلاً، كذلك الحال بالنسبة للكتاب والقضاة، والعمال... الخ. فهؤلاء يعتبرهم الإمام طبقات وهم بالمصطلح الحديث ليسوا كذلك. ولهذا كله مفاعيله في الفكر السياسي وفي الجانب الوظيفي لكل فئة من الفئات. فالطبقة في الفكر المادي الحديث، رأسمالي أو ماركسي، ترتبط بالمستوى الاقتصادي للمنتمين اليها، وهذا يعكس ملكية هؤلاء لوسائل الانتاج. بينما في الاسلام تنتمي إلى الوضع المهني إلى النشاط الاجتماعي، الذي تقوم به في المجتمع، وهذا ادى إلى أن الطبقة التي تشكل حزباً آخر، أو تياراً حزبياً آخر، على مستوى الصدام وعلى مستوى الصراع، تنتج مفهوم الصراع وواقع الصراع. أما في العهد الاسلامي، فإن الطبقة لا تهيىء اليات لتشكيل حزب، ومن ثم فإنها لا تنشئ حالة صراعية، بل تنشئ حالة

تكاملية بين قوى المجتمع، ويترتب على ذلك ايضاً أنه في الاجتماع السياسي الحديث يقال حقوق عمال، وحقوق موظفين، أي يلحظ أن هناك حقوقاً لفئة بمعزل عن المجتمع. اما في الاسلام، فنلاحظ حقوق المواطن، أو درجة الحاجة والعوز، ودرجة الانتاج في تكوين هذه الحقوق في مقابل الواجبات التي يقوم بها الإنسان.

إن المجتمع الاسلامي النموذجي، هو مجتمع تعاوني تكاملي في مقابل المجتمع الغربي، الذي هو مجتمع صراعي وتنافسي، وفي ضوء ذلك تظهر نظرة الإمام عليه السلام إلى المجتمع باعتباره تكاملياً وتعاونياً في الفقرة التي يتحدث فيها عن الجنود، وتوقف قيامهم بمهمتهم على طبقة الفلاحين مثلاً، أو المزارعين على اعتبار انهم يدفعون الخراج، وتوقف الصنفين المزارعين والجنود على الجسم الاداري والقضائي وحاجة هؤلاء جميعاً إلى الفئة التي تقوم بمهمة وخدمة التبادل ومنتجي السلع ذوي الصناعات، ثم يذكر أن هذه الفئات المنتجة اجتماعياً بأنواع شتى من السلع والخدمات هي مسؤولة عن الفئة العاجزة وغير المنتجة التي سماها الطبقة السفلى.

إن المجتمع الإسلامي عند الإمام عليه السلام لا يأخذ بعضه من بعض، وإنما يعتمد بعضه على البعض الآخر ويتكامل معه. هذه نظرة عميقة مضمونها أنسنة الاقتصاد، الذي هو نشاط انساني في رؤية الإمام علي عليه السلام وليس نشاطاً منفصلاً عن البشر، كما انه ليس سلطة فوق البشر، بل هو في خدمة البشر وعموماً يمكن القول: إن الإمام في هذا الفصل شرع في بيان حال الطبقات والفئات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع

وآلة الحكم وقسمهم كما يلي:

١ ـ الجنود (الجيش).

٢ ـ الادارة (الولاة والحكام، كتاب العامة والخاصة، وهم الوزراء والموظفون الكبار).

٣ ـ القضاة.

٤ ـ المزارعون (مسلمين وغير مسلمين).

٥ ـ التجار والصناعيون (أهل الحرف).

٦ ـ الفقراء.

خلاصة القول: إن الطبقات بالمفهوم الغربي تتشكل في حزب يحتل مواقع مقابلة لمواقع الطبقة في هذا العهد، وحيثما يرد هذا المصطلح في نهج البلاغة، فلا يكون المقصود به «الطبقة» بالمعنى الاجتماعي ـ السياسي الموجود في النظام الاقطاعي أو الرأسمالي، لأن الطبقة بهذا المعنى ليست موجودة في النظام الاسلامي. وقد شرحنا هذه النقطة شرحاً وافياً في كتابنا «دراسات في نهج البلاغة»[1] وبينا هناك أن المقصود بها الفئات الاجتماعية التي ينقسم إليها المجتمع بموجوب نظام تقسيم العمل، ولا تتضمن أي معنى تقيمي اخلاقي أو سياسي.

---

(١) راجع: الإمام شمس الدين، دراسات في نهج البلاغة، الدار الإسلامية، ط٣، ١٩٨١ م، ص ٣٥.

١٦ ـ العلاقة بين الطبقات والفئات الاجتماعية

قال عليه السلام:

«فالجنود بإذن الله حصون الرعية[١]، وزين[٢] الولاة، وعز الدين، وسبل الامن، وليس تقوم الرعية إلا بهم، ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله لهم من الخراج الذي يقوون به على جهاد عدوهم، ويعتمدون عليه فيما يصلحهم، ويكون من وراء حاجتهم. «ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب، لما يحكمون من المعاقد[٣] ويجمعون من المنافع[٤]، ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها»[٥].

مرافقتهم، ويقيمونه من اسواقهم ويكفونهم من

---

(١) حصون جمع حصن أي حماة الرعية.

(٢) الزين: ضد المشين.

(٣) المعاقد: العقود في البيع والشراء وما شابههما مما هو من شأن القضاة.

(٤) جمع المنافع: أي حفظ الأمن وجباية الخراج.

(٥) أي الكتاب المؤتمن عليهم في الأمور الخاصة والعامة.

الترفق[1] بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم[2] ومعونتهم».

«وفي الله لكلٍ سعة، ولكلٍ على الوالي حق بقدر ما يصلحه، وليس يخرج الوالي من حقيقة ما الزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام والاستعانة بالله، وتوطين نفسه على لزوم الحق، والصبر عليه فيما خف عليه أو ثقل».

بين الإمام في هذه الفقرة بشكل مفصل ما أشار إليه في مطلع الفقرة السابقة وهو أن الطبقات الاجتماعية، والفئات التي تتكون منها الدولة والحكومة ذات مصالح متداخلة ومترابطة، وليست معزولة عن بعضها، ولذا فلا بد من النظر، حين ارادة الاصلاح إلى العلاقات القائمة بينها، ومعالجة المشاكل المحيطة بها على هذا الضوء.

فالقوة العسكرية التي تقوم بمهمات حفظ الأمن الخارجي والداخلي يتوقف وجودها وتطورها وفعاليتها على الوضع الاقتصادي، والوضع الاقتصادي يتوقف على النشاط الزراعي والصناعي في الدولة، لأن الثروة الزراعية والصناعية مصدر الضرائب التي تمول الدولة.

وهذا يتوقف على وجود ادارة فعالة تنسق الجهود المبذولة في

---

(١) أي التكتب بأيديهم.

(٢) الرفد: المعونة والعطية.

المجال الاقتصادي، وجهاز قضائي سليم يضمن فصل الخصومات واقرار العدل.

وهذا البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ العسكري يتوقف نموه وازدهاره على ازدهار التجارة والصناعة ونموهما.

وأخيراً في كل مجتمع يوجد فريق من الناس يعانون من العوز والفاقة بنسب مختلفة، فهؤلاء كما قال الإمام عليه السلام «يحق رفدهم ومعونتهم» أي يجب على الحكومة أن ترعاهم وتقوم بتلبية حاجاتهم الاساسية، ويدخل في هذا الباب كل العاجزين اقتصادياً، إما بسبب المرض، أو بسبب كبر السن أو بسبب العاهة، أو بسبب عدم كفاية دخله من عمله، وما إلى ذلك من اصناف هذه الفئة الاجتماعية.

وهذا النص يعبر عن المبدأ الاسلامي، الذي يجعل التكافل الاجتماعي جزء من مسؤولية المجتمع كله، ويجعل ضمان الحياة الكريمة لكل مواطن من مسؤوليات الحكم الاساسية.

١٧ ـ القادة

قال عليه السلام:

«فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وانقاهم جيباً[١]، وافضلهم حلماً، ممن يبطئ عن الغضب[٢]، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، ويبنو[٣] على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف.

«ثم الصق بذوي المروءات[٤] والاحساب، وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم[٥] وشعَبٌ[٦] من العرف[٧].

(١) نقي الجيب: أين طاهر الصور والقلب.
(٢) أي لا يسرع في الغضب.
(٣) أي يثتد ويعلو عليهم.
(٤) المروءة: النخوة.
(٥) أي مجموع منه.
(٦) شعب: جمع شعبة.
(٧) العرف: المعروف.

«ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما، ولا يتفاقمن[١] في نفسك شيء قويتهم به، ولا تحقرن[٢] لطفاً تعاهدتهم به وإن قل، فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة لك، وحسن الظن بك. ولا تدع تفقد لطيف أمورهم[٣] اتكالاً على جسيمها[٤]، فإن لليسير من لطفك موضعاً ينتفعون به، وللجسيم موقعاً لا يستغنون عنه».

في هذه الفقرة يبين الإمام عليه السلام المزايا التي يجب ملاحظتها عند اختيار القادة للجيوش.

أولاً في الالتزام الديني: أن يكون القائد متمسكاً بالشريعة صادقاً في تطبيقه لها، وبذلك يكون ناصحاً لله ولرسوله وللإمام.

ثانياً في الالتزام الاخلاقي المهني: الامانة، وعدم النسيان مع الغضب، رحيماً بالضعفاء، شديداً على الأقوياء المتمردين، قوي الشخصية.

ثالثاً في نشأة التربية: أن يكون ممن نشأ في جو عائلي واجتماعي نظيف، ذي تقاليد عريقة في السلوك المستقيم. وأن يكون القائد معروفاً بالشجاعة والكرم وسماحة الاخلاق.

---

(١) تفاقم الأمر: عظم.
(٢) أي لا تستخف.
(٣) لطيف امورهم: أي منار امورهم.
(٤) جسيمها: أي عظيم الأمور وكبيرها.

حين تجتمع هذه المزايا في رجل يكون مؤهلاً لتولي القيادة وعلى الحاكم أن «يلصق» به حينئذ، أي يبقيهم في مراكزهم ولا يزيلهم عنها، لأن رجالاً من هذا النوع لا يمكن الاستعاضة عنهم بسهولة.

وعلى الحاكم حين يوليهم القيادات أن يتعاهدهم ويتفقد حوائجهم باستمرار، ليتفرغوا لواجباتهم الكبيرة في تحقيق الأمن.

وعليه أن يحرص على تنمية علاقات المودة والثقة بينه وبينهم.

ونلاحظ هنا كيف أن الإمام لا يقتصر على العناية بالجانب المهني العملي في الجندي والقائد، وإنما يركز أيضاً على الجانب الروحي والاخلاقي في شخصيته، وذلك لما للقيم الروحية الاخلاقية من اعتبار رئيس في بناء الشخصية الانسانية في الإسلام من جهة، ولما لهذه الصفات من آثار عملية في اعطاء الخبرة المهنية فعالية أكبر عند القيام بالمهمات العسكرية وغيرها.

١٨ ـ العلاقة بين القادة والجند

قال عليه السلام :

«وليكن آثر[١] رؤوس جندك عندك من واساهم في معونته، وافضل عليهم من جدته بما يسعهم[٢] ويسع من وراءهم من خلوف[٣] اهليهم حتى يكون همهم هماً واحداً في جهاد العدو، فان عطفك عليهم يعطف قلوبهم عليك، وان أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية، وانه لا تظهر مودتهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا بحيطتهم[٤] على ولاة الأمور، وقلة استثقال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم فافسح في آمالهم، وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديد ما ابلي ذوو البلاء منهم، فإن كثرة الذكر

(١) آثر : أي أفضل واعلى منزلة.
(٢) الجدة: الغنى.
(٣) من يتخلف منهم من النساء العجزة.
(٤) الحيطة : الحفظ والحماية.

لحسن افعالهم تهز الشجاع، وتحرض الناكل[1] إن شاء الله. ثم اعرف لكل امرىء منهم ما ابلى، ولا تضيفن بلاء امرىء إلى غيره، ولا تقصرن به دون غاية بلائه، ولا يدعونك شرف امرىء إلى أن تعظم من بلائه ما كان صغيراً ولا ضعة[2] امرىء إلى أن تستصغر من بلائه ما كان عظيماً».

يشير الإمام (ع) في هذا النص الى أنه لا يمكن أن يوجد الجيش القوي القادر ما لم تكن الثقة متبادلة بين افراده وقياداته، الثقة التي يتولد منها الانضباط والطاعة وسلامة تنفيذ الأوامر. وهذه الثقة الضرورية في بناء الجيش تتوقف إلى حد بعيد على اسلوب معاملة القادة لجنودهم.

وفي هذه الفقرة يعطي الإمام عليه السلام توجيهات في كيفية معاملة القادة لجنودهم تقوم على المواساة التامة ليشعر الجنود بأن قائدهم واحد منهم، وتقوم على الاهتمام الحقيقي بعائلاتهم المقيمة في الوطن، وذلك ليطمئنوا إلى مستقبل زوجاتهم واولادهم وسائر اهلهم، فيندفعوا إلى القيام بواجباتهم بإخلاص اعظم مما لو كانوا غير مطمئنين تماماً إلى مستقبل أهلهم.

وينعكس هذا الوضع في الجيش على وضع الدولة واستقرارها بصورة عامة، فإن الخطر على الدولة أكثر ما يأتي من قبل تمرد الجيش، ومحاولته تغيير الحكم نتيجة لتذمره وعدم رضاه.

---

(١) الناكل: أي المتأخر المتقاعد.
(٢) ضعة: ذو الرفعة.

ثم نبه الإمام عليه السلام الحاكم إلى أمر على جانب عظيم من الأهمية في سياسة الجيش، وهو التنويه بالاعمال المجيدة، والمواقف الخارقة التي يحققها الجنود والقادة والفرق، واعلانها، والاثابة عليها بميزات مادية ومعنوية، لأن ذلك يحرض المتكاسلين، ويعزز نفسية الابطال الشجعان إلى القيام بمزيد من البطولات.

ثم يبين الإمام عليه السلام أن التفوق والكرامة إنما هي بالأعمال فقط. ولذا، فصاحب العمل العظيم يجب أن ينال من التكريم بمقدار عمله العظيم وإن كان شخصاً عادياً، وصاحب العمل المحدود ينال من التكريم بمقدار عمله وإن كان كبير الشأن عالي المقام.

إن هذه العدالة تجعل الجيش كله مطمئناً إلى أن الطبقية الاجتماعية لا أثر لها في الرتب العسكرية، وإنما تخضع المراتب العسكرية إلى نظافة السلوك والاتقان المهني فقط.

إن هذا النص يثير ملاحظة هامة جداً في نظرية الإمام عليه السلام إلى طبيعة الحكومة في الإسلام، وهي إنها حكومة شعبية بحيث يرى الشعب أن حكومته ناشئة منه مرتبطة به، وليست مجرد سلطة حاكمة، بل هي مؤسسة، فهو لا «يخضع لها» وإنما يطيعها ويحبها وطاعته وحبه ناشئة من ثقته، ونلاحظ في النص الاهداف التي يضعها الامام للحاكم بالنسبة إلى هذه النقطة:

١ ـ ظهور مودة الرعية وحبهم للحكومة.

٢ ـ سلامة صدورهم بالنسبة إليها، وهذا يعني أن الشعب هو سياج الحكومة ودرعها أمام المؤامرات والمتآمرين عليها.

٣ ـ حفظ الشعب للحاكمين «حيطتهم على ولاة الأمور».

إن هذه الحالة، إذا تحققت في العلاقة بين الحكومة والشعب، تدفع بالشعب إلى دعم بقاء الحكومة واستمرارها «... وقلة استئصال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم». وهذا يؤدي إلى استقرار سياسي يؤدي إلى دعم حركة التقدم والنمو.

١٩ ـ توجيه

قال عليه السلام:

«وأورد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ويشتبه عليك من الأمور، فقد قال الله تعالى لقوم احب ارشادهم: ﴿يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾[١]. فالرد إلى الله الاخذ بمحكم كتابه، والرد إلى الرسول الاخذ بسنته الجامعة غير المفرقة».

بين الإمام عليه السلام للحاكم أنه في المعضلات التي تواجهه والتي يشتبه فيها الخطأ بالصواب والحق بالباطل يجب عليه الرجوع إلى الدستور والقانون (كتاب الله وسنة نبيه) ولا يجوز ابداً العمل فيها بالهوى الشخصي.

والآية المحكمة هي التي لها دلالة واضحة على المعنى يتفق الناس

(١) سورة النساء الآية: ٥٩.

العارفون باللغة العربية على فهمه منها. والسنة الجامعة غير المفرقة هي ما ثبت وصح عن النبي ﷺ وأجمع عليه اصحابه من قوله أو تقريره أو نقله.

فالآيات المحكمة من الكتاب والسنة الجامعة مرجعان فيما اشتبه حكمه، واختلف الرأي فيه من الشؤون التي تواجه الحاكم.

القضاء

٢٠ ـ شخصية القاضي

قال عليه السلام :

«ثم اختر للحكم بين الناس افضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الامور، ولا تمحكه الخصوم[١] ولا يتمادى في الزلة[٢] ولا يحصر من الفيء[٣] إلى الحق اذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهمٍ دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وآخذهم بالحجج، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، واصبرهم على تكشف الأمور، واصرحهم عند اتضاح الحكم. ممن لا يزدهيه[٤] اطراء، ولا يستميله اغراء، وأولئك قليل».

يبدو من التأمل في الفقرة الاولى من هذا النص أن الإمام عليه السلام أقر

---

(١) تمحكه: تجعله عسير الخلق.
(٢) الزلة: الخطأ: أي يتراجع عن خطأه حين يعرف.
(٣) الحصر: ضيق الصدر، والفيء: الرجوع.
(٤) يزدهيه: من الزهد الاعجاب بالنفس والتكبر. والاطراء كثرة المدح.

مبدأ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، واعطى للقضاء شخصية مستقلة ومنفصلة عن شخصية الحاكم السياسي أو الحاكم الاداري، وهذه الخطوة متقدمة في تنظيم الدولة والاجتماع السياسي في الاسلام قد تبدو منافية لنظرية العصمة ونظرية ولاية الحاكم، ولكن باعتبار ان الإمام المعصوم هو الذي يتولى كل السلطات وتندمج في شخصه كل السلطات، اذ الظاهر من هذا النص، مع التسليم بمبدأ ولاية الحاكم المعصوم واندماج كل السلطات فيه، أن الإمام عليه السلام لاحظ استقلال القضاء، ويلاحظ هذا في نصه إلى الاشتر باعتبار أنه ينظر لمشروع الدولة بصورة مطلقة وبصرف النظر عن شخصية الحاكم الاعلى لها. وبالمناسبة نلاحظ أن القضاء في الإسلام هو مؤسسة، ولا نعرف أن سلطة القضاء أعطيت من الاحترام ومن الاستقلالية ومن العناية في أي تنظيم آخر قبل الاسلام المستوى الذي بلغته في الاسلام، حتى في الدول الناضجة مثل الدولة الرومانية أو الدولة اليونانية قبلها، فضلاً عن الدول السلطوية المطلقة من قبيل الدولة الفارسية فهذه كلها لم تلحظ أن القضاء كان جهازاً مستقلاً ومتمايزاً وله احكامه الخاصة، كما هو الشأن في الإسلام، وقد وضعت للقاضي في الإسلام شروطاً تتعلق بالأهلية والكفاءة وبتوفر مواهب اخرى شخصية ومهنية تأهله لتولي القضاء، وهي لم تلحظ على هذا النحو في انظمة اخرى.

لقد أشار الإمام (ع) في نصه الى بعض الملامح التي يجب أن تتوفر في شخصية القاضي، وهذه الملامح هي:

١ ـ لا تضيق به الأمور نتيجة لعدم درايته وخبرته، بل واسع الاطلاع والخبرة، بحيث يتمكن من ايجاد الحلول والمخارج الملائمة والاحكام

المناسبة للاصلاح بين الخصوم، وللحكم المناسب للقضية المعروضة عليه.

٢ ـ رحب الصدر، حسن الخلق، لا يرتبك عند توارد المشكلات عليه، ولا تخرجه المخاصمات والمرافعات على حسن الخلق ورحابة الصدر.

٣ ـ يتراجع عن خطأه حين يكتشفه ولا يصر على الخطأ.

٤ ـ العفة، فلا يضعف أمام الجاه والثروة فيميل إلى الغني والقوي وإنما يكون عادلاً قوي النفس والخلق.

٥ ـ الدقة في معالجة المشكلات، فلا يتسرع وإنما يتأنى ويتريث. وإذا اشتبهت عليه الأمور يتوقف في الحكم إلى أن تزول الشبهة.

٦ ـ اذا اتضح له الحق يكون صارماً، ولا يخضع للمساومات والاغراءات.

٢١ ـ ضمانات لنزاهة القضاء

قال عليه السلام:

«ثم اكثر تعاهد[١] قضائه. وافسح له في البذل ما يزيل علته[٢]، وتقل معه حاجته إلى الناس، واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال[٣] الرجال له عندك، فانظر في ذلك نظراً بليغاً، فإن هذا الدين قد كان اسيراً في ايدي الاشرار، يعمل فيه بالهوى، وتطلب به الدنيا».

أوضح الإمام عليه السلام في هذه الفقرة بعض الإجراءات التي لا بد من القيام بها لضمان سلامة القضاء ونزاهته:

١ ـ لا بد من المراقبة المستمرة لأعمال القاضي، وهو ما يسمى الآن «التفتيش»، وذلك ليحافظ القاضي دائماً على الاستقامة والنزاهة. كما يشمل «تعاهد قضائه» مراجعة الاحكام التي اصدرها، والفحص عن

---

(١) التعاهد: التعرف والمراقبة.

(٢) علته: حاجته.

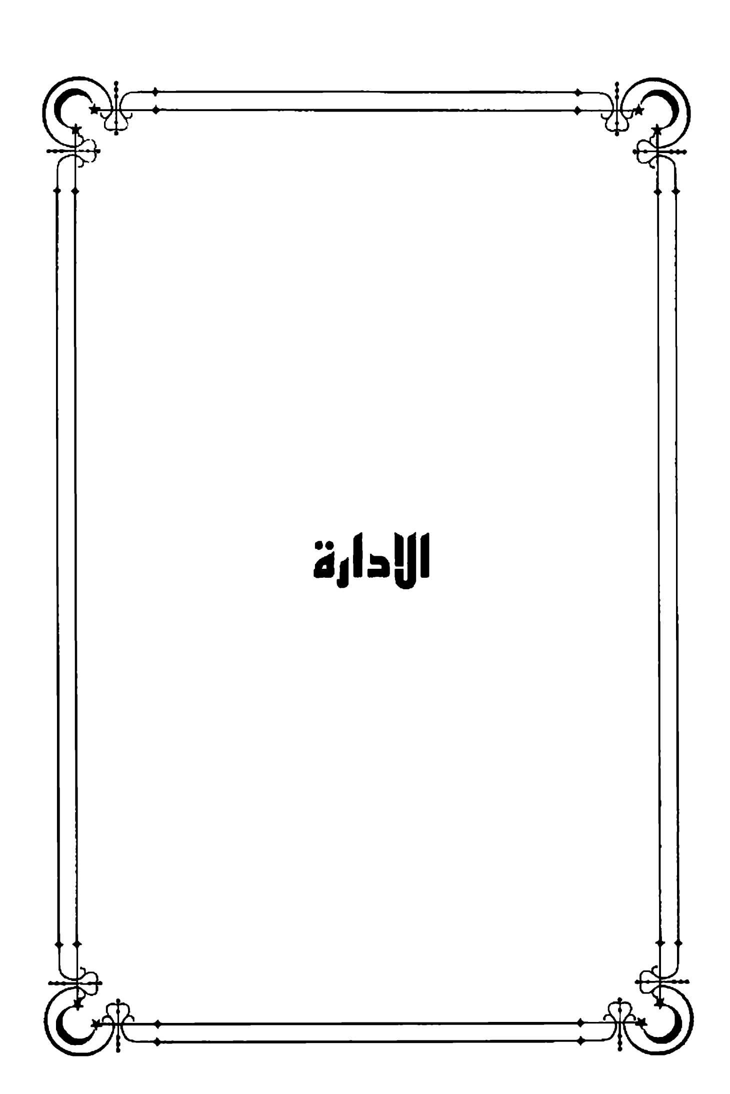
(٣) الاغتيال هنا بمعنى الوشاية وتشويه السمعة.

مداركها، وذلك لنقض ما لا يوافق مقتضى العدل وقواعد الحكم.

٢ - لا بد من أن يعطى راتباً كافياً لنفقاته المعيشية حتى لا يشعر بالحاجة والعوز، فربما يدفعه ذلك إلى الطلب من الناس، مما قد يبعث على الشك في استقامته.

٣ - يجب أن يتمتع بمركز معنوي كبير في الادارة الحكومية، وأن يكون على صلة دائمة بالحاكم، لئلا يفسح المجال للوشايات الكاذبة فيما يتعلق به.

ثم ختم الإمام عليه السلام هذه الفقرة بتنبيه الاشتر إلى الحالة المحزنة التي كان عليها القضاء، وكيف أنه كان وسيلة للانتقام من الخصوم السياسيين واجتلاب المنافع الدنيوية، وأن عليه آزاء ذلك أن يطهر القضاء ليظهر بصورته الناصعة، وليكون أداة لخدمة العدالة.



الادارة

٢٢ ـ كيفية اختيار حكام المقاطعات:

قال عليه السلام :

«ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة. وتوخَّ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة، والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً، وأصح أعراضاً، وأقل في المطامع اشرافاً، وأبلغ في عواقب الأمور نظراً».

ينبه الإمام عليه السلام الحاكم في هذه الفقرة إلى أن رجال الادارة الكبار «العمال» (جماع من شعب الجور والخيانة) فإنهم يتمتعون بسلطات واسعة، وكثيراً ما يسيؤون استخدامها. وقد كانت النماذج التي تولت أمور المسلمين في عهد عثمان بن عفان ـ قبل خلافة أمير المؤمنين علي ـ نماذج سيئة في سلوكها وفي اسلوب معاملتها للشعب.

لذلك، نرى الإمام هنا يقول للحاكم: استعمل هؤلاء الرجال على ضوء الاختبار والتجربة فمن ثبتت منهم صلاحيته فابقه، ومن لم تثبت صلاحيته فاعزله ولا تولهم محاباة واثرة، كما كان يحدث قبل خلافة

علي عليه السلام، حيث كانت الولايات تعطي محاباة للأشخاص الذين يمتون إلى الحاكم بصلة نسب أو سبب، أو للاشخاص الذين يشفعون لهم من الوسطاء وسماسرة الوظائف.

ثم يرشد الحاكم إلى اختيار الرجال المجربين المعروفين بالعفة والنزاهة، والذين نشأوا في أسر عريقة في خدمتها للإسلام والمسلمين، فإن هؤلاء اقرب إلى الصلاح من غيرهم.

وتاريخهم في الإسلام يجعلهم اكثر حرصاً على التحفظ من الوقوع في ممارسات الجور والخيانة.

٢٣ ـ ضمانات لسلامة الادارة:

قال عليه السلام:

«ثم اسبغ عليهم الارزاق، فإن ذلك قوة لهم على استصلاح انفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم أن خالفوا امرك أو ثلموا أمانتك. «ثم تفقد اعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الامانة والرفق بالرعية».

لضمان سلامة الادارة، وعدم تجاوز الولاة والعمال لصلاحياتهم، أمر الإمام عليه السلام باتخاذ بعض التدابير:

١ ـ فرض رواتب عالية لهم تجعلهم في مأمن من الشعور بالحاجة، وتضمن لهم مستوى عالياً من المعيشة، وذلك للحيلولة بينهم وبين التذرع بالحاجة إلى المال لتبرير الاختلاس والخيانة ولإقامة الحجة عليهم إذا اختلسوا وخانوا.

٢ ـ وضع الرقباء والمفتشين على أعمالهم، وذلك ليشعروا بأن

الحكومة المركزية تلاحظهم فيمنعهم ذلك من التجاوز والظلم.

واشترط في الرقباء والمفتشين أن يكونوا «من أهل الصدق والوفاء» لتكون مراقبتهم صادقة عادلة وتكون اخبارهم عادلة، فلا يظلمون العمال بالكذب عليهم ولا يحابونهم بالتستر على مخالفاتهم وخيانتهم.

٢٤ ـ العقوبة:

قال عليه السلام:

«وتحفظ من الأعوان[١]، فان احد منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك اخبار عيونك[٢] اكتفيت بذلك شاهداً، فبسطت عليه العقوبة في بدنه، وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة، ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة».

حين تثبت تهمة الخيانة على موظف في الدولة فيجب أن يعاقب ليكون عبرة لغيره، بحيث تشمل العقوبة مصادرة الأموال المسروقة، والعقاب البدني بالنحو الذي يراه الحاكم من سجن أو غيره، ثم وسمه بالخيانة بمعنى حرمانه من الحقوق المدنية.

(١) احترز من خيانة الاعوان.
(٢) العين: الرقيب.

٢٥ ـ دافعوا الضرائب:

قال عليه السلام:

«وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً.

«فإن شكوا ثقلاً، أو علة، أو انقطاع شرب[١]، أو بالّة[٢]، أو احالة ارض اغتمرها غرق، أو اجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم.

«ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه

---

(١) الشرب: الماء: أي انقطاع ماء الري عن الأرض.

(٢) بالة: ما يبل الأرض من ندى أو مطر في الأراضي التي تسقى بالمطر.

ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم، وتبجحك باستفاضة العدل فيهم، معتمداً فضل قوتهم بما ذخرت عندهم من اجمامك[1] لهم، والثقة منهم بما عودتهم من عدلك عليهم في رفقك بهم. فربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعدُ احتملوه طيبة أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته، وإنما يؤتى خراب الأرض من اعواز أهلها، وإنما يعوز أهلها لأشراف انفس الولاة على الجمع، وسوء ظنهم بالبقاء، وقلة انتفاعهم بالعبر».

في هذه الفقرة ركز الإمام عليه السلام على بيان أمور أساسية في السياسة الضرائبية التي تتبعها الدولة:

١ ـ إن هدف الحكم الصالح هو إقامة للعدل، وتوفير فرص التقدم للمجتمع، والسعادة لكل إنسان، وعلى هذا فلا يجوز أن تؤدي السياسة الضرائبية إلى افقار الناس، وتخريب المؤسسات الزراعية وغيرها، ولذا فيجب ـ قبل التفكير في فرض الضرائب ـ الانصراف إلى الاعمار والاصلاح، «وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج».

٢ ـ ثم نبه عليه السلام إلى العلاقة بين العمران والرخاء فبين أن فرض

(١) اجمام: اراحة، أي اراحتهم من ثقل الضرائب.

الضرائب المرتفعة ربما يؤدي إلى زيادة دخل الدولة لبعض الوقت، ولكنه في النهاية يؤدي إلى الافلاس، لأن الانتاج يقل نتيجة لانصراف الناس عن العمل الذي لا يشعرون بأنه يوفر لهم المستوى الذي يطمحون إليه، ونتيجة لخراب المؤسسات الزراعية التي لم تعتن بها الدولة.

٣ ـ ولذلك فيجب أن تراعي في فرض الضرائب حالة الانتاج، وعندما تؤثر بعض حالات الجفاف أو الآفات الزراعية على مستوى الانتاج فيجب على الدولة في هذه الحالة أن تعمد إلى خفض الضرائب أو الغاءها مراعاة للحالة الطارئة، مع العناية في نفس الوقت بالاعمار، ومحاربة الآفات.

٤ ـ إن هذه السياسة، بالإضافة إلى نتائجها الاقتصادية الحسنة، تؤدي إلى نتائج سياسية رائعة، فإن الشعب يشعر برعاية حكومته له، وحدبها عليه ومراعاتها لمصلحته، فيزداد تعلقاً بها، ويكون الشعب مستعداً للتضحية والبذل في الحالات التي توجب ذلك، كحالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.

وقد اشتمل هذا النص على قواعد عظيمة في الاقتصاد السياسي كان اهمالها من قبل الحاكمين بعده سبباً في الدمار الذي أصاب البنية الاقتصادية في دولة الخلافة:

١ ـ «وليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج... ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقيم امره إلا قليلاً».

٢ ـ «... إن العمران محتمل ما حملته».

٣ ـ «إنما يؤتى خراب الأرض من إعواز اهلها، وانما يعوز أهلها لأشراف أنفس الولاة على الجمع...».

من الأمور الهامة جداً التي تعرض لها أمير المؤمنين عليه السلام في فكره الاقتصادي، كما عبر عنه في عهده إلى مالك الأشتر وفي غيره من النصوص، هو التركيز على البعد الأخلاقي للاقتصاد في الإسلام، فإن الإسلام قد أقام فكره وتشريعه الاقتصادي على أساس انساني حيث جعل للاقتصاد بعداً أخلاقياً، فلا يقوم الفكر الاقتصادي في الإسلام على أن الهدف هو مجرد مضاعفة وزيادة الثروة، بل على تسخير الإنتاج لزيادة ثروة المجتمع والفرد من جهة، ولجعل أهداف إنسانية في الاقتصاد تأخذ بالحسبان الأشخاص والجماعات التي تعاني من الضيق الاقتصادي، وتأخذ بالحسبان عدم استغلال الطبيعة على نحو يؤثر على توازن الحياة، ويؤدي إلى استهلاك الطبيعة بما يضر في المدى البعيد بمصلحة الإنسان.

هذا الأمر نلاحظه في النص القرآني، فنلاحظ أن الإسلام حينما يؤسس ويشرح العقيدة، فإنه ربط كثيراً من الأنشطة الاقتصادية بقضايا عقيدية أخلاقية، من قبيل (الآيات: ٢٧٨ ـ ٢٨١/البقرة) و (الآية: ١٣٠ ـ ١٣٢/آل عمران) و (الآية: ٣٢ ـ ٤٤/الكهف) و (الآية: ١٢ ـ ٣٣/القلم) وغير ذلك، من قبيل: **﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾** ومن قبيل قوله تعالى: **﴿وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾** ومن قبيل سورة الماعون إلى غير ذلك.

فالاقتصاد ليس نشاطاً متحللاً من أي رقابة أخلاقية، والهدف منه ليس مجرد مضاعفة الثروة والسيطرة على الطبيعة، وقد حفلت الأبحاث الفقهية في الإسلام بهذه النظرة.

كذلك حينما نلاحظ أن الشريعة الإسلامية والفقه المنبثق عنها، قد أسست الاحكام التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية على نظام المحرمات، وهذا تعبير عن البعد الأخلاقي في الإسلام إن نظام المحرمات الإسلامي في المجال الاقتصادي وغيره قسم منه ضئيل جداً يتصل بالتعبد الشرعي وقسم منه يتصل بالضرر والنفع الشخصي، الذي حرمت فيه أمور إنتاج وتداول واستهلاك مواد لأنها مضرة، مثل تحريم لحم الخنزير وتحريم الخمر، وهناك قسم ثالث من المحرمات حرمت، لأنها تتضمن أنواع من الظلم الذي يتنافى مع فكرة العدل والأخلاق في الإسلام.

في المقابل، نلاحظ أن الاقتصاد الغربي، وكما آل إليه الأمر، لا يبالي إطلاقاً لأي اعتبار أخلاقي في سبيل تحقيق النجاح، أو هو يحمل نفس رؤية المجتمع الغربي الأخلاقية النفعية التي تتجرد عن الرحمة، ولا ترى أية مسؤولية عن الآخرين.

إن الاقتصاد الغربي الحديث يحمل أخلاق المذهب البروتستنتي التي لا تبالي إطلاقاً إلا بتحقيق النجاح الدنيوي للمشروع الاقتصادي بصرف النظر عن كل ما يؤدي إليه من كوارث، وهذا ما نلاحظه في الآثار المدمرة التي تركتها سيادة النظرة الاقتصادية الغربية في العالم، حيث دمرت الطبيعة وأدت إلى فكرة الطبقات، وأنشأت طبقات مسحوقة، وكما أدت أيضاً إلى فرز عالمي لتدمير وتجويع شعوب بكاملها، لأجل تحقيق النجاح الاقتصادي وعلى حساب رخاء وحياة هذه الشعوب، وفي نفس الوقت أدى إلى تشريع إتلاف كميات كبيرة جداً من خيرات الطبيعة من المواد الغذائية وغيرها لأجل المحافظة على أسعار السلع العالية لتحقيق الأرباح الكبيرة.

٢٦ـ الكُتّاب والوزراء:

قال عليه السلام:

«ثم انظر في حال كُتّابك، فولّ على امورك خيرهم، واخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك بأجمعهم لوجوه صالح الاخلاق، ممن لا تبطره الكرامة فيجترىء بها عليك في خلافٍ لك بحضرة ملأ، ولا تقصر به الغفلة عن ايراد مكاتبات عمالك عليك واصدار جواباتها على الصواب عنك فيما يأخذ لك ويعطى منك، ولا يضعف عقداً اعتقده لك، ولا يعجز عن اطلاق ما عقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل».

نلاحظ أن الامام عليه السلام في هذا النص لا يلحظ في التأهيل للإدارة الوضع الاجتماعي، وإنما يلحظ الكفاءة العلمية والخبرة العملية من قوله: «ثم لا يكن اختيارك اياهم على فراستك واستنامتك وحسن الظن منك»، كانه يومىء إلى أن تشخيص الآهلية من الناحية العلمية والعملية لا يجوز

أن تقتصر على رؤية الحاكم، بل لا بد من مصدر تقييم أخر، وكأنه يومىء إلى ضرورة الاستناد إلى جهاز يختار الموظفين ويختبرهم ويراقبهم ويتابع اعمالهم، فالنص لا يصرح بذلك، وإنما يوحي بأن الامام لعله كان يفكر بإنشاء جهاز يتولى التأهيل الإداري ومراقبة المتولين للإدارة والتفتيش عليهم ومحاسبتهم.

كما اعطى الإمام عليه السلام للحاكم توجيهات تتعلق بهؤلاء الكتاب، وهنا تجدر الاشارة إلى أن المصطلح الإداري القديم عند المسلمين يقابل مصطلح الوزراء السائد الآن.

ومن جملة هذه التوجيهات التي اعطاها الإمام عليه السلام أنه أوصى بالتدقيق في اختيار الرجال الذين يشغلون هذا المنصب. فلا بد من ملاحظة مناعتهم الاخلاقية، ويقظتهم التامة ليستطيعوا اتخاذ القرارات المناسبة تجاه الاحداث والتغيرات المفاجئة، ولا بد من مراعاة أن يكونوا واقعيين، ينظرون إلى الامور بموضوعية تامة، دون التأثر بالعواطف والنزعات النفسية مهما امكن.

لقد افاض الإمام عليه السلام في الحديث عن «كاتب السر» فشدد على ضرورة تحليه بجملة من الصفات، وذلك لخطورة مركزه، وهي:

١ ـ متانة الاخلاق، فلا يذيع سراً، ولا يأخذه العجب ولا تبطره الكرامة.

٢ ـ الوعي والواقعية في النظر إلى الاحداث والاشخاص.

٣ ـ بعد النظر والذكاء في مواجهة الدول والجماعات السياسية.

٢٧ ـ اسلوب اختيار الكتاب:

قال عليه السلام:

«ثم لا يكن اختيارك اياهم على فراستك واستنامتك[1] وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرفون لفراسات الولاة بتصنعهم وحسن خدمتهم، وليس وراء ذلك من النصيحة والامانة شيء، ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك: فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً، فإن ذلك دليل على نصيحتك لله ولمن وليت أمره».

بين الإمام عليه السلام في هذه الفقرة أنه من غير الجائز اتباع الانطباعات الشخصية عند اختيار الرجال الذين يراد منهم أن يشغلوا منصب الوزارة. والسر في ذلك ان الانطباع الشخصي قد يكون مستنداً إلى ملاحظات غير دقيقة مبنية على ملاحظة سلوك الرجال المراد تعيينهم، ولكن سلوكهم

(١) الفراسة: قوة الظن، والاستنامة: الثقة. يعني لا تختر الكتاب بحسب ميولك الشخصية.

كثيراً ما يكون متصنعاً، وذلك لأجل أن يعطوا عن انفسهم انطباعاً جيداً، فإذا وصلوا إلى السلطة انكشفوا على حقيقتهم البشعة.

إن الطريق السليم في اختيار هؤلاء الرجال هو ملاحظة تاريخهم الشخصي والمهني، فمن كشف تاريخه الشخصي والمهني عن الاستقامة في ممارسة السلطة، ومن كان يتمتع بثقة الشعب يجب أن ينال منصب الوزراة. «.. فاعمد لأحسنهم كان في العامة اثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً».

٢٨ ـ تقسيم العمل

قال عليه السلام:

«واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً منهم، لا يقهره كبيرها، ولا يتشتت عليه كثيرها، ومهما كان في كتابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته».

تمثل هذه الفقرة ثورة في الادارة الحكومية ـ وذلك بالنسبة إلى العصر الذي صدرت فيه ـ:

فقد كانت الادارة الحكومية في ذلك العصر محصورة في شخص الحاكم يعاونه شخص أو جملة من الاشخاص دون مراعاة لتقسيم المهمات المتنوعة. ولكن القرارات كلها في النهاية كانت تصدر عن الحاكم وحده.

يرى الإمام عليه السلام في هذه الفقرة، أن العمل الحكومي يجب أن يقسم، وأن تتولى كل قسم منه دائرة مستقلة، يكون على رأسها كاتب (وزير) مسؤول يديرها ويعرف شؤونها بالتعاون مع موظفيه.

وعلى الحاكم أن يتحمل مسؤولياته كاملة، فإن كل عيب يكتشفه الحاكم في الادارة يجب عليه أن يبادر إلى اصلاحه فوراً.

كما بين الإمام أن المسؤولية في النهاية تقع على رأس السلطة. ولذا فعليه أن يحسن اختيار وزرائه لأنه يتحمل مسؤولية عملهم، وعليه أن يراقبهم ويحاسبهم ليطمئن الى استقامتهم «ومهما يكن في كتابك من عيب فتغابيت عنه الزمته».

٢٩ ـ مزايا التجارة والصناعة

قال عليه السلام :

«ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله[١]، والمترفق ببدنه[٢]، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح[٣]، في برك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته[٤]، وتفقد امورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك»[٥].

في هذه الفقرة التي يوصي بها الإمام عليه السلام للتجار وذوي الصناعات، نلاحظ أن الإمام يجعل على الدولة مسؤولية تيسير حركة

(١) المضطرب بماله: التاجر الذي يدور بماله من بلد إلى بلد للكسب.
(٢) المترفق ببدنه: العامل اليدوي وفي بعض روايات النص (المترفق بيديه).
(٣) المطارح: الاماكن البعيدة.
(٤) البائقة الكارثة والمصيبة والغائلة الشر.
(٥) حواشي البلاد: أطرافها. المناطق الحدودية.

التبادل التجاري، وتهيئة الظروف المناسبة والإمكانات اللازمة للمزارعين والصناع، لأجل أن يقوموا بمهمتهم في المجتمع، وفي الوقت نفسه يجعل للدولة حق مراقبتهم، والتدخل في عملهم اذا انحرفوا به نحو الاحتكار. فالقول بأن الدولة ليس لها تدخل في ذلك امر لا يمكن القبول به. وهنا نستفيد من نص الإمام عليه السلام أن دائرة الاحتكار هي اوسع بكثير مما تعارف عليه الفقهاء في الفتوى المشهورة بينهم، وهي حصر الاحتكار المحرم أو المكروه في الأصناف الستة أو الخمسة، هي القمح والشعير والتمر والزبيب والزيت والسمن والملح على بعض الاقوال الفقهية، حيث إنه حينما قال: واعلم أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، لم يخصص الاحتكار للمنافع والتحكم في البياعات بسلع معينة، بل جاء كلامه مطلقاً لكل الموارد المحتكرة التي تدخل في حياة الناس، وهذا يتناسب مع ما بنينا عليه من عدم حصر الاحتكار في موارد معينة، كما هو عليه مشهور الفقهاء، حيث ذهبنا إلى جريان حكم حرمة الاحتكار في كل السلع، التي تتوقف عليها حياة الناس المتعارفة ما لم تكن سلع ترف، سواء اكانت مواداً صناعية، أو زراعية أو مستخرجة من الطبيعة.

إن الإمام عليه السلام يرى أن على الحاكم أن يهتم بالتجار والصناع بصورة شخصية، وأن يوصي عماله وموظفيه بالاهتمام بهم.

ثم بين السبب في ذلك، وإنهم يقدّمون بعملهم وتجارتهم إلى المجتمع خدمات ضرورية لا غنى عنها، ولا يمكن أن يقوم مجتمع سليم بدونها.

وبين أن التجار وذوي الصناعات لا يخشى اخلالهم بالأمن

والاستقرار، لأن طبيعة عملهم ونشاطهم وعلاقاتهم مع المجتمع تقتضي السلام والاستقرار، ولذا فإنهم عامل استقرار وتقدم، والحرب واضطراب الأمن يشلّ قدرتهم على الحركة والعمل. «فانهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته».

ثم امره بألا يقتصر في العناية بهذه الفئة من الناس في خصوص العاصمة ومركز البلاد، وإنما عليه أن يوليهم العناية الكافية على مساحة البلاد كلها حتى مناطق الحدود.

٣٠ ـ الاحتكار

قال عليه السلام:

«واعلم ـ مع ذلك ـ أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار ـ فإن رسول الله صلى الله عليه وآله منع منه ـ وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به وعاقبه من غير اسراف».

هؤلاء التجار الذين يمارسون عملاً سلمياً خيّراً، ويساهمون في رخاء المجتمع وتقدمه، هؤلاء التجار ينطوون على خطر، ينشأ هذا الخطر من رغبتهم في الحصول على الارباح العالية، وفي سبيل ذلك يعمدون إلى الاحتكار، وذلك من أجل التحكم في السوق، وفرض الاسعار التي يريدونها.

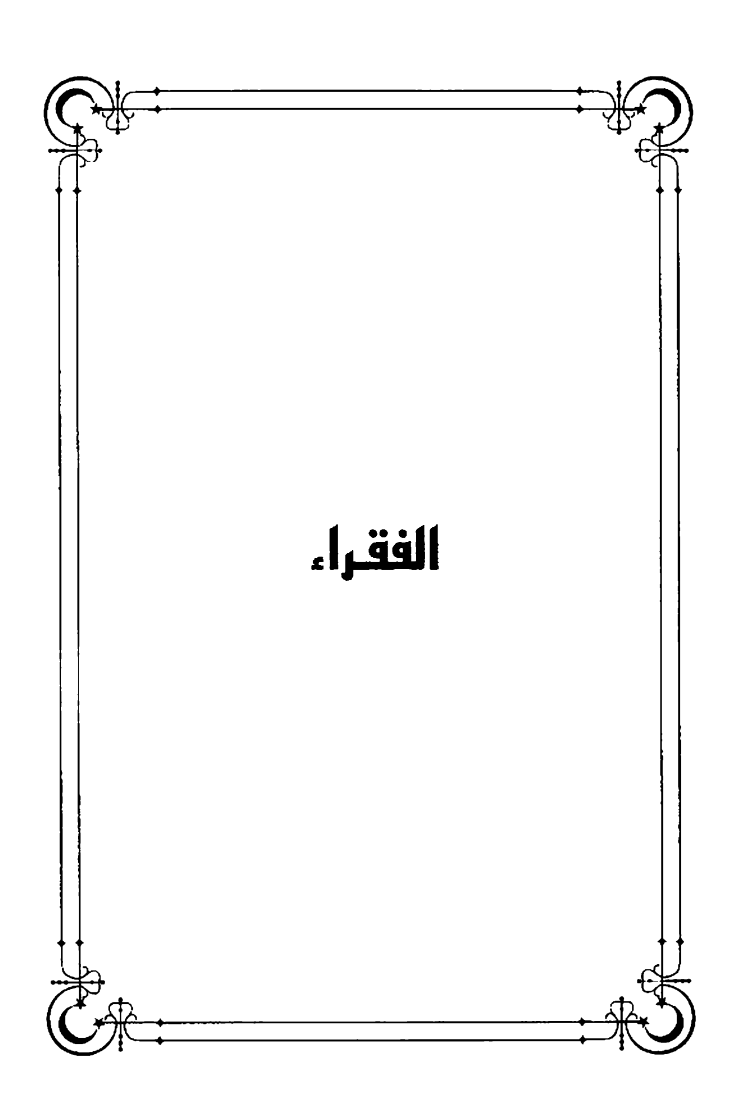
يقول الإمام عليه السلام إن الاحتكار اذا حدث يشكل خطراً على الشعب

ورخائه واستقراره، ويشكل عيباً على الحكومة المسؤولة عن رخاء شعبها وعن توفير سبل العيش لجميع افراده، ولذا فعلى الحكومة في هذه الحالة أن تبادر إلى القيام بالتزاماتها، فتمنع من الاحتكار وتعاقب عليه.

وقد ذكر الإمام هنا «احتكار المنافع» والتحكم في البياعات واحتكار المنافع يعني به الاحتكار بجميع انواعه، وقد أثبتنا في الفقه أنه لا يقتصر على مادة معينة، وإنما يشمل جميع ما يتعلق بطعام الانسان بالمباشرة أو بالواسطة.

وأما التحكم في البياعات، والظاهر أن المراد منه التحكم في الاسعار، فهو نتيجة للاحتكار في العادة، ولكنه قد يحدث نتيجة لاتحادات بين التجار وتكتلات تجارية وصناعية تتحكم في السوق وتفرض اسعاراً عالية.

وقد اقر الإمام بالإعلان عن المنع من الاحتكار، والتوصل إلى توازن يجعل السعر عادلاً للبائع والمستهلك، فمن عاد إلى الاحتكار أو إلى التحكم بالسعر بوجه من الوجوه غير المشروعة فعلى الحاكم معاقبته.



الفقـراء

٣١ ـ المسؤولية عن الفقراء

قال عَلَيْهِ السَّلَامُ :

«ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس والزمنى[١] فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً[٢]. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم. واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام[٣] في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهم، فلا تشخص[٤] همك عنهم، ولا تصعّر[٥] خدك لهم».

---

(١) البؤس: شدة الفقر. الزمنى: اصحاب العاهات المانعة لهم عن العمل، والزمانة: العاهة.

(٢) القانع الفقير الذي يسأل، والمعتر: الفقير الذي يتعرض للعطاء بلا سؤال.

(٣) صوافي الاسلام: الاراضي المفتوحة وغلاتها ثمراتها.

(٤) لا تشخص.. : لا تصرف اهتمامك عنهم.

(٥) تصعر: تتكبر عليهم.

في هذا النص يركز الإمام عليه السلام على المسألة الاجتماعية، حيث إنه وجه اهتمامه إلى المساكين والمحتاجين باعتبارهم فقراء، ثم وجه اهتمامه إلى فئة اخرى، هم (الزمنى) بعض المرضى المزمنين الذين لا يجدون العناية الكافية.

ثم وجه العناية إلى اليتامى ممن لا يجدون ولياً، أو ممن لا حيلة له، وذوي الرقة في السن (المسنين الفقراء). فالإمام عليه السلام لاحظ الفقراء وعبر عنهم بالمساكين والمحتاجين وأهل البؤس، هذه فئة والفئة الثانية (الزمنى) يعني المرضى. أما الفئة الثالثة، فهم اليتامى. وبقي الفئة الرابعة، وهي فئة المسنين.

لقد لحظ الإمام عليه السلام هذه الفئات جميعاً، وأمر بإنشاء مرجعية خاصة لهم في الدولة. وربما هو يكون قد أمر بتكليف شخص، ولكن المهم، هو أن الإمام أمر بإنشاء مرجعية خاصة تعنى بأمرهم.

هذا التدبير نلاحظ أنه التدبير الأول في الاجتماع الاسلامي، الدولة الاسلامية، من بعد الرسول صلى الله عليه وآله إلى زمانه لم يوجه الاهتمام الى هؤلاء باعتبارهم يشكلون همّاً خاصاً وشأناً خاصاً من شؤون الاجتماع الإسلامي. لأول مرة نجد هذا الوعي الاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام وهو يحاول في هذا النص أن يوجه الاهتمام الى جعل هؤلاء موضع اهتمام مميز بإنشاء دائرة خاصة لهم، يعني ان ينشيء المؤسسات اللازمة لإدارة امورهم، ولا يترك أمر العناية بهم إلى المبادرات الفردية.

إن الفقراء، كما يستفاد من نص الإمام عليه السلام ، هم مشكلة كل نظام وحكم، وبمقدار ما يجد الفقراء والضعفاء والمرضى وذو العاهات من

أو اهمال يمكن الحكم على النظام بأنه صالح أو فاسد. فماذا عن الفقراء في نظر الإمام عليه السلام؟

صرح الإمام بأن الحكومة مسؤولة عن هؤلاء، وهي مسؤولية دينية لا يمكن الفكاك منها «... واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم...».

ويبدو لنا أن مراد الإمام من قوله «فإن الذي للأقصى منهم مثل الذي للأدنى»، هو أن الدولة مسؤولة عن جميع الفقراء من المسلمين وغيرهم، «وكل قد استرعيت حقه»، ولا تقتصر مسؤوليتها في الرعاية والعناية على فقراء المسلمين وحدهم.

لقد أمر الإمام بأن يخصص لهذه الطبقة باب في ميزانية الدولة. «.. واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام..».

ثم بين الإمام عليه السلام أن العناية بهؤلاء ليست إحساناً إليهم، وإنما هي واجب تقوم به السلطة، ولذا فلا يجوز ابداً أن يعاملوا باحتقار وازدراء، وإنما يجب أن تحفظ لهم كرامتهم.

٣٢ ـ دائرة للرعاية الاجتماعية

قال عليه السلام:

«وتفقد امور من لا يصل إليك منهم، ممن تقتحمه العيون، وتحقره الرجال ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع[١] فليرفع إليك أمورهم[٢]، ثم اعمل فيهم بالاعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم. وكلٌّ فاعذر إلى الله في تأدية حقه إليه».

في الفقراء من لا يستطيع الوصول إلى الحاكم أو غيره من موظفي الدولة، وهؤلاء يجب أن تنشأ لهم دائرة خاصة تعنى بأمورهم وتبحث عنهم، وتسعفهم.

وقد أمر عليه السلام بأن يشرف على هذه الدائرة رجال مختارون ممن يتصفون بتقوى الله والخشية منه والتواضع، ليكون تعاملهم مع هذه الفئة من الناس تعاملاً إنسانياً كريماً، يسعفها ويحفظ كرامتها.

(١) أي تثق من الذين تثق بهم.
(٢) ليطلعك على كل شيء.

٣٣ ـ الأيتام والعجزة:

قال عليه السلام:

«وتعهد أهل اليتم وذوي الرقة في السن[١] ممن لا حيلة له، ولا ينصب للمسألة نفسه. وذلك على الولاة ثقيل. والحق كله ثقيل. وقد يخففه الله على اقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم، ووثقوا بصدق موعود الله لهم».

اليتامى والعجزة في كل مجتمع يمثلون القطاع الذي يستحق اكبر قدر من الرعاية والعطف فكلا الفريقين عاجز عن العمل واعالة نفسه، اليتامى لصغر سنهم والعجزة لكبر سنهم.

والإمام عليه السلام هنا ينبه الحاكم إلى مسؤولية الحكومة عن رعاية هؤلاء.

ثم ختم الإمام هذا الفصل بالاعتراف بأن رعاية هؤلاء جميعاً، والقيام بالمسؤوليات الدينية تجاههم أمر ثقيل على الحكام. ولكن الحق

(١) ذوي الرقة في السن: كبار السن.

كله ثقيل، ويجب على الحاكم الصالح أن يقوم بواجباته كلها مهما ثقلت. والحاكم المؤمن حين يراعي في اعماله رضى الله تعالى، فإن كل ثقيل يهون في سبيل الله.

٣٤ ـ المظالم

قال عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك واعوانك من احراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتعتع[١]، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في غير موطن (لن تقدس امة لا يؤخذ للضعيف حقه من القوي غير متتعتع) ثم احتمل الخرق[٢] منهم والعي[٣] ونحّ عنهم الضيق والانف[٤]، يبسط الله عليك بذلك اكناف[٥] رحمته ويوجب لك ثواب طاعته. وأعط ما أعطيت هنيئاً، وامنع في اجمال واعذار»[٦].

---

(١) التعتعة في الكلام التردد فيه بسبب الحزن أو بسبب عاهة.
(٢) الخرق: العنف.
(٣) العي: العجز عن البيان.
(٤) الأنف: الاستكبار.
(٥) اكناف رحمته: أطراف رحمته.
(٦) الاجمال في المنع الرفق واللطف، والاعذار بيان العذر.

يبدو أن المقصود من هذا الفقرات هو بيان اهتمامات الحكم الاجتماعية، ولكن هي بالتأكيد تعالج امراً مختلفاً عما عالجته الفقرة السابقة من شؤون الفقراء والمرضى والايتام ومن اليهم. يبدو أن الفئة التي يعنيها الإمام في هذه الفقرات هي من غير هؤلاء من ذوي الحاجات الذين لهم حاجات لا تلبيها الادارة. أو لهم شكاوى على الادارة أو يعانون من صعوبات مالية، أو اجتماعية، لا تستطيع امكاناتهم أن تعالجها، فيلجأون إلى الوالي (الحاكم) ليعالجها لهم.

كما نستنتج من قوله عليه السلام: «ثم احتمل الخرق منهم والعي ونح عنهم الضيق». إنه يعني به طبقة الشعب العادي، وليس طبقة النخبة، لأن هؤلاء هم الذين لا يعرفون اصول تعامل البروتوكول وآداب الخطاب وما إلى ذلك.

وقد يكون من جملة الشكاوى هي شكاوى ضد الادارة، ولا يستطيع القضاء أن يبت فيها، حيث روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله: «لن نقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متعتع (غير متتعتع)» مما يومي بأن المراجعات تتعلق بشكاوى من ضعفاء ضد أقوياء، الذين قد يكونون في المجتمع، أو في الادارة الحكومية، وعموماً يمكن القول: إن الإمام عليه السلام أمر الحاكم في هذه الفقرة بأن يخصص وقتاً لاستقبال اصحاب الحاجات والمتظلمين الذين لم يستطيعوا الحصول على حقوقهم من اجهزة الدولة وموظفيها. وهذا ما يسمى في المصطلح الاداري القديم (مجلس المظالم).

فعلى الحاكم أن يتولى بنفسه ـ في وقت يخصصه لذلك ـ استقبال

هؤلاء، والاستماع إلى شكواهم، والعمل على انصافهم.

وعليه أن يبعد عن هذا اللقاء مع الشعب جميع مظاهر السلطة من جند وحرس وما إلى ذلك لئلا يشعر اصحاب الظلامات بأي ضغط أو خوف يمنعهم عن الافصاح عن حقيقة مشاعرهم.

وعلى الحاكم ايضاً أن يحتمل من اصحاب الحاجات عنف كلامهم، وأن يستقبلهم بالرفق وأن يستمع إلى شكاواهم بعطف.

ويُعتبر الإمام عليه السلام أول من نبه إلى ضرورة قيام الحكام بهذا الاجراء تأميناً لأقصى حد من العدالة لجميع أبناء الأمة.

٣٥ ـ وصايا في الادارة

قال عليه السلام:

«ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها: منها اجابة عمالك بما يعيا[١] عنه كتابك. ومنها اصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تحرج[٢] به صدور اعوانك. وأمض لكل يوم عمله، فإن لكل يوم ما فيه».

نلاحظ في هذا النص عدة أمور منها:

أولاً ـ ثمة قرارات كبرى يجب أن يتخذها الحاكم بنفسه، لأن الوزراء لا يملكون سلطة اتخاذها، أو إنهم غير قادرين على ذلك بسبب عدم احاطتهم بملابساتها. فعلى الحاكم أن يقوم بذلك.

ثانياً ـ ربما يماطل بعض الموظفين في انجاز معاملات أصحاب المصالح، ويحاولون تأخير ذلك، وذلك استجلاباً للمنفعة أو لمجرد اظهار الجبروت والسلطة، فعلى الحاكم أن يتنبه لذلك، وأن يأمر بوضع

(١) يعيا: يعجز.
(٢) تحرج: .. تضيق صدورهم، والحرج: الضيق.

حد لهذا التسويف والاهمال، والعمل على انجاز حاجات الناس بمجرد وصولها إلى الدوائر المختصة.

ثالثاً ـ على الحاكم أن يحرص كل الحرص على تجنب الروتين، الذي يؤخر انجاز الاعمال بسرعة، ويتسبب في تراكم الاعمال وتأخرها، مما يؤدي إلى خسائر كثيرة في الانتاج.

٣٦ ـ وصايا في السلوك:

قال عليه السلام:

«واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله افضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام، وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية، وسلمت منها الرعية. وليكن في خاصة ما تخلص به لله دينك: اقامة فرائضه التي هي له خاصة، فاعط الله من بدنك في ليلك ونهارك، ووف ما تقربت به إلى الله من ذلك كاملاً غير مثلوم[1] ولا منقوص بالغاً من بدنك ما بلغ. وإذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منفرّاً[2] ولا مضيّعاً، فإن في الناس من به العلة وله الحاجة، وقد سألت رسول الله ﷺ حين وجهني إلى اليمن: كيف أصلي بهم؟ فقال: «صل بهم كصلاة اضعفهم، وكن بالمؤمنين رحيماً».

---

(١) أي غير معيوب.

(٢) أي متنفراً؟ أو غاضباً أو مغروراً.

لا شك في أن التقوى والورع والخشية من الله هي الضمانات التي تجعل من الانسان مواطناً صالحاً وحاكماً صالحاً، وذلك لأن الإنسان المتقي يكون رقيباً على نفسه قبل أن يراقبه الآخرون، ويمنع نفسه من البغي والظلم قبل أن تمنعه القوة الخارجية.

والصلة الدائمة بالله عن طريق العبادة هي التي تنمي في الانسان الضمير الديني، الذي يمنعه من البغي والظلم.

وفي هذه الفقرات أوصى الإمام الحاكم بأن يحافظ على نشاطه الروحي، وأن لا يهمل في ذلك أو يتسامح، وأن لا تشغله مهمات الحكم عن الاتصال بالله في كل وقت يمكنه ذلك.

ثم بين عليه السلام أن اعمال الإنسان كلها إذا قصد بها وجه الله، وتضمنت النفع للناس يمكن أن تكون عبادة لله تعالى: «. . . وإن كانت كلها لله اذا صلحت فيها النية، وسلمت منها الرعية».

وقد كان من تقاليد امراء الحكم أن يصلوا بالناس جماعة في مراكز حكمهم، وفي هذا الصدد ينبه الإمام عليه السلام الحاكم إلى كيفية ممارسة هذه المهمة. فنهاه عن أن يطيل في صلاته بحيث يجعل الناس ينفرون من حضور الصلاة، لأن في ذلك مفسدة، وذلك لأن من جملة الحكم التي شرعت من اجلها صلاة الجماعة هي حمل المؤمنين على الاجتماع لتتوثق فيما بينهم عرى الالفة والمحبة، فكل ما يؤدي إلى نفرتهم من الاجتماع ينبغي أن يتجنبه الحاكم.

ولكن في سبيل ذلك لا يجوز أن يكون «مضيعاً» يهمل إلى حد

النقص المضيع لأركان الصلاة وفضيلتها.

وقد استشهد الإمام عليه السلام على هذا التوجيه بالتوجيه الذي تلقاه من رسول الله ﷺ حين وجهه إلى اليمن «صل بهم كصلاة أضعفهم، وكن بالمؤمنين رحيماً».

٣٧ ـ الاتصال بالشعب

قال عليه السلام:

«أما بعد فلا تطولن احتجابك[١] عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور، والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل[٢].

وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات[٣] تعرف بها ضروب[٤] من الكذب. وإنما أنت احد رجلين: إما امرؤ سخت نفسك بالبذل في الحق، ففيم احتجابك

(١) الحجاب: المنع من الوصول والمراد: لا تقل ما ذماً لوصول الناس إليك.
(٢) وتتغير الموازين وبتغيرها تنعكس الحقائق.
(٣) السمات: العلامات.
(٤) ضروب: أنواع.

من واجب حق تعطيه أو فعل كريم تسديه؟ أو مبتلي بالمنع فما اسرع كف الناس عن مسألتك إذا ايسوا من بَذْلِكَ، مع أن اكثر حاجات الناس إليك مما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة، أو طلب انصاف في معاملة».

إن قول الإمام عليه السلام: «فلا تطولن احتجابك عن رعيتك»، اشارة إلى ظاهرة احتجاب الحاكم عن الرعية، حيث كانت هذه الظاهرة موجودة في صيغة الدولة القديمة، وكان الحاكم يحيط نفسه بهالة من الهيبة والأسرار والحجاب لأجل أن يخلق حالة الهيبة والرعب في نفوس الناس، ولأنه منفصل عن الناس، فهو لا يطيق أن يراهم، وكان هذا الاحتجاب ناشيء غالباً من احتقار الحاكم للشعب واعتباره غير جدير لأن يحظر برؤيته. هذه الروح الفرعونية الكسروية القيصرية حطمها الإسلام. وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نموذجاً للحاكم الذي يتواصل مع الناس من دون أية قيود، ومن دون أية سدود وحواجز، وقد جرى المسلمون على ذلك، وكان اكثرهم تطبيقاً لهذا المبدأ وهذه القاعدة أمير المؤمنين علي عليه السلام، ولكن بعد ذلك سقط النظام السياسي في الاسلام، أي الحكم في الاسلام في عادات الدول الوثنية والمادية الكسروية والقيصرية منذ العهد السفياني في أيام معاوية. فالإمام عليه السلام كان يلحظ المفاسد العظيمة التي كانت تنشأ من انقطاع التواصل بين الرعية والحاكم، كون الحاكم سيكون أعمى من حيث المعلومات لا يعرف شيئاً من احوال الرعية، وكذلك الرعية ستكون ضحية لتسلط القوى الحاكمة وأجهزة السلطة من جيش وشرطة

ونافذين. وهذا يؤدي إلى دمار الاجتماع السياسي، وعلى انحطاط الدولة شيئاً فشيئاً، ويفتح الباب أمام الثورات، ومن ثم أمام القمع ويزج بذلك بالدولة والمجتمع في حالة قتال أهلي لن تكون في مصلحة احد.

من هنا نرى الامام عليه السلام يركز في كلامه على دعوة الوالي إلى أن يكون على صلة دائمة مع الناس، هذا في الصيغة القديمة للدولة. أما في الصيغة المعاصرة، أي دولة المؤسسات، فإن الحاكم الأعلى، أي مركز القرار، يجب أن يصون الحاكم على صلة بشكل أو بآخر بتيارات الرأي العام وألا يكتفي بالصورة التي تقدمها الاجهزة الرسمية ومؤسسات الدولة الخاصة، بل لا بد أن تكون لديه وسائل يستطيع أن يكتشف بها النبض الواقعي للناس ويقارنه بالمعطيات التي تصله من اجهزته الحكومية.

إذن، من الاصول الاساسية للحكم الصالح أن يكون الحاكم على صلة دائمة بالشعب، وبقضاياه، وذلك ليكون دائماً على معرفة وافية بالمشاكل التي يعيشها الشعب فيبادر إلى وضع الحلول الناجعة لها.

والحاكم بحاجة مستمرة إلى الاطلاع المباشر، وذلك لما ذكره عليه السلام من أنه «ليست على الحق سمات تعرف بها ضروب الصدق من الكذب»، بل لا بد من المعاناة الحية للمشاكل المطروحة لتعرف حلولها الصائبة.

أما إذا انعكس الأمر، واحتجب الحاكم عن الشعب، وعاش في برج عاجي تحيط به حاشية مختارة، فإنه ينقطع عن قضايا الناس وهمومهم، ولا يبلغه من ذلك إلا ما تريد الحاشية أن يبلغه، وليست الحاشية أمينة دائماً، فقد تصور الأمور والأوضاع على غير ما هي عليه حقيقتها، ونتيجة ذلك أن يعيش الحكم في غربة عن الناس وعن مشكلاتهم، فيخطىء

الحاكم في تشخيص العلل والأمراض الاجتماعية. وتكون النتيجة إعطاء أهمية فائقة لأمور تافهة، وإهمال معالجة أمور هي على جانب كبير من الأهمية.

وفيما يتعلق بالخدمات الخاصة يبين الإمام عليه السلام للحاكم إنه إما أن تكون أيها الحاكم ذا نزعة انسانية تميل إلى المساعدة والاسعاف والمساهمة في اعمال البر والخير، فابرز إلى الناس ليستطيع اصحاب الحاجات أن يصلوا إليك. وإما أن لا تكون ممن يرغب في هذا اللون من النشاط، فلا داعي للاحتجاب الذي يؤثر على واجبات وظيفتك الرسمية، اذ سرعان ما يكتشف الناس مزاجك فلا يعودون إليك في شؤون خاصة.

ثم يعقب عليه السلام على ذلك بأن اكثر حاجات الناس، انما هي مما يرجع إلى واجبات الوظيفة الرسمية من دفع ظلم، أو طلب انصاف في معاملة قصر فيها الموظفون الآخرون.

٣٨ـ كيف يعامل الحاكم المقربين إليه

قال عليه السلام :

«ثم إن للوالي خاصة وبطانة[١] فيهم استئثار[٢] وتطاول[٣]، وقلة إنصاف في معاملة، فاحسم[٤] مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال. «ولا تُقطِعَنّ لأحد من حاشيتك وحامتك[٥] قطيعة[٦]، ولا يطمَعنّ منك في اعتقاد عقدة[٧] تضر بمن يليها من الناس في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهنأ ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة».

إن الإمام عليه السلام في الفقرة الاولى يعالج مشكلة المحسوبيات في

---

(١) بطانة الرجل خاصته ممن يسكن إليهم ويلوذ بهم.
(٢) استئثار: طلب النفع الخاص والمنع من وصول النفع إلى الغير.
(٣) تطاول: ترفع وتكبر.
(٤) احسم: اقطع اسباب عدوانهم على الناس.
(٥) حامتك: قرابتك.
(٦) القطيعة: الاقطاع، ارض زراعية يعطيها الحاكم لأحد الناس فتكون له.
(٧) العقدة: الضيعة، المزرعة: واعتقاد الضيعة: اقتناؤها.

النظام السياسي، حيث إن الحاكم في الأنظمة المتخلفة الاستبدادية يجمع حوله قرابته، وحزبيته الخاصة ومن ينتفعون منه، ويكونون اقنية لنفعه، فيسلطهم على مرافق الدولة، وكل المالية العامة، ويسلمهم الإمكانات الاقتصادية، وبذلك تفسد الدولة، لأن المؤسسات تفسد. وإذا كنت هناك مؤسسات، فإنها تفقد فاعليتها ودورها وتغدو الامور مدارة من قبل هؤلاء الأشخاص، الذين يؤثرون منافع انفسهم على النفع العام، ويحولون المال العام إلى امتيازات خاصة لهم.

ولهذا، فإن الامام عليه السلام يحذر من هذه الممارسة، ويدعو إلى قطع مادة هؤلاء بقطع أسباب تلك الاحوال. خلاصة القول: إن لكل حاكم طائفة من الناس مقربون إليه هم اقرباؤه وأصدقاؤه، والخاصة البارزة في هؤلاء أنهم يحاولون اجتلاب المنافع لأنفسهم متذرعين إلى ذلك باستغلالهم لصلتهم بالحاكم، فيستأثرون بالخيرات على الناس، ويتطاولون على سائر ابناء الشعب، وتتسم معاملتهم للناس بقلة الانصاف. هذه هي الظواهر السلوكية للبطانة الحاشية التي تحيط بالحاكم.

وعلى الحاكم الصالح أن يضع حداً لذلك من أول الأمر، فيحول بين المقربين إليه وبين أن يستغلوا قربهم منه في ظلم الناس والعدوان عليهم، واستجلاب المنافع لأنفسهم.

في سبيل ذلك لا بد من الامتناع عن القيام ببعض التصرفات من قبل الحاكم تجاه المقربين إليه.

لقد جرت عادة الحاكمين قبل انتقال السلطة إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام أن يمنحوا المقربين إليهم من اقربائهم وأصدقائهم الاقطاعيات الضخمة، والمزارع الواسعة، ويعفونها من الضرائب، وما إلى ذلك من

اساليب استغلال المناصب الحكومية من أجل الاثراء غير المشروع.

وللحيلولة دون وقوع ذلك نهى علي عليه السلام ولاته وعماله في شتى بقاع الخلافة الإسلامية عن أن يمنحوا المقربين إليهم الاقطاعيات على النحو الذي كان سائداً قبل حكومة الإمام علي. وزاد على ذلك بأن نهاهم عن أن يسكتوا عن تعديات المقربين إليهم على جيرانهم من الزراعين في شؤون الري أو الاعمال الزراعية الأخرى.

إن الحاكم حين يسكت عن تعديات المقربين إليه تكون نتيجة ذلك أن يكون المكسب لهم بينما يتحمل الحاكم المسؤولية في الدنيا والآخرة.

٣٩ ـ تطبيق العدالة:

قال عليه السلام:

«والزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبة[1] ذلك محمودة».

واجب الحاكم الكبير هو أن يتحرى تطبيق العدالة بدقة وأمانة، دون أن يراعي في ذلك أية اعتبارات عاطفية أو عائلية أو مصلحية خاصة. فحين يحيد المقربون إلى الحاكم عن الحق، أو حين يحيد عن الحق الاقوياء أو الاغنياء، فيجب أن تطبق العدالة عليهم، كما تطبق على سائر افراد الشعب حين ينحرفون.

إن الحاكم حين يميز بين الناس في تطبيق العدالة، يقع في خطأ كبير، لأنه لا يربح من ذلك إلا شعور عامة الشعب بالظلم والحيف، وأن الحكم لا يراعي مصالحهم وإنما يراعي مصالح طبقة معينة من الناس، وعاقبة ذلك هي الثورة. أما حين تطبق العدالة على الجميع بدون تمييز، فإن عاقبة ذلك هي ثقة الشعب بحكومته، والتفافه حولها.

(١) المغبة: العاقبة.

٤٠ ـ مصارحة الشعب:

قال عليه السلام:

«وإن ظنت الرعية بك حيفاً[١] فأصحر[٢] لهم بعذرك، واعدل عنك ظنونهم بإصحارك، فإن في ذلك رياضة منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإعذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق».

يعالج الإمام عليه السلام في هذا النص مشكلة الثقة بين الحاكم والمحكوم، بين الشعب وبين قيادته، ويطلب من الحاكم أن يبين سياسته العامة للناس، وهذا ما يصطلح عليه الآن بـ (الشفافية) في حيثيات اتخاذ القرارات، وفي السياسات العامة التي تمس مصالح الناس في المجال الاقتصادي والضريبي، وفي اتخاذ القرارات التي تتعلق بالأمن، وما إلى ذلك السياسة العامة، سواء اكانت داخلية أو خارجية يجب أن تكون واضحة للناس ليمكن أن يدعموها ويتبنوها ويعتبرون انها تمثل مصالحهم بخلاف ما إذا تمت الأمور من دون وضوح، فإن الشكوك ستراود قلوب الناس وتنشأ أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم، وسيحجب الناس عن

(١) الحيف: الظلم.
(٢) أصحر: أظهر لهم عذرك.

تأييدهم ودعمهم للحكم، وهذا يخلق حالة خطيرة اذ يكون هناك حكم من دون قاعدة، وقاعدة من دون قيادة، وهذا يهيء لضعف المجتمع ومن ثم يعرضه للاخطار الخارجية، أي اخطار العدوان الخارجي، أو الهيمنة الخارجية، وأخطار التفسخ الداخلي.

إن الحاكم حين يقوم بتصرفات معينة في السياسة الداخلية أو الخارجية لا يفهمها الشعب على حقيقتها، فتذهب به المذاهب في التفسير والتأويل والظنون، وربما اتهم الحكومة بالظلم، وربما اتهم الحاكم بالخيانة، وبذلك ينشأ جو يمكِّن دعاة السوء من نفث سمومهم، وايجاد الفتن.

وللقضاء على ذلك كله يأمر الإمام عليه السلام، بأن يشرح الحاكم سياسته للناس باستمرار، وأن يكون واضحاً في ذلك تمام الوضوح، ليزيل كل سبب من اسباب الشك أو الشكوى.

وفي هذا المبدأ الذي يقرره الإمام عليه السلام في هذه الفقرة يتضح لنا مدى إيمان أمير المؤمنين علي عليه السلام بحق الناس في المشاركة في تقرير السياسة التي تصلح لهم، وتحقق مطامحهم، ويقرر ان على الحاكم ألا يكون مستبداً بالرأي في تقرير الخطوات التي يتخذها في سياساته الداخلية والخارجية، اللهم إلا في الحالات التي يكون الاعلان فيها مضراً بالسلامة العامة.

٤١ ـ السلام والحذر

قال عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك ولله فيه رضا، فإن في الصلح دعة[1] لجنودك، وراحة من همومك، وأمنا لبلادك.

ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه، فإن العدو ربما قارب ليتغفَّل، فخذ بالحزم، واتهم في ذلك حسن الظن».

في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك»، اشارة إلى أن الحرب ضرورة وليست خياراً، وأن البديل لها هو أولى منها، وهو السلم، وأن الحرب لا تكون لأجل الحاكم، وإنما تكون لأجل المجتمع والدفاع عن مصالحه، لأجل صيانة مصالح المجتمع، وليس لها اهداف عدوانية. ومن هنا، تبدو لنا اولوية السلم في نظر الامام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ومن جهة ثانية، نلاحظ أن الحرب تقوم على اخلاق الحرب، والتي

(١) الدعة: الراحة.

هي الوفاء وايثار السلم كلما امكن، اضافة إلى حقن الدماء، إذ إن المهم هو أن تكون الحرب ضرورة لصيانة المجتمع، وليست استجابة لشهوة الحاكم، وذلك لأن الإسلام هو دين السلام، ويؤثر السلام والتعايش السلمي على الحرب والقتال والعداء بكل وسيلة ممكنة، وقد قرر الله تعالى ذلك في كتابه الكريم في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها..﴾[1]. ولذلك، فإن الحاكم الصالح في الإسلام لا يترك وسيلة تقرب من السلام، إلا ويستعملها لينهي حالة الحرب والقتال.

إن الإمام (ع) يأمر الحاكم بأن لا يرفض أية دعوة إلى الصلح توجه إليه اذا كان فيها مصلحة، ورضا لله تعالى، أي أنها حققت السلام القائم على العدل.

ولكن على الحاكم في نفس الوقت الذي يسعى فيه الى السلام أن يستعمل الحذر، فلا يستنيم إلى عقود السلام والصلح، فيهمل الاستعداد، لأنه ربما تكون الدعوة إلى السلام خديعة يراد منها الغدر، فلا يترك الحاكم للعدو فرصة يستفيد فيها من غدره اذا كانت دعوته إلى الصلح السلام ناشئة من نية سيئة.

(١) سورة الأنفال، آية ٦١.

٤٢ ـ الوفاء بالعهد

قال عليه السلام:

«وان عقدت بينك وبين عدوك عقدة، أو البسته منك ذمة فحط عهدك بالوفاء، وارع ذمتك بالامانة، واجعل نفسك جُنَّة[١] دون ما اعطيت، فإنه ليس من فرائض الله شيء الناسُ أشدّ عليه اجتماعاً، مع تفرق اهوائهم وتشتت آرائهم، من تعظيم الوفاء بالعهود، وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين، ـ لما استوبلوا[٢] من عواقب الغدر، فلا تغدرن بذمتك، ولا تخسيس[٣] بعهدك، ولا تختلن عدوك، فإنه لا يجترىء على الله إلا جاهل شقي وقد جعل الله عهده وذمته أمناً افضاه بين العباد برحمته، وحريماً يسكنون إلى منعته،

(١) الجنة: الوقاية.

(٢) استوبلوا: وجدوا عواقب الغدر وبيلة.

(٣) خاس بعهده: خان، والختل: الخداع.

ويستفيضـون[١] إلـى جـواره فـلا إدغـال[٢] ولا مدالسة[٣] ولا خداع فيه».

مبدأ الوفاء بالعهود والعقود من مبادىء الإسلام الاخلاقية الأساسية التي لا يمكن التساهل فيها في جميع الظروف والملابسات، وقد وردت في كتاب الله تعالى آيات كثيرة تؤكد هذا المبدأ. منها قوله تعالى: ﴿**ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها**﴾[٤].

وهذا المبدأ يشمل المعاهدات بين الأفراد والجماعات والدول.

ولا يمكن تصور قيام سلام دولي صحيح بين الدول والشعوب من دون التزام مبدأ احترام المعاهدات والوفاء بها.

وقد اشتهر المسلمون عبر التاريخ بوفائهم الرائع بالتزاماتهم وعهودهم حتى في احلك الظروف.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، يوجه الإمام الحاكم إلى أنه يجب عليه بشكل لا يقبل التأويل أن يلتزم بمبدأ الوفاء بالعهود التزاماً مطلقاً، وألا يستعمل الغدر بأي حالة من الحالات.

وفي الفقرة التالية ينهي أمير المؤمنين عليه السلام عن كتابة المعاهدات بصيغ غامضة قابلة للتأويل والتحوير، وذلك من اجل التوصل إلى التملص من الالتزامات التي اشتملت عليها المعاهدات، من اجل التوصل إلى امتياز

---

(١) يستفيضوه: أي يفزعون إليه سرعة.
(٢) الادغال: الافساد.
(٣) المدالسة، الخيانة.
(٤) سورة النحل، آية ٩١.

لا تبرره روح المعاهدة. ولذلك، فإنه يطلب إلى الحاكم أن تكون نصوص المعاهدات واضحة صريحة غير قابلة للتأويل والالتباس.

قال عليه السلام:

«ولا تعقد عقداً تجوز فيه العلل، ولا تعولنّ على لحن قول[1] بعد التأكيد والتوثقة، ولا يدعونك ضيق امرٍ لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه بغير الحق، فإن صبرك على ضيق امر ترجو انفراجه، وفضل عاقبته، خير من غدرٍ تخاف تبعته، وأن تحيط بك من الله فيه طلبة فلا تستقبل فيها دنياك ولا آخرتك».

ومن أروع الأمثلة على مبدأ الوفاء بالعهود، من سيرة رسول الله ﷺ ما حدث في صلح الحديبية، وكان من جملة شروطه أن من جاء رسول الله مسلماً من مكة أن يرده الرسول ﷺ إلى قريش.

وقد كان (أبو جندل بن سهيل بن عمرو) مسلماً سجنته قريش، ففر من سجنه وجاء إلى الحديبية، يرسف في أغلاله، ليلتحق برسول الله والمسلمين حين بلغه قدومهم، ووصل إلى الحديبية بعد الاتفاق فقبض عليه مندوب قريش في المفاوضات (سهيل بن عمرو) وقال للنبي: «يا محمد قد لجّت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك هذا) وجعل يجر أبا

---

(١) لحن القبول: كالتورية والتعويض، مما يؤدي المقصود بلفظ فيه إبهام يحتمل التأويل.

جندل ليرده إلى قريش. فقال رسول الله ﷺ:

وجعل أبو جندل يصرخ بأعلى صوته «يا معشر المسلمين أأردُّ المشركين يفتنونني في ديني؟

فقال رسول الله ﷺ: يا أبا جندل إجر واحتسب، فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، إنا قد عقدنا بيننا وبين القوم صلحاً، وأعطيناهم على ذلك وأعطونا عهد الله، وإنا لا نغدر بهم...»[1].

(١) سيرة ابن هشام، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٨٠، ص ٢٥٠.

٤٣ ـ عقوبة الاعدام

قال عليه السلام :

«إياك والدماء وسفكها بغير حلها، فإنه ليس شيء أدنى لنقمة، ولا اعظم لتبعة، ولا احرى بزوال نعمة وانقطاع مدة، من سفك الدماء بغير حقها. والله سبحانه مبتدىء بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام، فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه بل يزيله وينقله. ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد، لأن فيه قود[١] البدن.

«وإن ابتليت بخطأ وأفرط عليك[٢] سوطك أو سيفك أو يدك بالعقوبة، فإن في الوكزة[٣] فما فوقها مقتلة فلا تطمحن بك نخوة[٤] سلطانك عن أن تؤدي إلى اولياء المقتول حقهم».

(١) القود: القصاص.
(٢) افرط عليك: عجل بما لم تكن فريدة.
(٣) الوكزة: الضربة بجمع الكف.
(٤) نخوة السلطان: الاعتزاز والافتخار بالسلطة.

إن الإمام عليه السلام في هذا النص ينوه بأن الحاكم لا يجوز له أن يتولى العقوبات بنفسه، بل لا بد أن يكون القضاء هو المرجع، وأن الحاكم إذا ارتكب جريمة، فلا بد أن يعاقب عليها. كما في قوله عليه السلام: «ولا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمد». ولا شك في أن الإمام عليه السلام يلحظ في هذا نظام الحكم القديم واسلوبه في الدولة الاسلامية، التي كانت على شيء من ذلك حينما لم يكن هناك مؤسسات. غاية القول: إن هذه الفقرة تعطي أهمية وأولوية للقضاء فيما يتعلق بالعقوبات والجرائم.

فالحياة الانسانية مقدسة تجب المحافظة عليها بكل سبيل، لأنها هبة من الله عظيمة، ونعمة لا تعدلها نعمة اخرى، وهي لا تخص الانسان الحي فقط، وإنما تشمل المجتمع الإنساني، الذي يشكل الانسان الحي عضواً من اعضائه.

ولكن الإنسان قد يطغى، ويفسد في الأرض، ويغدو وبالاً وخطراً على المجتمع الذي يعيش فيه، وهنا تتدخل العدالة فتلغي عن حياته حرمتها التي كانت لها، وتقرر لهذا الإنسان المفسد عقوبة الاعدام.

وإذن، فعقوبة الاعدام إجراء ضروري لحماية المجتمع من فرد فاسد فيه، وقد أثيرت في العصور الأخيرة مسألة إلغاء عقوبة الاعدام في بعض المجتمعات، وذلك لدوافع انسانية، ولكن ثبت من التجارب أن إلغاءها كان خطأً فادحاً في حق المجتمع، واذا كانت هذه العقوبة قاسية، فلأجل أن تضع حداً للعدوان، ويبقى المبدأ الالهي القرآني هو المبدأ الحق في كل زمان ومكان ﴿**ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب**﴾.

ولكن تقرير عقوبة الاعدام يجب أن يتم وفقاً لأشد المقاييس صرامة

ودقة، ولا يجوز بحال من الاحوال التسرع في اصدار احكام الاعدام. هذا ما يقرره الإمام عليه السلام في هذه الفقرة، ويبين فيها للحاكم أن تعزيز السلطة لا يكون بسفك الدماء دون تبصر ودون حق، فإن ذلك ـ بالإضافة إلى أنه حرام يعاقب الله عليه أشد عقاب ـ يؤدي إلى تهديم الدولة.

ثم بين الإمام عليه السلام بشكل حاسم لا غموض فيه، أن القتل العدواني «قتل العمد» لا عذر فيه عنده، وإنه إذا اقدم الحاكم على جريمة كهذه، فإنه لا بد أن يعاقب عليها بالقتل، دون نظر إلى اختلاف الرتبة الاجتماعية.

وبيّن الإمام اخيراً أن «قتل الخطأ» إذا حدث من الحاكم أو بأمره فلا بد من تحمل تبعاته، وهو دفع الدية إلى أولياء المقتول، ولا تكون السلطة ذريعة للتملص من أداء حقهم إليهم.

٤٤ ـ توجيهات

أ ـ العجب وحب المدح:

قال عليه السلام:

وإياك والإعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحبّ الاطراء، فإن ذلك من اوثق فرص الشيطان في نفسه ليمحق ما يكون من إحسان المحسنين».

إن الاعجاب بالنفس يدفع بالإنسان إلى الغفلة عن عيوبه، وإلى الاندفاع في اهوائه دون أن يترك للآخرين فرصة نصحه وإرشاده، وهذا الاتجاه في الشخص العادي كثيراً ما يؤدي به إلى الكوارث، فكيف اذا كان الحاكم معجباً بنفسه؟ إنه لا شك يحمله على تصرفات بعيدة عن الحكمة، وحب المديح، والسعي إلى سماع الاطراء والثناء يجعل المتزلفين والمنافقين هم المقربين إلى الحاكم. ويحول بين الناصحين وبين أن يقولوا كلمتهم، وفي هذا ما فيه من ضلال وجهل.

ب ـ المن والتزيد وخلف الوعد:

قال عليه السلام:

وإياك والمنّ على رعيتك بإحسانك، أو التزيد[1] فيما كان من فعلك، أو أن تعدهم فتتبع موعدك بخلفك، فإن المنّ يبطل الإحسان، والتزيد يذهب بنور الحق، والخلف يوجب المقت عند الله والناس. قال الله تعالى: ﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾[2].

في ضوء هذا التوجيه للإمام عليه السلام يمكن لعاقل أن يسأل: هل للحاكم أن يمن على الشعب بالخدمات والاصلاحات التي يقدمها إليه؟ يقول أمير المؤمنين عليه السلام: كلا، ليس له ذلك، لأن واجب الحاكم أن يقدم الخدمات إلى الشعب، وأن يرفه عنه بكل وسيلة ممكنة، فإذا منّ الحاكم على شعبه، فقد أذهب بمنه الأثر الطيب، الذي تركه في الشعب نتيجة للخدمات التي قدمها إليه.

وعلى الحاكم حين يقدم حساباً عن اعماله إلى الشعب وعن خدماته ألا «يتزيد» ويكذب، وينسب إلى نفسه شيئاً لم يفعله أو فعله غيره «فإن التزيد يذهب بنور الحق».

وعلى الحاكم أن يكون وفياً بوعوده، وإلا يعد وفي نيته ألا يفي بوعده، فإن ذلك يذهب بثقة الناس، وبذلك يفقد التأييد الذي يحتاج إليه

---

(١) التزيد إدعاء أعمال لم يفعلها، واعطاء الاعمال اكثر من قيمتها وحجمها.

(٢) سورة الصف/ الآية ٣.

ج ـ التأني والحزم والواقعية:

قال عليه السلام:

«وإياك والعجلة بالأمور قبل اوانها، أو التسقط[1] فيها عند امكانها، أو اللجاجة فيها اذا تنكرت أو الوهن عنها إذا استوضحت، فضع كل امر موضعه، وأوقع كل أمر موقعه».

يوصي الإمام عليه السلام في هذا النص أن يكون الحاكم متأنياً في الأمور وحازماً، وواقعياً في النظر إلى الأشياء والأحداث والسياسات.

متأنياً، فلا يعجل في اتخاذ القرارات قبل أن يشبعها درساً. وحازماً، فلا يتهاون في التنفيذ عندما تكون الفرصة ملائمة. وواقعياً فلا يكون لجوجاً في تنفيذ اجراءات لا تتوفر لها فرص النجاح الكافية.

د ـ المساواة:

قال عليه السلام:

«وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة[2] والتغابي عما تعنى به مما قد وضح للعيون، فإنه مأخوذ منك لغيرك وعما قليل تنكشف عنك اغطية الامور، وينتصف منك للمظلوم».

---

(١) التسقط، المراد به هنا، التهاون.

(٢) الأسوة: المساواة.

يؤكد الامام عليه السلام في هذا النص على ضرورة أن يرتدع الحاكم عن أن يخص نفسه وحاشيته بامتيازات في المال العام وفي الثروة العامة، لأن هذه الامتيازات تخالف مبدأ العدالة، وتلغي اهلية الحاكم، لأنه يجب أن يكون متوازناً في سلوكه باتجاه الجميع، كما يجب عليه ان يكون اميناً على الثروة العامة لمصلحة المجتمع.

خلاصة القول إن الإمام عليه السلام يقول للحاكم: احذر أن تخص نفسك بشيء تزيد به على الناس، وهو مما تجب فيه المساواة بين الناس من الحقوق العامة، وبيّن عليه السلام أن التغابي والتغافل عن هذا التعدي لا يجدي ولا ينفع، لأنه يكون واضحاً للعيون، ومكشوفاً لرقابة الناس، ويؤدي إلى عواقب وخيمة تصيب الدولة وشخص الحاكم بأعظم الأضرار.

هـ ـ الحكم والعاطفة:

قال عليه السلام:

«املك حمية أنفك[1] وَسورةَ حدك، وسطوة يدك، وغرب لسانك[2]. واحترس من كل ذلك بكف البادرة[3]، وتأخير السطوة، حتى يسكن غضبك فتملك الاختيار ولن تحكم ذلك من نفسك حتى تكثر همومك بذكر المعاد إلى ربك».

---

(١) أي املك نفسك عند الغضب، والسورة، الحدة، والحد، البأس.

(٢) غرب للسان، سرعته.

(٣) البادرة سرعة العقوبة.

إن مهمة الحكم، وسياسة المجتمع، مهمة تقوم على الاناة والصبر، والسيطرة على نوازع النفس، والنظر إلى عواقب الامور، ولا يمكن أن ينجح الحاكم في مهمته، ويؤديها بشكل صحيح إذا كان ينساق إلى عواطف الغضب والحقد وما إلى ذلك، وهذا ما ينبه إليه الإمام عليه السلام في هذه الفقرة.

ويوصي الإمام عليه السلام أيضاً بأن ذكر الله والموت والمعاد كفيل بأن يجعل الإنسان مسيطراً على عواطفه، لأنه يقتلعه من عالم الخيال والوهم إلى عالم واقعه كإنسان محدود القوة والقدرة ينتهي أمره بالموت والحساب امام الله تعالى.

و ـ المرجع في رسم السياسة:

قال عليه السلام:

«والواجب عليك أن تتذكر ما مضى لمن تقدمك من حكومة عادلة، أو سنة فاضلة، أو أثر عن نبينا صلى الله عليه وآله أو فريضة في كتاب الله، فتقتدي بما شاهدت مما عملنا به فيها. وتجتهد لنفسك في اتباع ما عهدت إليك في عهدي هذا، واستوثقت به لنفسي من الحجة عليك لكيلا تكون لك علة عند تسرّع نفسك إلى هواها».

في هذه الفقرة الختامية من هذا العهد العظيم أمر الإمام عليه السلام بأن

يسترشد الحاكم في سياسته بالسياسات العادلة الناجحة الماضية، وأن يتبع في سياسته الخطوط العامة المرسومة في كتاب الله تعالى، وسنّة نبيه ﷺ والوصايا العلوية في هذا العهد العظيم، فإن اتباع هذا المنهج كفيل بأن يضمن للحاكم رؤية صحيحة على ضوء الإسلام، وبالتالي سياسة ناجحة عادلة.

ز ـ ختام العهد:

قال عليه السلام:

«وأنا أسأل الله بسعة رحمته، وعظيم قدرته على عطاء كل رغبة أن يوفقني وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على العذر الواضح اليه وإلى خلقه، مع حسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، وتمام النعمة، وتضعيف الكرامة. وأن يختم لي ولك بالسعادة والشهادة، إنا إليه راجعون. والسلام على رسول الله ﷺ الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً. والسلام».

الفهرس

كتب مطبوعة للمؤلف

١ ـ **نظام الحكم والادارة في الاسلام**، الطبعة الاولى، منشورات حمد ـ بيروت ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

طبعة ثانية، دار مجد ١٩٩٢ م ـ ١٤١٢ هـ.

طبعة ثالثة، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٥ م ـ ١٤١٥ هـ.

٢ ـ **دراسات في نهج البلاغة**، الطبعة الاولى، النجف/ العراق ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.

الطبعة الثانية، بيروت ـ دار الزهراء ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ الدار الاسلامية، ١٩٨٤ م.

٣ ـ **ثورة الحسين: ظروفها الاجتماعية وآثارها الانسانية**. الطبعة الاولى ـ بيروت ـ دار الأندلس.

الطبعة الثانية ـ بغداد ـ مكتبة التربية.

الطبعة الثالثة ـ بيروت دار التراث الاسلامي ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

الطبعة الرابعة ـ بيروت ـ دار التعارف ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م.

الطبعة الخامسة ـ بيروت ـ دار التعارف ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

الطبعة السادسة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ١٩٩٥ م ـ ١٤١٥ هـ.

الطبعة السابعة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ١٩٩٧ م ـ ١٤١٧ هـ.

٤ ـ **محاضرات في التاريخ الاسلامي**، النجف ١٩٦٥ م.

٥ ـ **أنصار الحسين: الرجال والدلالات** ـ بيروت ـ دار الفكر. ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٦ م ـ ١٤١٦ هـ.

٦ ـ **ثورة الحسين في الوجدان الشعبي**، منشورات الجمعية الخيرية الثقافية.

الطبعة الثالثة، بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٦ م ـ ١٤١٦ هـ. ـ طبع تحت عنوان واقعة كربلاء.

٧ ـ **بين الجاهلية والاسلام**، دار الكتاب اللبناني ـ دار الكتاب المصري، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

الطبعة الثالثة، بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٦ م ـ ١٤١٦ هـ.

الطبعة الرابعة، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ٢٠٠٠م ـ ١٤٢٠هـ.

٨ ـ **الاسلام وتنظيم الأسرة** (بالاشتراك مع آخرين)، الدار المتحدة للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٣ م ـ ١٣٩٣ هـ.

٩ ـ **مطارحات في الفكر المادي والفكر الديني**، بيروت ـ دار التعارف، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م.

الطبعة الثانية ـ بيروت ـ دار التعارف، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

الطبعة الرابعة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٧ م ـ ١٤١٨ هـ.

١٠ ـ **مسائل حرجة في فقه المرأة: الستر والنظر**

١١ ـ **أهلية المرأة لتولي السلطة.**

١٢ ـ **حقوق الزوجية وحق العمل للمرأة.**

طبعة أولى ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٥ م ـ ١٤١٥ هـ.
طبعة ثانية ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٦ م ـ ١٤١٦ هـ.

١٣ ـ العلمانية، طبعة أولى ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩١ م ـ ١٤١١ هـ.
طبعة ثانية ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٦ م ـ ١٤١٦ هـ.

١٤ ـ التطبيع بين ضرورات الأنظمة وخيارات الامة، طبعة ثالثة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٧ م ـ ١٤١٧ هـ.

١٥ ـ كتاب الجهاد، ابحاث فقهية تقريرات لبحث الخارج.

١٦ ـ عاشوراء ـ مجموعة محاضرات في ذكرى عاشوراء، طبعة ثالثة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية، ١٩٩٥ م ـ ١٤١٥ هـ.

١٧ ـ حركة التاريخ عند الامام علي دراسة في نهج البلاغة، طبعة رابعة ـ بيروت ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩٧ م ـ ١٤١٨ هـ.

١٨ ـ السلم وقضايا الحرب عند الامام علي، دراسة في نهج البلاغة، ـ قيد الطبع.

١٩ ـ عهد الاشتر، ـ طبعة جديدة فيها زيادات مهمة وترجمة لحياة مالك اللاشتر، وبحث حول السند العهد معمق ومطور، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠ م ـ ١٤٢١ هـ.

٢٠ ـ الأجتهاد والتجديد ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٩ م ـ ١٤١٩ هـ الطبعة الأولى.

٢١ ـ الغدير، دراسة تحليلية اجتماعية سياسية لمسألة الحكم الاسلامي بعد وفاة الرسول، منشورات الجمعية الخيرية الثقافية ـ بيروت ـ ١٣٨٦ هـ.

٢٢ ـ الاحتكار في الشريعة الاسلامية، بحث فقهي مقارن، ـ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م.

٢٣ ـ دراسات ومواقف في الفكر والسياسية والمجتمع، ٣ اجزاء، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٩٠ م ـ ١٤١٠ هـ.

٢٤ ـ رسالة الحقوق للإمام زين العابدين، منشورات الجميعة الخيرية الثقافية ـ بيروت.

٢٥ ـ تفسير آيات الصوم، الجمعية الخيرية الثقافية، ـ بيروت ـ ١٣٨٦ هـ.

٢٦ ـ مع الامام الرضا في ذكرى وفاته، الجمعية الخيرية الثقافية ـ بيروت ـ ١٣٨٦ هـ.

٢٧ ـ في الاجتماع السياسي الاسلامي، المجتمع السياسي الاسلامي)، محاولة تأصيل فقهي وتاريخي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م.

٢٨ ـ لبنان الكيان والدور، منشورات الغدير ـ بيروت ـ ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٢٩ ـ الامة والدولة والحركة الاسلامية، منشورات الغدير، ـ بيروت ـ ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م.

٣٠ ـ الاجتهاد والتقليد، بحث فقهي استدلالي مقارن، طبعة أولى، ١٩٩٨ م ـ ١٤١٩ هـ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت.

بالاضافة إلى مجموعة من الدراسات والابحاث التي نشرت على حلقات في الصحف والدوريات العربية.

٣١ ـ عاشوراء، مجموعة محاضرات، ١٤١٣ هـ ـ ١٤٢٠ هـ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ م.

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر

بيروت